التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 123 السنة السادسة عشر - فبراير 2018

احتياطي الأجيال ليس للتصرف

رحيل المناضل علوي شبر العبّار 09-08

لماذا نطالب بـ«الكوتا» النسائية 15-12

مئوية الزعيم جمال عبدالناصر 19-18

موقفنا

«مشاغل» مجلس النواب

وجد أعضاء مجلس النواب في البحرين، أو بعضهم على الأقل، ما ينشغلون به ويشغلوا الرأي العام به أيضاً، وهو أمر المياه التي تضخها المكيفات في الشوارع، كأن مشاكل البلد وأزماته، سياسياً واقتصاديا ومعيشياً، قد حلت جميعها، ولم يعد لدينا من القضايا سوى التوافه، من قبيل ماء المكيفات، مع أن البلد بها مجالس بلدية يشغل عضويتها أربعون نائباً بلدياً منتخباً، عليهم العناية بمثل هذه القضايا، فيما يفترض في أعضاء مجلس النواب التصدي للمهام المناطة بهم في التشريع والرقابة.

قضية القضايا التي ينشغل بها المجتمع البحريني بكافة مكوناته اليوم، هي الضرائب والرسوم التي يتوالى فرضها على كاهل المواطنين لاستنزاف ما في جيوبهم من أجل التغلب على الصعوبات الاقتصادية الجدية التي تعاني منها البلاد، بسبب أزمة أسعار النفط في السوق العالمية، وهي أزمة ما زالت مرشحة للاستمرار طويلاً، وقد لا يتم الخروج منها، وكذلك أزمة ارتفاع الدّين العام، الناجمة عن التمادي في الاقتراض دون حسبان عواقب ذلك المستقبلية على الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي في البلاد، وكذلك على أوضاع الشعب المعيشية.

وليس الملف الاقتصادي وحده هو الملف الذي يشغل الرأي العام، فالبحرين لا تزال في حاجة للخروج من دائرة المراوحة السياسية، والاحتقان الأمني الناجم عن استمرارها، عبر مبادرات جريئة تعيد مد الجسور بين الدولة والمعارضة، وتتجاوز حالة الانقسام المجتمعي وتعيد بناء الوحدة الوطنية التي تصدعت تحت تأثير الأزمة السياسية والأمنية المستمرة منذ سبعة أعوام.

ووسط كل هذا يظهر مجلس النواب، بقوامه الحالي، أنه خارج دائرة ما يدور في البلاد، وما يعانيه المجتمع من أزمات وضغوط، وما يتطلع إليه من آمال ومطالب، ما جعل الناس تنظر إلى هذا المجلس بالذات بصفته أسوأ مجلس نيابي شهدناه حتى الآن، وبدل من أن يكون إحدى روافع الحراك السياسي في البلد، كما يجدر بأي سلطة تشريعية يعي أفرادها أدوارهم، نراه وقد تحوّل إلى واحد من الكوابح الكثيرة للحيوية السياسية التي طبعت البحرين قبل سنوات.

ومع إدراكنا للقيود الكثيرة المفروضة على السلطة التشريعية في البلاد والتي تحول دون تمكنها من أداء دورها على الوجه المنشود، لكن التجربة تدل على أن اختيار الشعب لنواب يتمتعون بالكفاءة وبالإلتزام بقضايا الناس وحقوقهم وبالاستعداد لتبني هذه القضايا وربط المجلس النيابي بما يدور في المجتمع من حراك وآمال يحدث فرقاً في أداء مجلس النواب، وهذا ما نتطلع إلى أن تفرز عنه الانتخابات النيابية والبلدية القائمة.

التقدمي

«القومي» و«التقدمي» في بيان مشترك يدعوان إلى تحديد أُولويات الإنفاق ووقف الفسادً والهدر في الموارد العامة

في خضم ما يدور من سجالات ومداولات على المستويين الشعبي والرسمي في البحرين حول ما اقدمت عليه الحكومة من خطوات منفردة خلال الفترة الأخيرة بإصدار قرارات تتعلق بزيادة الرسوم ورفع الدعم عن بعض السلع الأساسية، ورفع أسعار البنزين والكهرباء والخدمات وغيرها من الإجراءات التقشفية، بغية لجم العجز المتراكم في الموازنة العامة للدولة كما تم الاعلان عن ذلك مرارا، فإننا في جمعيتي التجمع القومي والمنبر التقدمي نشدد على رفضنا التام لتفرد الحكومة في التساهل في استصدار قرارات غير مدروسة ودون التشاور مع السلطة التشريعية أو حتى دون أن تكون هناك معالجات توافقية وفقا لما جاء في التوجيهات الملكية، وإزاء الحوارات الدائرة حاليا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حول اعادة هيكلة الدعم، فأننا نؤكد على ما يلي:

أولا: إن هدف إعادة هيكلة الدعم يجب أن ينصب بالدرجة الأساس على توجيه وزيادة حجم الدعم المقدم للمواطنين المستحقين، بحيث لا يتم استثناء الفئات من ذوي الدخل المتوسط وما فوق المتوسط من هذا الاستحقاق، خاصة وإن جملة الإجراءات التقشفية التي اتخذت طوال السنوات الثلاث الماضية من جهة وعدم حدوث أي زيادة في الأجور أو الرواتب من جهة أخرى قد حولت بدورها شرائح واسعة من الطبقة الوسطى إلى فئات محدودة الدخل بالفعل وهذا ما يستوجب استدراكه في ما سيتخذ من إجراءات وسياسات قادمة بهذا الخصوص .

ثانيا: يجب الاستفادة من تجارب الدول الشقيقة والتجارب العالمية في إعادة توجيه الدعم للمستحقين وأخرها تجربة المملكة العربية السعودية التي أنشأت حساب المواطن ووضعت آلية له ليتم تعويض المواطنين عن رفع الدعم عن البنزين والطاقة، ليوسع تدريجيا ليشمل كافة السلع والخدمات الأخرى، حيث يمكن إنشاء حساب واحد للمواطنين يتم من خلاله تعويضهم عن رفع الدعم عن المواد الغذائية والبنزين والطاقة وغيرها، وفقا لآلية تأخذ في الاعتبار تقسيمهم حسب فئات الدخل وحجم الأسرة، دون الإخلال بالمعايير التي تحفظ سبل العيش الكريم للمواطنين.

ثالثا: إن الفئات والشرائح المستحقة للدعم يجب أن لا تقتصر على المواطنين الأفراد فقط، بل يجب توافر آلية لدعم الحرفيين والمهنيين وصغار التجار والمؤسسات الصغيرة، وغيرهم من أصحاب الأنشطة والأعمال الصغيرة، والتي تضررت كثيرا جراء القرارات الأخيرة نتيجة لرفع الدعم عن البنزين والسلع الغذائية.

رابعا: وبالاشارة إلى الشرائح والفئات التي تضررت بالفعل من السياسات التقشفية الأخيرة، فأننا نتابع وبشهادة الأرقام التي أعلنت عنها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مؤخرا، إن الفئات التي دفعت بها إجراءات التقشف ورفع الأسعار والرسوم وجمود الأجور، علاوة على ارتفاع معدلات البطالة في البلاد إلى ما دون خط الفقر قد اتسعت، مما يولد آثارا اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة على المجتمع، الأمر الذي يحتم على السلطتين التنفيذية والتشريعية معالجته بصورة جذرية تبدأ بإجراء مسح ميداني ودراسة منهجية علنية وشفافة،بحيث تكون كاشفة للحقائق بالأرقام والبيانات مع وضع المعالجات المناسبة لها.

خامسا: على الحكومة أن تتوقف عن نهج استسهال تحميل المواطنين من الفئات والشرائح الفقيرة والمتوسطة، ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، أعباء التقشف وزيادة الإيرادات لسد عجوزات الميزانية، كما تدفع إلى ذلك نصائح وروشتات صندوق النقد والبنك الدوليين، خاصة وإن الحكومة لم تتخذ خطوات جادة وحقيقية لمكافحة ولجم تضخم كلفة الفساد والهدر في الموارد والثروات العامة للدولة ولم تسعى حتى إلى استرداد الملايين المضيعة والتي أشارت إليها مرارا تقارير ديوان الرقابة المالية منذ سنوات ، وهي كذلك لا تمتلك حتى اللحظة أي برنامج معلن لخفض الدين العام وإعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة على أسس منهجية وعلمية، كما تشير الى ذلك تلك التقارير، بحيث تخضع برنامج عملها لأولويات الناس المعيشية والاقتصادية، وتدفع نحو تنمية شاملة وحقيقية طال انتظارها، ويجب على المعنيين الإقرار اولا أن هناك ضرورة ملحة لسرعة وقف العديد من وجوه الهدر وتضييع الثروات والانفاق التي كان من الأجدر أن يطالها الترشيد والتقليص بدلا من جيوب الفقراء والكادحين والبسطاء.

المنبر التقدمي يطالب بإطلاق سراح المناضلين السودانيين ويتضامن مع هبات الشعوب المطالبة بالعدالة والمحتجة على الفساد

في ردة فعل شعبية مشروعة ضد الإجراءات الاقتصادية الصارمة التي تلجأ اليها الحكومات، وضد استشراء الفساد والاستحواذ على المال العام من قبل النخب السياسية والمالية المسيطرة، والإمعان في تنفيذ توصيات البنك الدولي وصندوق النقد العالمي وسواهما من مؤسسات ودول مانحة، برفع الدعم الحكومي على السلع الحيوية وفرض الضرائب الباهظة، شهدت بعض الدول العربية ودول المنطقة تحركات جماهيرية مطالبة بإعادة النظر في مجمل هذه السياسات، ومن ذلك ما جرى في إيران وتونس ويجري الآن في السودان.

وبدلاً من الإصغاء للمطالبات الشعبية المشروعة، والاستجابة لمطالب المحتجين لجأت الحكومات المعنية إلى تدابير أمنية صارمة بقمع المظاهرات بالقوة المفرطة ما أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى، فضلاً عن حملات الاعتقالات الواسعة التي طالت الآلاف من النشطاء ومن عموم المحتجين، كما جرى في إيران، ويجري الآن في السودان.

ففي محاولة من السلطات السودانية لإخماد الاحتجاجات السلمية المتصاعدة ضد الغلاء وتدهور الحالة المعيشية التي يرزح تحتها الشعب السوداني، لجأت السلطات لجميع أساليب القمع، من مواجهة المحتجين بالقوة النارية إلى الاعتقالات للمناضلين والناشطين في هذه الاحتجاجات، ومن ذلك اعتقال السكرتير السياسي للحزب الشيوعي السوداني، محمد مختار الخطيب بعد قيادته لموكب احتجاجي حاشد دعا له حزبه بالعاصمة، وشارك فيه الآلاف من أنصار المعارضة وأعضاء الحزب ومناصريه، فضلاً عن اعتقال نحو (55) شخصاً من المشاركين فيها، وسبق ذلك إعتقال قادة بارزين باللجنة المركزية للحزب الشيوعي، بينهم صديق يوسف وكمال كرار.

والمنبر التقدمي في البحرين إذ يعبر عن تضامنه مع نضالات واحتجاجات الشعوب المطالبة بالعدالة والحرية، يدعو إلى اطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية هذه الاحتجاجات، ويدين جميع ممارسات القمع والتنكيل بالمناضلين ويؤكد على تضامنه مع القوى المناضلة في سبيل الخلاص من الاستبداد والفساد والدكتاتورية.

التجمع القومي والمنبر التقدمي يرفضان قرار رفع سعر البنزين ويطالبان الحكومة بالتراجع عنه

فاجأت الحكومة المواطنين يوم أمس بإضافة عبء جديد على كاهلهم يضاف إلى سلسلة الأعباء التي دشنتها تحت عناوين شتى على مدار السنوات الثلاث الماضية وذلك بأقدامها على رفع سعر البنزين الممتاز بنسبة 25٪ وسعر البنزين الجيد بنسبة 12٪. وبذلك فقد رفعت سعر البنزين بنسبة 100٪ خلال العامين الماضيين. ولم تقدم الحكومة أي تبرير لهذه الخطوة التصعيدية سوى الإشارة إلى الآلية التي اتبعتها بعض دول مجلس التعاون في تعديل أسعار المشتقات المحلية بشكل شهري بحيث تواكب الأسعار العالمية، بينما الأسعار في مملكة البحرين ظلت ثابتة خلال العامين الماضيين على الرغم من الارتفاع العالمي.

إن التجمع القومي والمنبر التقدمي إذ يرفضان قرار رفع البنزين الجديد رفضا قاطعا ويطالبان الحكومة بالتراجع عنه فورا، فأنهما يرون إن الأسباب التي ساقتها الحكومة لرفع السعر تمثل بحد ذاتها توجه خطير وغير مسبوق، لأنه وبدلا من أن يتوقع المواطنين تحسن أحوالهم المعيشية مع تحسن أسعار النفط، فأن تلك الأسباب تعني أن عليهم أن يتوقعوا المزيد من الارتفاعات في أسعار المشتقات البترولية مع كل تحسن في سعر البترول.

كما أن الطريقة التفردية التي اتخذت بها الحكومة قرار زيادة البنزين حتى دون صدور قانون أو قرار من مجلس الوزراء أو موافقة من مجلس النواب، تكشف التخبط وغياب التخطيط عن إجراءات الحكومة لمعالجة العجز في الميزانية، بخلاف أنها تمثل استهجان بالغ الخطورة بالسلطة التشريعية ويعري ضعفها وعجزها عن لعب أي دور في الدفاع عن مصالح المواطنين، خاصة إن ميزانية 2018 التي أقرها البرلمان العام الماضي خلت من مثل هذه الزيادة، ومما يسلط الضوء مجددا على جدوى المطالبات السياسية بتقوية وتعزيز الصلاحيات التشريعية والرقابية لهذه السلطة.

إن الرفع الجديد في سعر البنزين يضاف إلى سلسلة من الإجراءات التي تحمل المواطن وحده أعباء السياسات المالية والاقتصادية الخاطئة التي ضاعفت الدين العام خلال خمس سنوات ليصل إلى 10.5 مليار والعجز في الميزانية ليمثل أكثر من نصفها ومبالغ أقساط الفوائد لتلتهم كامل الإيرادات النفطية والتي جميعها ليس للمواطن دخل فيها ولم يشارك في اتخاذها، بينما تصاعدت الإجراءات التي تستهدف دخله الضعيف أصلا ابتداء من رفع الدعم عن اللحوم ورفع سعر البنزين وفرض رسوم جديدة أو زيادتها على الكثير من الخدمات الحكومية مثل الصحة والسجلات التجارية والكهرباء وغيره حتى بلغ عدد الرسوم التي تم فرضها خلال السنوات الثلاث الماضية 274 رسما. وبالضد مما ظلت الحكومة ترفعه من شعارات براقة بصيانة مصالح المواطنين وتحسين معيشتهم وإن إجراءات التقشف لن تطالهم، فقد أدت جملة هذه الإجراءات إلى إفقار فئات واسعة من المواطنين ووضعتهم تحت خط الفقر لا يملكون القدرة على التعبير عن احتجاجهم ورفضهم لهذه الإجراءات والقرارات مما يضعهم تحت طائل التهديد والفصل في حين ان في الدول الديمقراطية التي تفرض الضرائب والرسوم على مواطنيها، يكونوا شركاء في القرارات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية ويستطيعوا أن يعبرون عن آراءهم من خلال ممثلينهم في المجالس النيابية المنتخبة، ويستطيعون محاسبتهم في حالة التقاعس أو التلكؤ في الدفاع عن حقوق ومطالب الشعب .

وفي ضوء كافة هذه الحقائق، فأن المنبر التقدمي والتجمع القومي يشددان مجددا على ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة للموطنين بل وحماية وتحسين مستواهم المعيشي الآخذ بالانحدار بسبب الإجراءات التقشفية. كما يطالبان الحكومة فورا بمكاشفة المواطنين بحقيقة الأوضاع المالية وما سوف تؤول إليه خلال السنوات القادمة، وأن تبادر لتشكيل مجلس أعلى لإدارة الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد تشارك فيه نخبة من الخبراء والمجتمع المدني، إلى جانب المسارعة في معالجة الملفات الأمنية والحقوقية والسياسية الراهنة عبر الحوار الوطني الجاد، وهو من شأنه أن يسهم في تقليص العديد من النفقات الأمنية وتحسين السمعة الخارجية للبلاد، إلى جانب تعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني وضخ الاستثمارات لتحريك عجلة نموه.

التجمع القومي والمنبر التقدمي
المنامة – 9 يناير

ندوة لـ«القومي» و«التقدمي» حول تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية

نظم التجمع القومي والمنبر التقدمي بتاريخ 25 /12/ 2017، ندوة بعنوان (قراءة في تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية) في مقر القومي بالمنامة، تحدث فيها الأساتذة شرف الموسوي رئيس جمعية الشفافية البحرينية والرفيق يحيي المخرق (المنبر التقدمي) والدكتور حسن العالي (التجمع القومي)، حيث أكدّ المحاضرون على أهمية أن يعطى هذا التقرير الاهتمام من قبل مجلس النواب، لكي لا يركن على الرف مثل التقارير السابقة والتي وصلت إلى أربعة عشر تقريراً حتى الآن، حيث لم يحرك المجلس ساكناً ليقدم المتورطين في الفساد المالي والإداري للمساءلة القانونية، بل وصل الأمر ببعض الجهات الرسمية المتورطة في الفساد في تحدي صارخ للقائمين على إعداد التقرير بأن يثبتوا ذلك التقصير.

كما اكدّ المحاضرون بأنه لم يتم تنفيذ ما جاء في التقرير من إجراءات قانونية لاسترجاع ملايين الدنانير لخزينة الدولة، بالأخص هناك العديد من الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة عليها استحقاقات مالية مضى عليها سنوات وازدادت الفوائد عليها ولم تدفعها، بالرغم من العجز الواضح في ميزانية الدولة لعامي 2017/2018، وازدياد الدين العام حيث يقدر بأن يصل إلى أكثر من 13 مليار دينار نهاية العام الحالي 2018 ، ومن جهة أخرى يتم إصدار العديد من الرسوم والضرائب والاستمرار في رفع الدعم عن العديد من السلع والمحروقات ورفع الأسعار، وتحميل المواطنين أعباء مالية إضافية ، كما استعرض المحاضرون العديد مما جاء في التقرير، كما أكدوا على ضرورة البدء بالإجراءات القانونية للمخالفين وطالبوا أعضاء مجلس النواب بأن يقوموا بدورهم الرقابي والتشريعي.

فضفضة

عيسى الدرازي

قميص يوسف

يبدو أن الحكومة هذه المرة رمت يمين الطلاق على مجلس النواب، ففي الجلسة التي شهدت مناقشة مبررات رفع أسعار سعر البنزين، دفع أعضاء مجلس النواب بعدم معرفتهم بنية الحكومة لاتخاذ مثل هذه الخطوات، وتناوب أعضاء المجلس في مداخلاتهم للتبرؤ من «قميص يوسف»، إلا أن رد الحكومة كان واضحاً بأن ما جرى ما هو إلا ترجمة لما وافق عليه المجلس في برنامج عمل الحكومة، وزاد على رد الحكومة شهادة بعض النواب بأن ما جرى من رفع لأسعار البنزين قد مرَّ تحت أنظار أعضاء المجلس.

بصرف النظر عن التباكي النيابي بأن الحكومة قد أوَّلت النص الذي اعتمدت عليه في زيادة أسعار البنزين، وهي الحجة التي تلتوي حول رقبة المجلس، فكيف بمجلس مهمته الأساسية التشريع وتقييد النصوص من التأويل والتفسيرات الفضفاضة أن يقبل على نفسه بأن تكون كبوته «بيده لا بيد عمرو».

الجلسة النيابية شهدت مشادات (نيابية – نيابية) كما وشهدت تبادل اتهامات ووعيداً نيابياً للحكومة، وأخيراً وبعد الجلبة والجعجعة لا خبز ولا طحين قد خرج من تنور النواب، تقدم مجموعة منهم بمقترح للحكومة لوقف زيادة أسعار البنزين لحين التوافق بين السلطة التشريعية والتنفيذية، وحتى هذا المقترح "الخديج" مات قبل ولادته.

مجلس النواب في صورته الحالية لا يتحمل المسؤولية الأكبر فيما وصل إليه، تشكيلة متنوعة من الأعضاء المستقلين لا تحولوهم أبداً لكتلة متجانسة منتجة ولو كانت هناك محاولات لصناعة كتلة إلا إن التوليفة العامة لا تكتب لها النجاح. النائب المستقل باختصار هو نائب خدمات، لا يمكن أن يخرج من هذه الدائرة الضيقة مها حاول، نائب الخدمات تغرقه طلبات أهالي دائرته وتغريه المنافسة غير المتكافئة مع الممثل البلدي للدائرة لتحقيق مكاسب انتخابية. اختيار الناخب للممثل النيابي يجب أن يرتكز أساساً على الكفاءة بعيداً عن أي مؤثرات وعوامل أخرى ضيقة تفرز نواباً بعيدين كل البعد عن مصلحة المواطن وصون حقوقه التي نهشت منذ عمر المجلس الحالي.

النائب السابق محسن مرهون يحاضر في «التقدمي» عن التجربة النيابية في السبعينات

في إطار أنشطة ملتقى التقدمي الأسبوعي نظمت لجنة الشأن البرلماني بتاريخ 21 يناير 2018 نـدوة بعنوان (التجربة البرلمانية عام 1973) تحدث فيها المحامي الرفيق محسن مـرهـون، عضو المجلس الوطني 1973/1975 عن كتلة الشعب، حيث سرد جزءاً من النضال الوطني لشعبنا منذ بداية القرن العشرين الماضي (الهبات و الانتفاضات والمطالبات بقيام مجلس تشريعي منتخب) وأشاد بتجربة أول مجلس بلدي في البحرين في عام 1920، الذي تطوَّر في السنوات اللاحقة وأصبح نصفه بالانتخاب، وفي مرحلة لاحقة شاركت المرأة فيه بالانتخاب فقط.

وتوقّف أمـام الـدور النضالي الذي قامت به هيئة الاتحـاد الوطني في أعوام 1954/1956، ضد المستعمر البريطاني والرجعية، وانتفاضة مارس المجيدة في عام 1965 حيث قادت الحركة الوطنية، جماهير شعبنا المنتفضة ضد الاستعمار البريطاني واعوانه (السلطات الرجعية/ شركة بابكو)، وصولاً إلى مرحلة الاستقلال الوطني في 14 أغسطس عام 1971، ونيل البحرين عضوية في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، بعد أن أصبحت دولة مستقلة.

بعد إصدار الدستور في يونيو من عام 1973، أعلنت الدولة عن انتخابات المجلس الوطني في السابع من ديسمبر 1973، حيث شاركت جبهة التحرير الوطني فيها وشكلت (كتلة الشعب)، التي ضمّت أعضاءاً من جبهة التحرير الوطني وشخصيات وطنية مستقلة، وطرحت برنامجاً انتخابياً وضع مسودته الأولى المناضل الراحل علي دويغر أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني، حيث طرحه كل أعضاء الكتلة في دوائرهم الانتخابية.

وكانت كتلة الشعب هي الكتلة الوحيدة التي صاغت وزعت برنامجها أثناء الحملات الانتخابية، حيث كـان جمهور الندوات وىاللقاءات الانتخابية التي أقامتها كبيراً، يملأ كان الحضور قاعات الأندية، إضافة إلى التواجد الكبير في الاحياء الشعبية، وحققت كتلة الشعب فوزاً كبيراً بإيصال ثمانية من أعضاءها إلى قبة البرلمان من أصل إثنى عشر مرشحاً لها، وكان دورها في المجلس الوطني واضحاً في الإلتزام بالبرنامج الذي طرحته أثناء الحملات الانتخابية وهو يعبر عن تطلعات الجماهير في الإصلاح والتغيير، مدعومة من الحراك في الشارع الذي كان يضغط من أجل تحقيق المطالب.

عندما أرادت الحكومة تمرير قانون أمن الدولة وحاولت في البدء أخذ موافقة الكتلة الدينية، التي أعطت موافقة مبدئية عليه، و لكن الحوار الذي أجراه أعضاء كتلة الشعب معها جعلها تتراجع عن رأيها والوقوف فيما بعد مع الكتل الأخرى ضد قانون أمن الدولة، على ضوء ذلك سارعت الحكومة بحل المجلس الوطني في 25 أغسطس 1975، وذكر الرفيق محسن سبباً آخر لحل المجلس الوطني، وهي الضغوطات الإقليمية التي مورست على حكومة البحرين لحله، لكي لا يتم نسخ التجربة في الدول الأخرى المجاورة، وأضاف قائلاً، حل مجلس الأمة في الكويت في أغسطس 1976 أكدَّ هذا الرأي، ضمن توجه عام برفض وجـود مجالس تشريعية منتخبة في المنطقة.

بيان صادر عن قطاع الشباب والطلبة في المنبر التقدمي بشأن عقود العمل المؤقتة

تابعنا في قطاع الشباب والطلبة في المنبر التقدمي التصريح الذي نشر اليوم في صحيفة "الأيام" لسعادة وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السيد صباح الدوسري وقال فيه: "إن عدد الموظفين المؤقتين كبير جداً، خاصة وأن قانون العمل أجاز تلك العقود، وقد تمَّ التواصل مع العديد من الشركات والمؤسسات بطلب تحويل العقود المؤقتة إلى دائمة". ... يأتي ذلك في الوقت الذي بينت فيه الحسابات الختامية للدولة أن مخصصات عقود الرواتب المؤقتة للموظفين البحرينيين زادت خلال السنوات العشر الماضية بنسبة 212٪ مما يشير إلى تزايد أعداد المواطنين الذين يعملون بعقود مؤقتة.

إن قطاع الشباب والطلبة في المنبر التقدمي يُـذكر أنه أول من دق ناقوس هذا الخطر قبل أكثر من عشر سنوات وتحديداً في العام 2007 حين أطلق بالشراكة مع جمعية الشبيبة البحرينية حملة " لا للعقود المؤقتة"، وذلك من خلال مبادرة حذرنا فيها من العواقب السلبية لمثل هذه العقود، وما تحمله من مخاطر على مستقبل واستقرار العمالة وانعكاساتها الخطيرة على مساهمة العمالة عامة والشباب بصورة خاصة في العملية الانتاجية والتنمية المستدامة .

وهذا ما أكدت عليه توصيات قمة الجمعيات الشبابية في العام ذاته، حين طالبت بضرورة وضع حد لهذه الظاهرة، بل أن رفعت الجمعيات الشبابية رفعت، في حينه، تلك التوصيات إلى السلطات التشريعية والتنفيذية ، دون ان يؤدي أن تقوم أي جهة مسؤولة بأي إجراءات لمعالجة الظاهرة والح منها.

ومع استفحال نتائج نهج رفع الحماية عن العمالة بصورة عامة وما تعانيه الشرائح الشبابية خاصة في سعيها لتأمين عمل لائق ومساهمة فعالة في العملية الإنتاجية والتنمية المستدامة، وما يشير إليه واقع الحال وتؤكده الاحصائيات في تنامي نسب البطالة المرتفعة بينها وتدني الاجور وسوء ظروف العمل، فإن قطاع الشباب والطلبة في المنبر التقدمي يجدد دعوته للجهات التشريعية والتنفيذية في البلاد لأن تضع حلاً لهذه الظاهرة التي تهدد الأمن الوظيفي لشريحة واسعة من الشباب البحريني، حارمة إياها من الاستقرار والتطور مما ينعكس في المقابل على إنتاجيتها ومساهمتها في عملية التنمية المجتمعية المستدامة.

كما يدعو قطاع الشباب والطلبة بالمنبر التقدمي المجلس التشريعي لتحمل مسؤولياته في هذا الشأن عبر اجراء تحقيق واسع حول هذه الظاهرة وأسباب تناميها، وربطها بما يتصل بها من ملفات أخرى متعلقة بالمحسوبية في التوظيف، وتبيان علاقتها بحجم الفسادين الإداري والمالي في أجهزة الدولة.

2017/1/16

الذكرى المئوية لثورة أكتوبر الاشتراكية في ملتقى «التقدمي»

نظم ملتقى التقدمي بتاريخ 7 يناير 2018 ندوة بعنوان (الذكرى المئوية لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا الدروس والعبر) تحدث فيها الرفيق فاضل الحليبي نائب الأمين العام للشؤون التنظيمية، بدأ بالقول:

وأنا أعد لهذه الندوة قرأت العديد من المقالات والكتابات والآراء للعديد من الباحثين والكتاب والسياسيين والمثقفين الذين كتبوا عن الذكرى المئوية لثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا، وأن كان البعض منهم حاداً وشديداً في نقد التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، الا أنهم أجمعوا على نقطتان أو مساءلتان رئيستان وهما الأولى: عبقرية لينين في قراره التاريخي ببدأ الثورة، الثانية بأنها الحدث الأهم في القرن العشرين.

وأضاف تكمن أهمية الاحتفاء في أكتوبر الماضي بالذكرى المئوية لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا من قبل الحزب الشيوعي الروسي والأحزاب الشيوعية والعمالية ومعها العديد من القوى اليسارية والتقدمية في العالم، بالأحداث والتغيرات التي حدثت في العالم في السنوات اللاحقة مع بروز الاتحاد السوفياتي كقوى عظمى مؤثرة تشكل توازناً واضحاً بين القوى الأخرى في العالم.

أضف لذلك التطبيق الخلاق للعديد من المقولات والمفاهيم اللينينية حول الثورة والدولة، والاشتراكية، أوجدت العديد من الاشكاليات أو الملاحظات التي اثيرت سجالا واسعاً من قبل الماركسيين وغيرهم حول قيام الثورة آنذاك، هل نضجت الظروف للقيام بها أو لنجاحها، فإذا بالاقتناص السياسي والثوري يبرز من قبل لينين قائد الثورة عندما قال (لا يجوز الانتظار فمن الممكن خسارة كل شيء، الحكومة تهتز، فيجب الإجهاز عليها مهما كلف الأمر، وأضاف "التباطؤ في العمل أشبه بالموت ".

هذا دليل وعي سياسي عبقري يقرأ الواقع وفق ظروفه وأحداثه.

ويواصل قرأته للورقة قائلاً:

أنها الثورة التي هزت العالم، كحدث كبير وعظيم شهد بدايات القرن العشرين، الثورة التي تنبأ لها ماركس بأن تنتصر في بلد صناعي متقدم مثل إنجلترا/ فرنسا/ المانيا، وإذا بها تنتصر في بلد زراعي اقطاعي روسيا التي تمثل طبقة او فئة الفلاحين فيها أكثر من 80٪ ولا توجد فيها صناعة متطورة، بعبقرية لينين الفذة، استطاع ان يقلب المعادلة، عندما قاد البلاشفة في الخامس والعشرين من أكتوبر عام 1917، السابع من نوفمبر حسب التقويم الروسي للانتصار الكبير على حكومة القيصر البرجوازية وإقامة سلطة العمال والفلاحين في ورسيا.

ان الحديث عن ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا وما حدث من تغيرات وتحولات كبيرة في العديد من البلدان في العالم والانتصارات التي تحققت فيما بعد وبالأخص بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945، وبروز الاتحاد السوفياتي كقوى عظمى في العالم وتشكيل منظومة الدول الاشتراكية، له أوجه متعددة في التقييم والرؤى.

عندما نتحدث عن ثورة أكتوبر بأنها حدث عظيم واستثنائي غير العالم، وساهمت بشكل كبير في نشر الأفكار الاشتراكية (الماركسية اللينينية) وتأسيس العديد من الأحزاب الشيوعية والعمالية في العالم. ودعم حركة التحرر الوطني المناضلة ضد الاستعمار من أجل الاستقلال الوطني والحرية والعدالة الاجتماعية.

كان لها تأثير كبير على العديد من البلدان والشعوب في تطورها وتقدمها لهذا عملت الامبريالية منذ أنتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية لاجهاضها من خلال فرض الحصار عليها من قبل الحلفاء في الحرب العالمية الأولى 1914/1918 ودعم فلول الثورة المضادة من الحرس الابيض والمناشفة وغيرهم من خلال الحرب الاهلية 1918/1920 ولكن البلاشفة استطاعوا القضاء على الثورة المضادة ومضوا في تثبيت السلطة البروليتاريا (سلطة العمال والفلاحين).

تفاعل الحضور مع المحاضرة من خلال طرح الاسئلة والمداخلات.

الأمل لا يموت

جواد المرخي

نرى على أرض الواقع أن العدالة مفقودة في معظم الدول بما فيها البلدان الرأسمالية الكبيرة مثل أمريكا وغيرها، حيث نجد مظاهر العنصرية والفقر والتشرد وهيمنة القوى اليمينية المتمثلة في أحزاب رئيسية ضاغطة مهيمنة على الاقتصاد ورؤوس الأموال وأيضاً على الحياة السياسية ، كما نلحظ استشراء نفوذ الاتجاهات الفاشية والعنصرية.

وإذا اسقطنا الواقع السياسي على الوطن العربي من المحيط حتى الخليج العربي، نجد الشعوب العربية من تعاني من الاضطهاد والفقر والبطالة جراء تفشي عدم العدالة والاستخواذ على الثروات، وحو الفواصل بين المالين العام والخاص من قبل المتنفذين.

ونتيجة لهذه الأوضاع المأساوية العربية فإن اليأس أصبح يطال عقل الانسان العربي من كل الفئات والشرائح الاجتماعية، خاصة أمام الصعوبات التي تعاني منها القوى الوطنية الديمقراطية والتقدمية واليسارية والصراع مع قوى الظلام والتخلف المدعوم من قبل دول إقليمية وعربية وعالمية.

إلا أن المناضلين الواعين لحقيقة ما يجري حتماً يظلون على تمسكهم بمبدأ لا حياة مع اليأس ولا يأس مع الحياة، نقول هذا ونحن قد دخلنا عاماً جديداً، هو عام 2018 الذي لن يكون أفضل من الأعوام السابقة ولن تتحقق فيه المعجزات، فالصراع السياسي بين الشعوب العربية وانظمتها الشمولية سوف يتواصل لأعوام قادمة.

صحيح أن هناك بعض التفاوت في نسبة المعاناة والفقر والبطالة والاضطهاد بين بلد عربي وآخر، ولكن الحاصل أن كل الدول العربية تشهد انتهاكات شديدة لحقوق الانسان مع تدني لمستوى العدالة الاجتماعية وونقص أو حتى غياب الديمقراطية والحريات العامة في أكثر البلدان العربية.

إزاء واقع مر مثل هذا، ليس أمام القوى الديمقراطية والتقدمية واليسارية إلا العمل بجد، لرص صفوف القوى الجماهيرية التي تتطلع للحرية والتحرر والنضال ضد المشاريع الإمبريالية والصهيونية والرجعية وفي سبيل بناء أوطان عربية متحررة من صنوف الجهل والتخلف وهيمنة الأنظمة الدكتاتورية، لتحقيق أوطان عربية حرة وشعوب سعيدة.

القطاع العمالي في «التقدمي» منتقداً تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في صناديق التقاعد

ما خرجت به لا يقدم حلولاً ناجعة وعملية لأزمة الصناديق التقاعدية

أصدر قطاع النقابات العمالية بالمنبر التقدمي بياناً بخصوص ما نشر عن «لجنة التحقيق البرلمانية حول صناديق التقاعد في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي»، دعا فيه كل الجهات والأطراف المعنية إلى تحمل مسئولياتها، كما أكدَّ على ضرورة المسارعة في التمثيل العمالي في مجلس إدارة الهيئة، وقال إن هذا الغياب أو التغيب غير مبرر ويحمل علامات استفهام كثيرة. ونصَّ البيان على ما يلي:-

تابع قطاع النقابات العمالية بالمنبر التقدمي في المنبر التقدمي ما تداولته الصحافة المحلية مؤخرا من نتائج تقرير «لجنة التحقيق البرلمانية حول صناديق التقاعد في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي»، والتي تأتي بعد تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية الأولى منذ أكثر من أربعة عشر عاما، حيث أشار تقرير اللجنة البرلمانية الأخير بدخول صناديق التقاعد في البحرين مراحل حرجة من العجز الاكتواري، الأمر الذي سيؤدي اذا لم يتم تداركه سريعاً الى إفلاسها، واعلنت اللجنة أن صندوق تقاعد موظفي القطاع العام على شفا الدخول في مرحلة «العجز الحقيقي» في العام 2018، ومن المتوقع أن يكون إجمالي إيـرادات الصندوق أقل من إجمالي مصروفاته، وأن الصندوق قد دخل في المرحلة الأولى من العجز منذ العام 2009 وهي المرحلة التي كان فيها عائد الاشتراكات الشهرية لا يغطّي مصروفات الصندوق، كما أشارت كذلك إلى أن صندوق تقاعد القطاع الخاص قد وصل إلى المرحلة الأولى من العجز منذ العام 2015، وهو في طريقه إلى مرحلة العجز الحقيقي في السنوات القليلة .

كما تمَّ تكرار استعراض مجموعة من الأرقـام التي سبق وأن أعلنت عنها هيئة التأمين الاجتماعي في عـدة مناسبات، من ضمنها التصريح الذي نشرته الهيئة في بعض الصحف المحلية بتاريخ السادس من أغسطس 2017 الماضي، والذي تحدثت فيه عن العجز الملازم للصندوقين منذ 2010 حيث توقعت الهيئة أن السنة المحتملة لنفاد أصول صندوق التقاعد العام هو العام 2028 أي بعد قرابة عشر سنوات من الآن، فيما توقعت نفاد أصول صندوق القطاع الخاص في 2034.

وأضاف البيان: يهمنا أن نؤكد للمعنيين والرأي العام في البحرين، أنه في الوقت الذي لم يـأتِ فيه تقرير لجنة التحقيق البرلمانية الأخـيرِ بجديد يذكر، وبقدر ما تثيره تلك الأرقام والعجوزات واوضاع الافلاس الفعلية المشار اليها من مخاوف حقيقية، ونظرا لما لها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة بالنسبة لاقتصادنا الوطني، وللشرائح والفئات الأوسـع من الفقراء والكادحين والشغيلة ومتوسطي الدخل في مجتمعنا البحريني، فإن المنبر التقدمي كان وسيظل في مقدمة من يتصدون لهذه القضية الهامة، ومعه العديد من القوى الوطنية والمدنية الأخرى، وحذّرنا في المنبر التقدمي مرارا وتكرارا من مغبة الوصول إلى مثل هذه الأوضاع المتردية والمخيفة بالفعل، بل ان ما سبق وتوصلت اليه لجنة التحقيق البرلمانية الأولى التي شكلت في ما عرف سابقا بأفلاس الهيئتين والتي شكلها البرلمان في الفصل التشريعي الاول 2002-2006 في 15 ابريل 2003 كان من الوضوح بحيث حدد الأسباب الحقيقية التي ادت الى الهدر المالي الكبير وسوء الادارة، في الجانبين الاستثماري والاداري، و قدمت حينها توصيات هامة، كان من شأنها لو نفذت وجرى فعلا المباشرة في إصلاح الأوضاع المالية والإدارية لكان لها حتما الأثر الإيجابي على أوضاع الهيئة في الجانبين المالي والاداري، علماً انه قد تكررت الشواهد والدلائل والوقائع الكثيرة طوال السنوات الماضية في معظم تقارير الرقابة المالية حول وجوه الهدر وضعف الأداء الإداري والاستثماري في ادارة الهيئة دون أن يجد الشارع البحريني حلولاً أو إجابات شافية على كل ما تمَّ تداوله وطرحه حيال هذه القضية المحورية في بلادنا.

وفي ظل استمرار واصرار الحكومة على التفرد بالقرار في ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية سابقاً وهيئة التأمين الاجتماعي حالياً، واستمرار غياب أو تغيب ممثلي العمال والشغيلة من اتحادات ونقابات عمالية، ومع استمرار تغييب دور المساءلة والمحاسبة والرقابة الفاعلة للمجلس النيابي، فإننا في المنبر التقدمي، وبالإشارة لما سبق وحذرنا منه عبر بيانات وفعاليات ومناسبات، طيلة السنوات الماضية، نجدد مطالبتنا بضرورة الإسراع في إصلاح أوضاع هيئة التأمين الاجتماعي ووضع معالجات شفافة وفاعلة للنهج الذي يدار به نظام التأمينات الاجتماعي في البحرين بمجمله، ويهمنا ان نؤكد مجددا على ما يلي:

1- إن الأوضاع المتردية لحالة الصناديق التقاعدية في البحرين، لم تعد في حاجة لتشكيل المزيد من لجان التحقيق البرلمانية، بقدر ما تحتاج لتفعيل الدور الرقابي الحقيقي لمجلس النواب، وإرادة الاصلاح النابعة من المسؤولية الوطنية والتاريخية في جملة الأوضاع المالية والإدارية للهيئة العامة للتأمينات، انطلاقا مما تقدمه التقارير الاكتوارية لخبراء الهيئة، وما سبق وقدمته لجنة التحقيق البرلمانية عام 2004 من استنتاجات وتوصيات وحلول خرجت بها هذه اللجنة ضمن تقريرها الشهير الذي لا نعلم عن مصير توصياته حتى الآن.

2- التأكيد على مسؤولية الجهات الرسمية في الدولة بحكم القانون الذي يحملها تغطية اية عجوزات في هيئة التأمين الاجتماعي من جهة، وبحكم مسؤوليتها في الاطلاع بـإدارة الهيئة كجهة تنفيذية، وبحكم تفردها شبه المطلق في الإدارة وكل القرارات المصيرية للهيئة، في الوقت الذي تتعاظم فيه المخاطر على مستحقات الكادحين من عمال ومتقاعدين وجميع أصحاب المداخيل الضعيفة والمتوسطة، والتي يزيدها سوءا تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين، واتجـاه الدولة لفرض مزيد من الرسوم والضرائب على كاهل المواطنين، الذين أضحَّوا يكتوون بنار الأسعار المرتفعة من جانب، والخوف مما يخبئ لهم المستقبل من جانب آخر، وانعكاسات ذلك على مستوى الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة من إسكان وتعليم وعلاج صحي وغيرها.

3- التأكيد على مسؤولية أعضاء المؤسسة التشريعية بغرفتيها، وتحميلهم جزء مؤثر من مسؤولية ما وصلت له اوضاع الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بحكم التراخي في دورهم الرقابي والتشريعي، وعدم تفعيل مبدأ المساءلة المنوط بهم .

4- إن غياب أو تغييب الطرف العمالي عن مجلس ادارة هيئة التأمين الاجتماعي لا يعفي الاتحاديين العماليين والنقابات عن مسؤولية التصدي بكل الأشكال المتاحة وخاصة ابداء الرأي او المواقف المقرونة بالمطالبة المستمرة وبجرأة نابعة من مسؤوليتهم الأدبية كممثلين للعمال، بخطوات إصلاح حقيقية في نظام وادارة التأمينات الاجتماعية، فهي لا تقل عن القضايا العمالية الأخرى بل هي من صميم مسؤولياتهم بحكم قانون التأمين الاجتماعي وقانون النقابات العمالية ومعايير العمل الدولية والقوانين المنظمة للحماية الاجتماعية.

5- التأكيد على أهمية ان يتحمل الجميع مسؤولياته من مؤسسة تشريعية ونيابة عامة واتحادات عمالية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني المعنية، وغيرها من مؤسسات معنية بالكشف عن الفساد والتلاعب بالمال العام والحفاظ على مكتسبات المواطنين وسمعة الاقتصاد الوطني.

٣ يناير ٢٠١٨

محطات

يحررها: خليل يوسف

نتمنى

نتمنى ان يحتفى من قاموسنا الاجتماعي والسياسي كثير من هبات، مكرمات، عطايا، وكل مايعنى ان تتحول حقوق الناس إلى هبات ومكرمات .. فهل هذا كثير ..؟

مجرد سؤال ..

هل هناك صلة بين شعب البحرين ونوابه « المنتخبين » ..؟! الجواب متروك لكم ..

انتهازيون!

علينا أن نحذر من هذه الطبقة الانتهازية التى تستغل الشأن العام لحساب الشأن الخاص، ممن يغرس أفرادها الأسنان فى جسم الوطن، أفعالهم ليست حرة، فهم خدم وحشم وتوابع عند آخرين،
وبعضهم يسيرون كقطعان ماشية.. والأسوأ حين يظهر هؤلاء وكأنهم اصحاب بطولات، ولكنها تبقى بطولات زائفة، وهمية، قد تصعد بهم ولكن على جراحات الوطن ..! ، وما يهم المواطن ان ترفع «المصلحة العامة» من على مائدة اللئام ..!

الرديء والأردأ

نطالب دوماً بإلقاء للأصلح فى كل شئ، خاصة في ى مواقع العمل، ولكن علينا أن نلاحظ أنه فى كثير من الحالات يتعذر علينا ان نكتشف «الأصلح» إلا من خلال معرفتنا ب «الأردأ». والمصيبة أننا لانكتشف إلا الرديء والأكثر رداءة ..!

مطلوب مهرجين

هناك من يعرق .. هناك من يسرق .. وهناك من يخون ..وهناك من يعبث بين النصوص ..هناك لص، هناك مخلص، وهناك من يردد "مخلصون «..بعضهم صادقون فيما يقولون ..وآخرون يدّعون مثلهم ولكنهم يختمون بال"صاد " بدلاً من ال " نُون" ..تتعدد بهم الأقنعة ويتلون بهم الشخوص ..حتى بات من يفرض الأمر الواقع .. " مخ – لصوص «
كلمات تستحق التأمل من كتاب "مطلوب مهرجين" للكاتبة تغريد الدواد، لنتأمل ونتذكر بأن واقعنا الراهن امتلأ بالمهرجين والمنافقين، بزغ فجرهم ، ينشرون أريجهم علينا، وباقى أن نحتفى بهم، ولابأس من التفكير بعمل مهرجانات سنوية لهم، على الأقل لكي نتذكرهم ونتذكر بان ثمة أشخاص لايبرزون إلا فى الوحل ..!!

الأوسمة لماذا ..؟!

فى زمن الإنكسارات والتراجعات نجد من يُمنحون الأوسمة، فى كل مجال وميدان تمنح الأوسمة، ياترى فى زمن الانتصارات، والانجازات والمكاسب الحقيقة ماذا سيمنح هؤلاء ..؟!

السيئ والأسوأ

المقارنة بين السيء والأسوأ والوقوع فى فخ المقارنة والتفضيل بينهما واحدة من الإشكاليات التى يزخر بها واقعنا العربي، فرانسيس هيربرت برادلي يقول «عندما يسوء كل شئ ، فمن الخير أن نعرف الأسوأ «.. ياترى، ماذا سيكون هذا الأسوأ ..؟!

مفارقة لحد الكارثة

نعم .. انها مفارقة لحد الكارثة، حين يربط الفساد بالاستقرار، والإصلاح بعدم الاستقرار ..!يتجلى ذلك حين يتراكم الفساد ، يتمدد ويتسع ويرتب أوضاعاً وحقائق جديدة، ينخرط فيه الكبار والصغار على حد سواء، والإصلاح فى هذه الحالة، الاصلاح الحقيقى إن وجد، يعنى تغيير كل شئ، وهذا برأى البعض يعنى تخبطاً وعدم استقرار، وأن الفساد يبتلع الاصلاح، يقوضه، يجعله فارغاً من المضمون، وتستمر معاناة الشعوب، أجيال جديدة من الفاسدين تظهر، وأجيال من الفاسدين تستعد، وثورات إصلاح توأد، تُحصن الفاسدين، تلبسهم دروعاً واقية، تجعلهم يتصالحون مع نظرائهم، أسوأ ما فى المشهد برمته حين نجد فاسدين يتحدثون عن فساد الآخرين، أو حين نجد فاسدين يحملون لواء الاصلاح ومناهضة الفساد..!!!

علوي شبر العبّار من «متجر الوردة» إلى الحزب والنقابة مروراً بالزنازن*

البدايات

كان طفلاً لا يتجاوز الـ«12 عاما» وذلك في العام 1963، حين كان يعمل بمتجر عمه: «متجر الوردة» بالقرب من مأتم الصفافير في شارع الشيخ عبدالله مقابل مقهى عبدالله نظام، وهي عبارة عن بقالة وبمثابة مكان لتجمع العمال والمدرسين ومختلف فئات الناس من الشرائح المحتلفة، حيث كانوا يلعبون «الدامة» و«الكيرم» وغيرها، وتدور حوارات حول الأوضاع السياسية والعمالية وكان يستمع إليهم بإصغاء .. بين الحضور كانت شخصية قوية مثقفة أبدت اهتماماً به وصارت تحاوره في أمور شتى من بينها الأمور السياسية.. بدأت بالحوارات ثم بتزويده بالكتب (كتب جورج حنا ورواية «البؤساء» وكتب سلامة موسى ثم نشرة "الجماهير") .

الطريق إلى الحزب

تحفظ علوي شبر على ذكر اسم هذا الشخص الذي نظمّه في صفوف جبهة التحرير محافظاً على السرية التي تعلمها من الالتزام الحديدي في كتم الأسرار التنظيمية والتي لازالت تتلبسه رغم الانفتاح النسبي، فيما كشف عن شخص آخر تأثر به، لكنه ليس عضواً بالتنظيم هو الراحل حسن عمران (وهو من منطقة الحورة ومن أوائل النقابيين المُشكلين للجان العمالية)، حيث كان يأخذه معه إلى شركة البحرين لزلاقة السفن، وهناك تعرّف على معاناة العمال وعايشها وترسخت في مخيلته فكرة الإيمان: «أن أنحاز إلى الوقوف مع قضايا العمال وكسب معارك الناس البسطاء" – يقول العبّار.

في العام 1966 التحق شبر بالجبهة من خلال الشخص نفسه الذي قاده إلى الفكر التقدمي، بعد أن عرفه على شخص آخر عند مقبرة المنامة وأعطاه "كلمة السر" ليحفظ أسراره في صندوق التنظيم ويناضل بنكران ذات.

منذ بداية التحاقه بالجبهة عام 1966 حتى العام 1970 بقي شبر في في دكان عمه حيث كان ينظم الخلايا الحزبية، ويثقف الآخرين بالإضافة إلى توزيع المناشير وما يطلب منه من مهمات وصقل نفسه من خلال القراءات، وكان مشتركاً في مجلة "الوقت" التي تصدر في بيروت، و«المدار» الروسية، كما كان يشتري الكتب الممنوعة التي تصل سراً، إلى مكتبة زليخ والد أحمد وميرزا على زليخ.

بعد هزيمة حزيران في العام 1967 حدثت تحولات عند القوميين العرب باتجاه الفكر الماركسي، وانضمَّ كثير منهم إلى الجبهة، كما أن صفوف الجبهة نفسها توسعت بانضمام مناضلين جدد كثر إليها، ونالت الجبهة تأييداً جماهيرا واسعاً، أدى

أحمد البوسطة

إلى استقطابها المزيد من الأعضاء، خاصة في صفوف الشباب.

في العام 1970 يتخرج من الثانوية العامة ويعمل موظف استقبال بشركة بروستيل، وفي العام ذاته يحصل على وظيفة بوزارة الصحة في قسم مكافحة الملاريا، وكان هذا القسم يعج بعمالة بحرينية كبيرة يعاني أفرادها من اضطهاد وظلم المسؤولين الأجانب فيقوم شبر بنسج علاقات مع هؤلاء أحسسته بقيمة وأهمية مكانة الكادحين، وضرورة الدفاع عن مصالحهم.

ويتذكر العبّار أن عاملا من كرانة كان يلقي عليهم شعراً، اسمه حجي علي بن ناصر ويردد أبيات انتقادية لموظف يقول في مطلعها:

«يوسف سلس دايم يحجي/ مثل المرض اللي يعدي/ خلنه نفنش في العمال/ ونجيب بدالهم هندي».

مثله مثل رفاقه في التنظيم السري يقدم الوعي بقدر ما يستطيع، فكان له دور في قسم مكافحة الملاريا بوزارة الصحة بتوعية الطبقة العاملة وبث الثقافة والفكر في صفوفهم، وفي العام 1971 يُبتعث العبّار إلى القاهرة لنيل دبلوم في التفتيش الصحي ويبقى هناك لمدة سنتين.

في القاهرة، كان هناك حوالي 25 طالباً مُبتعثاً من قبل وزارة الصحة، ونشط العبار في صفوف رابطة طلبة البحرين في القاهرة، في نفس الفترة التي كانت فيها العناصر الطلابية لجبهة التحريرهناك تعمل على تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة البحرين، وفي العام 1972 تأسس فرع القاهرة وكان العبّار أمين سر مجلس الإدارة ويتركز نشاطه آنذاك في حشد الطلبة حول الفكر التقدمي والعمل الوطني.

في القاهرة التقى بالقائد أحمد الذوادي ويقول: إنه في العام 1972 دعيت لاجتماع في شقة بالقاهرة في مهمة تشكيل الاتحاد والإدارة القادمة لفرع القاهرة، وكانت تلك الشقة هي سكن الرفيق الذوادي الذي كان ودوداً مع الجميع.

أثناء عودته للوطن في الاجازة الصيفية في العام 1972 أصيب والده بالسل الرئوي وأدخل المستشفى وعلى إثر ذلك اضطر لترك الدراسة في القاهرة على الرغم من أنه كان الأول على دفعته، ليعود في العام 1973 إلى القاهرة لمواصلة دراسته، حيث حصل على بعثة لدراسة الطب، ولكن وزارة الصحة رفضت ذلك، وأصرت على مواصلته لدراسة التفتيش الصحي، حيث أنهى الدراسة وعاد للعمل في الوزارة، حيث كان المفتشون يتحركون على الدراجات الهوائية، ما حملهم على تنظيم اضراب لتوفير سيارات لهم، على إثره التقوا بالدكتور علي فخرو وزير الصحة آنذاك لحل المشكلة.

وأثناء الانتخابات البرلمانية في العام 1973 عمل الرفيق ضمن الحملة الانتخابية لمرشح كتلة الشعب في دائرته بالمنامة د. عبدالهادي خلف، جنباً إلى جنب مع بقية أعضاء ومناصري الجبهة في الدائرة التي كانت أحد معاقل التنظيم.

تأسيس نقابة الصحة

في العام 1974 تمّ تشكيل لجنة عمالية في وزارة الصحة وطلب منه التنظيم الالتحاق بهذه اللجنة وهناك يتعرف على الناشطة النقابية والسياسية فاطمة غلوم لتصبح فيما بعد زوجته، وفي تلك الفترة يكلفه التنظيم للسفر إلى الكويت حيث كان المرحوم الرفيق محمد السيد والنقابي الكويتي حسين اليوحة يشرفان على المعهد العمالي، للاطلاع على كيفية تأسيس النقابات، وبعد عودته كانت اللقاءات مع قادة النقابات الأربع التي تأسست يومها: نقابة ألبا (عبد الواحد أحمد) والانشاءات (عباس عواجي) والكهرباء (إسماعيل العلوي).

«خلال التأسيس لنقابة الصحة، يقول العبّار، بدأنا الاجتماع التأسيسي في بيت الرفيق أحمد منصور وكان العدد نحو 20 شخصاً، في الوقت الذي نشأ فيه خلاف مع الرفاق من أعضاء الجبهة الشعبية في وزارة الصحة، فعملنا على محورين، محاولة تسوية الخلاف، والاستمرار في توعية عمال وموظفي الوزارة بأهمية تشكيل النقابة للدفاع عن حقوقهم، وبعد عودة الرفيق محمد السيد يوسف من الكويت صرنا ندعوه لاجتماعاتنا للإفادة من خبرته في التدريب النقابي، وكانت اجتماعاتنا تعقد في المنازل».

وفي العام 1974 يسافر شبر إلى بغداد لحضور مؤتمر عمالي كممثل عن نقابة الصحة، بذلت فيه محاولات لحل الخلاف مع الرفاق في الجبهة الشعبية حول النقابة، الذي وصل إلى وزارة العمل، بالطعن في طلب إشهار النقابة ولكن الأخوة سلمان كمال الدين وعلي الشرقاوي وشاكر عقاب يتقدمون بطلب سحب ذلك الطعن.

عشية انتهاء الفصل التشريعي الأول

للمجلس الوطني للعام 1974 تشن السلطة هجمة شرسة في يونيو/حزيران استهدفت فيها اعتقال الكوادر العمالية والنقابية والسياسية لجبهة التحرير والتنظيمات الأخرى، وكان المناضل علوي شبر العبار من بينهم ليودع في زنزانة "الكنارة" بسجن القلعة في المنامة وكان معه فخري العلوي ومحمد فضل، وبدأ التحقيق معه حول تأسيس النقابات وكان من الذين حققوا معه الضابط البريطاني هيجنز، الذي قال له: "اليوم سيتم اعدامك، بينما يقوم الشرطي طوال الليل بتحريك أقفال الزنزانة في إطار الحرب النفسية"، وكان التحقيق معه قد تركّز حول ربط النقابات بقيادة جبهة التحرير الوطني البحرانية، وموورست ضده وبقية المعتقلين حرب نفسية، ومن ذلك وضع متهم اسمه (مكي النمك) محكوم عليه بالإعدام، وكان يردد عليه:»صلي ركعتين يا سيد!!».

قضى العبار في السجن مُدّة ستة شهور لقي ما لقيه من تعذيب جسدي ونفسي، ومن الأمور في الحرب النفسية يروي العبّبار، إنه أثناء قتل الصراف اليهودي عزرا أتوا بمجموعة مشتبه بهم في حدود 4 أشخاص في زنزانته التي لا تحتمل إلا لـ"15 نزيلاً".

وبعد ثلاثة شهور من وجود الرفاق ومن ضمنهم علوي شبر في سجن القلعة تمَّ ترحيلهم إلى سجن جزيرة جدا، حيث كان هناك الرفاق أحمد الذوادي ويوسف العجاجي وعباس عواجي وعبدالله البنعلي وأحمد زينل وأحمد الشملان وعبدالهادي خلف وعبد الواحد أحمد ومجيد مرهون وآخرون.

في نهاية العام 1974 يتم الافراج عن علوي شبر العبَّار، وعندما حل المجلس الوطني في العام 1975 يتم اعتقاله من جديد لفترة قصيرة، وتتجدد

الاعتقالات والتحقيقات والمطاردات والتضيقات عليه ويعتقل نحو 20 مرة ولكن لمدد قصيرة من عدة أيام.

في الفترة من 1975 حتى 1978 حدثت حملات اعتقالات عديدة في صفوف كوادر وقيادات الجبهة من بينهم الأستاذ محمد حسين نصر الله وسيد إبراهيم سلمان، وفي هذه الفترة كان العبّار يعيش في بيت يسكن فيه حوالي 60 شخصاً (بيت العبار)، واثناء تفتيش البيت قبيل اعتقاله، قامت زوجة عمه بنشر جريدة «الأضواء» على الأرض وجلست عليها لاخفائها معتقدة أن هذه الجريدة يمكن أن تستخدم ضده.

معزوفة من مجيد مرهون ..

هدية لزواجه

في 15 فبراير 1978 يعقد المناضل علوي شبر قرانه في الذكرى 23 لتأسيس جبهة التحرير الوطني البحرانية، والذي صادف يوم اسقاط الملكية في افغانستان وقيام نظام تقدمي فيها، وفي حفل الزواج الذي أقيم في نادي الوحدة يبعث الموسيقار المناضل مجيد مرهون من سجنه معزوفة هدية بمناسبة زواجه تقديراً لدوره وزوجته في تأسيس نقابة الصحة.

*من كتاب: «صفحات من تاريخ جبهة التحرير الوطني» – قيد الإعداد

المنبر التقدمي ينعى المناضل علوي شبر العبّار

بمزيدٍ من الحزن والأسى ينعى المنبر التقدمي أحد مناضلي جبهة التحرير الوطني البحرانية وأحد رواد العمل النقابي في سبعينيات القرن الماضي، علوي شبر العبّار الذي وافته المنية يوم أمس. نشط المناضل الذي انضمّ منذ شبابه في صفوف جبهة التحرير الوطني في العمل الطلابي فترة دراسته في القاهرة، كما كان أحد مؤسسي نقابة العاملين في وزارة الصحة، التي كانت واحدة من أربع نقابات عمالية تأسست في مرحلة الحياة النيابية المؤودة في عام 1974، وأصبح الفقيد أحد الكوادر المتقدمة في صفوف جبهة التحرير الوطني، واضطلع بمهام حزبية مختلفة.

وإضافة إلى عمليه النقابي والحزبي، فإن الفقيد علوي شبر العبّار عرف بجهوده الكبيرة في خدمة الطبقة العاملة، فبعد تمّ تجريم العمل النقابي وحل تشكيلاته العلنية في مرحلة قانون أمن الدولة، اضطلع بالدور الأبرز في تأسيس وقيادة «جمعية الصحة والسلامة البحرينية» منذ عام 1979 واستّمر دوره في الجمعية حتى آخر حياته.

والمنبر التقدمي إذ يتقدم بأحر التعازي إلى عائلة الفقيد وأبنائه، وإلى جميع رفاقه وأصدقائه، يؤكد إن ذكراه وصفحات نضاله النقابي والحزبي والتطوعي ستظل باقية في القلوب كجزء من التاريخ النضالي للتيار الوطني الذي ننتسب إليه.

25 يناير 2018

الوضع الاقتصادي للبحرين.. الإرتباك سيد الموقف!

احتياطي الأجيال ليس للتصرف

لا يمكن أن يختلف اثنان على أن التخبط والارتباك باتا بوضوح سيدا الموقف لملامح المرحلة الراهنة من أوضاعنا الاقتصادية والمعيشية التي اضحينا نعيش فصولها المرهقة تحديدا منذ الأزمة المالية في العام ٢٠٠٨ وصولاً للتراجع الحاد في أسعار النفط، والذي لا زال مستمرا حتى اللحظة على الرغم من التحسن الطفيف مؤخرا في مستوى الأسعار، والذي لم يلبي أدنى طموحات حكومات دول المنطقة المعتمدة أساساً على الموارد النفطية الناضبة والمتأرجحة على الدوام بفعل طبيعة مؤشرات العرض والطلب في الأسواق العالمية بصورة شبه مطلقة في الاستجابة لمتطلبات عملية التنمية، وللتغلب على المصاعب الاقتصادية وعجوزات الموازنة والمديونية المتضخمة.

عبد النبي سلمان

ولا يمكن لنا أن نغفل حالة الارتباك وسمات ذلك التخبط ونحن نتابع تواتر التصريحات الصادرة من طرف المسؤولين عن القرارات الاقتصادية في بلادنا على وجه التحديد، والتي تحاول في أحد اكثر وجوهها وضوحا أن تقنعنا بسياساتها التقشفية غير المدروسة والمرتبكة على الجميع، تحت مبررات عدة يأتي في مقمتها استخدام مبررات انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية وما احدثته من ارتدادات على اكثر من صعيد، وهذا الحديث ربما يدغدغ في بعض جوانبه شعوراً عاما لدى الرأي العام بأن خيارات الحكومات وأصحاب القرار هي بالفعل أضحت محدودة بالفعل للتعاطي مع تلك التداعيات المقلقة.

والحق أن دول النفط تحديدا لم توفر لنفسها باكرا فرصة النأي بنفسها ولو قليلا عن تلك الأجندات والوصفات الجاهزة التي اعتادت تلقفها بشغف وارتجال منقطع النظير من هيئات دولية مشهود لها بتخريب سياسات واقتصاديات وبرامج دولنا النامية تحت ذرائع لا حصر لها، وتحت يافطات اصلاح الأوضاع الاقتصادية وتفعيل دور القطاع الخاص، أو حتى حل مشكلة البطالة كما تدعي، أو رفع معدلات النمو ووتيرة الاستثمار، وهي إلى ذلك تذهب بدولنا واقتصاداتنا بعيداً إلى حيث المجهول والخراب كما فعلت وتفعل في دول عديدة في آسيا وافريقيا وحتى أمريكا اللاتينية والعالم، وذلك استجابة لنهم وجشع السياسات الإمبريالية المتحكمة في مصير ومستقبل عالمنا الذي أضحى يعيش تحت رحمة ما يرسمه صندوق النقد والبنك الدوليان وغيرهما من الجهات والأذرع والشركات العابرة للقارات الضالعة في رسم وتنفيذ تلك السياسات التي لا طاقة لشعوبنا على تحملها.

محلياً لدينا في البحرين يمكن ربط ما أشرنا إليه من تخريب متعمد ومن مسايرة غير مدروسة لمجمل تلك السياسات والبرامج التي تفرض على دولنا فرضا كجزء من التبعية والمسايرة وبأي ثمن، والتي أضحت بفعل سطوتها وكأنها قدرا لا مفر منه، نتيجة لفوقيتها المفرطة وعدم وجود مساحة ولو مقبولة من التشاور والنقاش حول نجاعتها وجدواها بالنسبة لأوضاعنا الاقتصادية والمعيشية، في ظل تراجع مستويات الممارسة الديمقراطية وتخريب وتجاوز دور مؤسسسات مجتمعنا المدني، وانفراد السلطات باستمرار بالقرارات المصيرية وهي حالة لا تسمح حتى للحكومات ذاتها بمراجعة قراراتها وتوجهاتها التنموية بشكل صائب ومدروس، حيث باتت وكأنها تهرب باستمرار إلى الأمام من جملة الاستحقاقات المنتظرة لتجد نفسها بفعل ذلك الهروب الدائم في أوضاع أكثر تراجعاً وحالة انكشاف وعجز، وتدريجيا عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها التقليدية عوضا عن الدستورية منها، لتزيد بذلك من معدلات الخراب والتراجع الاقتصادي والاجتماعي، ولتصبح بعدها كلفة الاصلاح المستقبلية، إن حدثت لاحقا، مكلفة للغاية وعلى حساب ملفات رئيسة وهامة، حتى في أوج حالات الرخاء والتي يبدو أنها ستغدو شحيحة وغير ذات جدوى، بعد أن بلغت عجوزات موازناتنا ومديونيتنا العامة مستويات قياسية بالفعل.

في هذه العجالة نستطيع أن نُجمل وبتكثيف شديد بعضاً من حالات الارتباك والتخبط بالنسبة لبعض القرارات الاقتصادية والمالية والمعيشية التي تمَّ التعاطي معها مؤخرا في البحرين ومن بينها القرارات ذات الصلة برفع الدعم عن بعض السلع الأساسية والمحروقات، والتي فعل الكثير منها حتى الآن ومن بينها الرسوم الضريبية الانتقائية، تماشيا على ما يبدو مع ما فرضته بعض دول الجوار، في حين لم يتم التريث حتى في دراسة تفعيل هذه الضريبة من عدمها، وتوقيت فرضها مثلما فعلت الكويت وسلطنة عمان، حيث ارجأت الأخيرتان فرض الضريبة الانتقائية حتى العام 2019 وهو ما يتيحه لهما القرار

الخليجي المشترك بهذا الخصوص، وذلك من اجل مزيد من الدراسات والمراجعات كما أعلن عن ذلك مؤخراً.

أما بالنسبة لضريبة القيمة المضافة والتي فعلت أيضا في بعض دول الجوار ابتداءا من العام الجاري 2018 فقد أعلنت البحرين أنها ستطبقها مطلع اكتوبر القادم من العام الحالي، في حين تشير كل المؤشرات الرسمية والمتابعات الصحفية حول هذا الموضوع إلى أن البحرين لازالت غير مستعدة تماما لذلك على أكثر من مستوى، لوجستياً ومالياً وحتى إداريا فكيف نفهم، إذاً، دوافع هذا التسرع الذي يشي بتخبط وارتباك ومسايرة لا مبرر لها، ولا ننسى هنا انه بمجرد تطبيق الضريبة الانتقائية مؤخرا لدينا برزت للسطح اشكالات إدارية ومالية وتنظيمية، يبدو أن اشكالاتها لا زالت تحدث إرباكا.. فعلى ما التسرع ولماذا الإرتجال؟!

اما الأمر الآخر والذي أراه مؤشراً مخيفاً ومعبرا عن حالة الضيق التي باتت تعتري اقتصادنا الوطني، والذي يحتاج لوقفة وتأن لفهم مراميه ومآلاته، فهو ما أعلنه وزيرً المالية البحريني مؤخراً، عن توجه الحكومة لإحالة مشروع قانون للسلطة التشريعية يحول بمقتضاه حساب صندوق احتياطي الأجيال ليصبح حساب توازن!! مُبينا أن حساب التوازن هذا ستسحب منه الدولة لتغطية العجوزات حال الضرورة وستضخ فيه بحسب ما قال وقت الرخاء!

وبالمناسبة فإن صندوق احتياطي الأجيال هو من بين أحد أهم انجازات مجلس النواب في الفصل التشريعي الأول 2002-2006، حيث صدر بقانون رقم 28 لسنة 2006 في 17 يوليو 2006 ومنذ ذلك الحين راكم الصندوق المعتمد أساسا على اقتطاع دولار واحد

عن كل برميل نفط يزيد سعره على 40 دولارا، ما مقداره 615 مليون دولار حتى ديسمبر/ كنون الأول من العام 2016 بحسب تصريح وزير المالية البحريني أمام مجلس النواب.

ومن خلال طبيعة وأهداف صناديق احياطي الأجيال المتعارف عليها دوليا، فإنها صناديق سيادية تعمل كدرع حماية لمكتسبات الناس والوطن على مدى فترات زمنية طويلة للحفاظ على الثروات الوطنية من الهدر والضياع ولتعزيز وحماية المكتسبات الوطنية والاجتماعية ولا تستخدمإالا في حالات استثنائية كالكوارث الطبيعة او الحروب أو ما شابه، وبحسب القانون مثلما حدث للكويت ابان ازمة الغزو العراقي لها، وفي هذا الخصوص فقد سبق ان اوضح الرئيس التنفيذي لصندوق احتياطي الأجيال ابراهيم محمد ابل أن الهف الاساسي لصندوق احتياطي الاجيال هو تثبيت دعائم الإستقرار المالي وضمان استدامته على المدى الطويل.

من هنا فإن الدعوة الرسمية لتغيير القانون على عجل وتحويل ما راكمه من رصيد جيد نسبيا، ليسد به عجز الموازنة العامة يعتبر أمراً مرفوضاً، ولا يجب الإستهانة به أو التقليل من انعكاساته الخطيرة، علماً أن هناك حديثاً آخر متواتراً جرى تداوله بشكل مكثف حتى داخل جلسات مجلس النواب لتحويل احتياطي صندوق آخر هو صندوق التعطل عن العمل لسد عجوزات الميزانية، والأمران كما نلاحظ يؤكدان طبيعة الإرتباك والتخبط بالنسبة للسياسات المالية المتبعة في البحرين، ويتعارضان مع الحاجة لترسيخ دعائم الإستقرار المالي وحالة الاستقرار ومظلة الأمان الاجتماعي على مستوى الوطن، الأمر الذي يدعو لضرورة الوقوف بشدة ضد هذه التوجهات غير الحصيفة والمؤذية والضارة، إن على المستوى الاقتصادي والمعيشي، أو حتى على مستوى السمعة الاقتصادية والموقف المالي للبحرين المتراجع أصلاً.

ملف: لماذا نطالب بـ «الكوتا» النسائية

«التقدمي» يناقش في حلقة حوارية أهمية نظام الكوتا لواقع المرأة البحرينية

*كتبت فهيمة درويش:

بتنظيم مشترك بين قطاع المرأة ولجنة الشأن البرلماني ب «التقدمي»، أقيمت بتاريخ 16 يناير 2018، حلقة حوارية، تحدثت فيها كل من الرفيقة نعيمة المرهون عضو المكتب السياسي ورئيسة لجنة الشأن البرلماني في التقدمي، والأستاذة مريم الرويعي رئيسة مركز تفوق الاستشاري للتنمية، حول أهمية نظام الكوتا لواقع المرأة البحرينية، كتدبير مرحلي مؤقت يتطلبه الواقع وظروف التمكين السياسي للمرأة البحرينية.

تناولت الرفيقة نعيمة المرهون مفهوم الكوتا ومبررات تأييدها وضرورة تطبيقها ، وعرضت للحجج التي يسوقها معارضوها سواء محلياً أو عربيا والمعوقات والتحديات، وقالت إن المفهوم العام للكوتا النسائية هو إجراء مرحلي لتعزيز مشاركة المرأة السياسية عن طريق تخصيص مقاعد للنساء سواء في البرلمان او البلديات، ويجب أن تحدد فترة زمنية لهذا الاجراء حسب وضعية المرأة في كل بلد.

واشارت في حديثها إلى المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة في نضالها للوصول لمواقع صنع القرار اهمها .. نظرة المجتمع لانخراط النساء في العمل السياسي بسبب العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية، والتمسك بالمعتقدات الدينية والتقاليد التي شرعت القوانين التمييزية والممارسات اليومية، اعطت نوعاً من القدسية جعلت من الصعب تنقيح هذه التشريعات من دون التخلي عن الموروث الثقافي والمعتقدات التي تعرقل حصول النساء على حقوقهن في ظل تنامي التيارات الدينية المتشددة، والاستغلال الاقتصادي للمرأة وغياب القوانين المنصفة كالحقوق المدنية الذي تعتبر نظرة مبتسرة لواقع المرأة، فالمرأة التي تعاني من غياب قانون أحوال شخصية ينصفها لا يهمها أن تشارك في العمل السياسي وهي منشغلة بهمها الشخصي.

بالإضافة إلى عدم تكريس مبادئ الديمقراطية التي تؤدي إلى عدم اهتمام النساء بالشأن السياسي والمدني. واشارت إلى أنواع الكوتا وهي كوتا تعينية ترتبط بالإرادة السياسية، والكوتا التشريعية التي تتطلب تغيرات دستورية وقانونية يتم من خلالها تخصيص نسبة محددة من المقاعد في المجالس التشريعية والكوتا الطوعية التي تتبناها الأحزاب في لوائحها.

الورقة الثانية للأستاذة مريم الرويعي كانت بعنوان أوضاع النساء في البرلمانات والحكومات العربية، وبينت فيها أوضاع الحقوق السياسية للمرأة في الدول العربية من حيث تاريخ نيل هذه الحقوق وواقع تفعيلها لإلغاء الضوء على شكل العلاقة بين الإطار القانوني وحقيقة حضور المرأة في المجال السياسي وكيف تأثر هذا الحضور بتطور القوانين ذات الصلة.

كما واستعرضت بعض النصوص في القوانين الإنتخابية العربية ذات الصلة بتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، فالبعض يكتفي بالإشارة العامة إلى المواطنين بما يشمل النساء ضمنا دون التصريح بالرجال والنساء، في حين يحدد العض الآخر نصوصاً معينة تختص بمشاركة النساء والبعض ينص على كوتا، وأضافت ان بعض الدول العربية استحدثت قانوناً كاملاً لتعزيز تمثيل النساء.

وأكدت الرويعي أن الكوتا إجراء مهم طرح منذ صدور اتفاقية السيداو في 1979 (في المادة الرابعة) حث الدول والأطراف على اتخاذ إجراء إيجابي يساعد المرأة للوصول إلى المجالس المنتخبة، وتعززت المطالبة به منذ عقد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين سنة 1995- خطة بيجين الوصول بنسبة مشاركة المرأة حتى 30٪ من المجالس المنتخبة إلى 2005، وهذه الآليات الدولية أصبحت أدوات ترتكز عليها الناشطات والحركات النسائية لتضغط على الحكومات وعلى المجالس التشريعية لتضع كوتا للنساء، وقالت إن التطور الذي حدث لوضع النساء في البرلمانات نتيجة وجود إرادة سياسية، عدلت في دساتيرها وفي قوانينها الانتخابية، كما واستعرضت أوضاع النساء في البرلمانات والحكومات العربية في كل من مملكة البحرين وبقية دول الخليج والعراق والأردن ومصر والسودان ولبنان وتونس والمغرب.

الكوتا النسائية آلية مؤقتة لوصول المرأة لمواقع صنع القرار

ما هو مفهوم نظام الكوتا؟

كلمة «الكوتا» مصطلح لاتيني الأصل، يقصد به نصيب أو حصة، ارتبط هذا المصطلح تاريخياً بما يسمى بـ«التمييز الايجابي» والذي أطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية تعويضاً للمجموعات المحرومة وهي الأقلية السوداء في ستينات القرن الماضي، لكن الحديث عن الكوتا النسائية كمطلب حقوقي بدأ يستمر قوته ومشروعيته منذ انعقاد مؤتمر المرأة العالمي الرابع في بكين عام 1995 والذي أقرَّ وجوب اعتماد مبدأ الكوتا كتمييز ايجابي يساهم في تفعيل مشاركة المرأة في الحياة العامة، وصولاً إلى تحقيق نسبة لا تقل عن 30 بالمائة في حدود عام 2005.ومنذ ذلك الحين فقد استخدم هذا المصطلح بدرجة كبيرة للإشارة إلى تخصيص نسبة أو عدد محدد من مقاعد الهيئات المنتخبة للنساء وذلك لضمان ايصال المرأة الى مواقع صنع القرار، باعتبار الكوتا تمثل أحد الحلول المؤقتة التي تلجأ اليها الدول لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، فالمفهوم العام للكوتا النسائية هو أنـه ارجـاء مرحلي لتعزيز مشاركة المرأة السياسية عن طريق تخصيص مقاعد للنساء سواء في البرلمان أو البلديات.. ويجب أن تحدد فترة زمنية لهذا الإجـراء، حسب وضعية المرأة في كل بلد.

لماذا تطالب الحركات النسائية والحقوقية عبر العالم والمنطقة العربية بشكل خاص بتطبيق نظام الكوتا النسائية..؟

الحقيقة أن هناك معوقات وتحديات كثيرة تواجه المـرأة في نضالها للوصول لمواقع صنع القرار، بينها:

1- نظرة المجتمع لانخراط النساء في العمل السياسي بسبب العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية.

2- التمسك بالمعتقدات الدينية والتقاليد التي شرعت القوانين التمييزية والممارسات اليومية اعطى نوعاً من القدسية للتمييز ضد المرأة. وهذه القدسية جعلت من الصعب تنقيح هذه التشريعات من دون التخلي عن المـوروث الثقافي والمعتقدات التي تعرقل حصول النساء على حقوقهن، خصوصاً مع تنامي التيارات الدينية المتشددة.

3- الاستغلال الاقتصادي للمرأة. فلا يمكن للمرأة أن تتمتع بالحقوق الإنسانية كاملة إذا بقيت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمن يعيلها أو يصرف عليها.

4- غياب القوانين المنصفة للمرأة، فمنح المرأة حقوقها السياسية دون منحها حقوق مدنية منصفة تعتبر نظرة مبترة لواقع المـرأة، فالمرأة التي تعاني من غياب قانون أحوال شخصية ينصفها، لا يهمها أن تشارك في العمل السياسي، وهي منشغلة بهمها الشخصي.

5- عدم تكريس مبادئ الديمقراطية يـؤدي إلى عـدم اهتمام النساء بالشأن السياسي والمدني، إضافة إلى كون التوزيع التقليدي للأدوار بين النساء والرجاء لايزال سارياً في مجتمعاتنا. كل هذه الاسباب أدت الى هيمنة الرجال ودونية أوضاع النساء، وتعلل مظاهر التمييز المسلط على النساء وأبعدت النساء عن المناصب القيادية وعن مواقع صنع القرار.

أنواع الكوتا:

اولاً: كوتا تعيينية ترتبط بـالإدارة السياسية.

ثانياً: كوتا تشريعية: تتطلب تغيرات دستورية وقانونية يتم من خلالها تخصيص نسبة محـددة مـن المقاعد في المجالس التشريعية مثل الكوتا المطبقة في العراق حيث ينص الدستور العراقي على نسبة 25٪ من المقاعد تكون مخصصة للنساء، وكذلك الأردن حيث خصص القانون 10٪ من المقاعد للنساء.

ثالثاً: الكوتا الطوعية: على مستوى الأحـزاب يمكن العمل على ادخـال الكوتا النسائية من خـلال الأحـزاب، محبذ على المدى البعيد لأنه يعكس التطور والنضوج السياسي على مستوى المؤسسات العاملة في مجال المجتمع المدني.

المواقف المعارضة للكوتا النسائية:

تجـادل بعض الأطـراف – من الإتجـاه النسوي الى الإتجاه الاسلامي – بأن للكوتا النسائية كثيراً من العيوب والسلبيات على المجتمع وعلى المـرأة وعلى الديمقراطية، وتورد معارضة الكوتا، للأسباب التالية:

1- اعطاء نسبة معينة من المقاعد للمرأة في الـبرلمـان سوف يقطع الطريق عليها

نعيمة المرهون

ويضيع عليها فرصة زيادة هذه النسبة في المستقبل، بما يتناسب مع التطور الذي تحققه المرأة عندما تصبح قادرة على المنافسة.

ويبدو أن هذا الموقف مبني على اعتبار الكوتا النسائية ترتيب دائم، ولكن استخدامها في فترة معينة وتحديد نسبة معينة من المقاعد للمرأة لا يعني بأنها سوف تكون أزلية، اذ يمكن زيادة حجم الكوتا او إلغاؤها او إبقاؤها على ماهي عليه. أما التخوف من انعدام ضمانة كافية لزيادة النسبة، فالأمر يعتمد على دور الاحزاب والحركة النسائية التي يجب ان تبقى يقظة وتعمل لنفس طويل.

2- ثمة من يقول بأن المرأة تشكل ما يزيد عن 50٪ من السكان، وان اية نسبة دون الـ50٪ من المقاعد في البرلمان لن تكون عادلة. وإذ من المستحيل أن تعطى المرأة هذه النسبة من المقاعد، من الأفضل عدم قبول الكوتا النسائية، وبالمقابل بالجهد والجد والعمل واعداد المرأة تصل المرأة إلى هذه النسبة، وفي زمن قياسي، وسوف يكون الباب مفتوحاً للزيادة بما يتناسب طردياً وجهود المرأة وقدرتها على المنافسة.

هذا المنطق يعاني من بعض الإشكالات، أولها انه لا تجربة واحدة عالمياً استطاعت المرأة من خلالها ان تصل على نسبة 50٪ من المقاعد البرلمانية. والدول التي اقتربت تجربتها من ذلك (الدول الاشتراكية سابقاً والدول الاسكندنافية) لم تستطع تحقيق ذلك بدون دور مهم للقوانين وتطبيق شكل من اشكال الكوتا. ثانياً ان هذه الظاهرة المطلقة (اما 50٪ او لا شيء) نظرة تخفي تحتها معارضة حقيقية لزيادة مشاركة المرأة، لأن اصحاب هذا الرأي يعلمون بأنه من المستحيل (على الأقل في الوقت الراهن) على اي مجتمع ان يضمن نسبة مشاركة 50٪ للمرأة، فلماذا لا تقبل نسبة 15٪ او 20٪ على سبيل المثال وأن تسعى لرفع هذه النسبة في المستقبل.

3- يؤكد البعض أن بإعطاء المرأة نسبة معينة من المقاعد، تكون حصرت نفسها بأصوات المرأة دون الرجل، وسوف تخسر النائب الذكر، وهذا التخوف غير مبرر على الاطلاق، إذ لا سبب يدعو لأن تنتخب المرأة المرأة فقط، او الرجل فقط، بل كل الدلائل تشير الى رجال ينتخبون نساء ونساء ينتخبن رجالاً.

4- يجادل البعض بأن الكوتا تعطى فقط الأقليات الدينية أو العرقية أو الاثنين، وأن تخصيص حصص لما يزيد عن نصف المجتمع، فيه تجنٍ على المرأة، وكأن النساء أقلية، فضلاً عن التخلي عن مبدأ المنافسة المتكافئة بين المرشحين رجالاً ونساء.

إن المفهوم السوسيولوجي للأقلية لا يقوم على العدد فقط. فالسود في جنوب إفريقيا قبل التحرر كانوا اقلية – بما يتعلق بحقوقهم السياسية والإقتصادية والتمييز الذي كان يمارس عليهم – جعلهم أقلية اجتماعية وليس عددياً لأنها لا زالت تعاني من أشكال التمييز والاضطهاد المختلفة.

5- يجادل البعض، بـأن فكرة الكوتا تتعارض من حيث المبدأ مع الديمقراطية وبالتالي يجب ألا يتعارض مع المبادئ الأساسية للديمقراطية القائمة على التنافس الحر والشريف والمساواة القانونية.

قد يبدو هذا المنطق صحيحاً على المستوى المثالي، ولكن لا ديمقراطية مثالية، وليس بمقدور كل فئات المجتمع أن تنافس بنفس الدرجة، لا لنقص بذكائها أو قدراتها، وإنما بسبب عدم المساواة الموجودة بين فئات المجتمع المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

6- يقول البعض بأن خطاب الكوتا يقر بدونية المرأة وعدم الثقة بها، وإنه لا يعزز ثقة المـرأة بنفسها، وهو يؤكد بأنها غير

يتبع

ملف: لماذا نطالب بـ «الكوتا» النسائية

يتبع

قادرة بقواها الذاتية وحتى بمؤازرة المجتمع للوصول، وبما أنها لا تستطيع بإمكاناتها وقدراتها، فإن قدراتها وامكانياتها اقل من الرجال، ما يؤدي الى زيادة ثقة المرأة بنفسها وليس العكس.

إن عدم تطبيق الكوتا لن يؤدي إلى زيادة ثقة المرأة بنفسها، وضعف ثقة المرأة بنفسها نتيجة لتراكمات تاريخية واجتماعية واقتصادية، ووجود المرأة في الحياة السياسية سوف يكسبها ثقة بنفسها من خلال التجربة والممارسة، والمحاولة الخطأ، والتجريب، بغض النظر عن الطريقة التي وصلت بها المرأة للبرلمان.

المواقف المؤيدة للكوتا النسائية:

تجادل بعض الاطراف المؤيدة للكوتا النسائية، بأن لها مزايا او ايجابيات كثيرة نلخصها بما يلي:

1- الكوتا النسائية تعطي الفرصة السريعة للمرأة للوصول إلى قبة البرلمان والمشاركة في الحياة السياسية، ما يختصر الطريق لتحقيق اهدافها المنشودة بالوصول إلى قبة البرلمان. ولم تشهد المرأة تحسناً بوضعها دون تغيير مقصود من قبل المجتمع.

2- الكوتا تؤدي إلى فرض الأمر الواقع بضرورة وجود المرأة ومشاركتها الرجل جنباً الى جنب في الحياة السياسية، وتجاوز العقبات أو المعوقات المجتمعية التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة في الحياة السياسية.

3- الكوتا تفسح امام مشاركة المرأة في الحياة السياسية منذ بداية العهد الديمقراطي، ما يعطيها الفرصة لمواكبة التطورات السياسية والمشاركة في اتخاذ القرارات المناسبة، ورسم السياسة العامة للدولة، واعدادها اعداداً جيداً للمستقبل، وأبدأ متقدمة منذ البداية ويمكنها كذلك من تجاوز العقبات الأخرى.

4- الكوتا تعطي الفرصة للمرأة من اجل اثبات قدراتها السياسية التي لا تقل مهارة عن الرجل، وإذا استطاعت المرأة ان تقوم بذلك، تكون قادرة على خدمة قضايا المجتمع، وقضايا المرأة بشكل خاص، وتلعب دوراً ايجابياً ومحفزاً لبقية النساء، وتساعد على تغيير الانطباعات السلبية عن قدرات المرأة السياسية.

5- ضمانة نسبة معينة من المقاعد في البرلمان تجعلها مطمئنة قبل خوض الانتخابات، فتزداد امكانية الوصول إلى الهدف المنشود، لأن هناك تكافؤاً في عملية التنافس، ما يؤدي إلى زيادة ثقة المرأة بنفسها ودفعها للمشاركة بالعملية الانتخابية.

ضرورة الكوتا النسائية:

هل نحن مع دعم دور المرأة في العمل السياسي ام لا؟ إذا كنا مع دعمها، علينا البحث عن الآليات والوسائل بشكل علمي مدروس وبشكل يتناسب مع طبيعة وظروف المجتمع والمرحلة من التقدم التي يمر بها.

الكوتا النسائية

مريم الرويعي

الكوتا إجراء مهم ، طُرح في العام 1979 في المادة 4 /1 من اتفاقية السيداو والتي نصت على:

«لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة».

ثم تعززت المطالبة بالكوتا بعد عقد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين في العام 1995 حيث وضعت " خطة بيجين " الصادرة عن المؤتمر والتي توافقت عليها جميع الدول نسبة 30٪ للوصول بمشاركة المرأة في المجالس المنتخبة ومواقع صنع القرار بحلول عام 2005 ، وقد أصبحت هذه الآليات الدولية التي تُحتم على الدول بما فيها مملكة البحرين تقديم تقارير دورية إلى اللجان الدولية المختصة لقياس التقدم المحرز، أدوات تستند عليها الناشطات والحركات النسائية للضغط على الحكومات وعلى المجالس التشريعية لوضع كوتا نسائية في قوانين الانتخاب لرفع نسبة تمثيل النساء في المجالس المنتخبة ومواقع صنع القرار.

ومن خلال مشاهداتنا لتطور زيادة تمثيل النساء في البرلمانات العربية نجد أن الأمر ارتبط بعاملين أساسين : أولاهما وجود إرادة سياسية تؤمن بضرورة وجود تمثيل عادل للنساء وثانيهما وجود حركة نسائية قوية تمتلك الرؤية والخطة للدفع قدما بالتمثيل المتساوي للنساء مع الرجال حتى وإن تحقق الأمر بشكل مرحلي عبر التعديل في الدساتير وقوانين الانتخاب بحيث تُصبح الكوتا النسائية مُلزمة سواء جاءت بنظام الصوت الفردي أوبنظام القوائم الانتخابية.

تُقدم هذه الورقة لمحة عامة عن أوضاع الحقوق السياسية للمرأة في الدول العربية من حيث تاريخ نيل هذه الحقوق وواقع تفعيلها، لإلقاء الضوء على شكل العلاقة بين الإطار القانوني وحقيقة حضور المرأة في المجال السياسي، وكيف تأثر هذا الحضور بتطور القوانين ذات الصلة.

ونستعرض بعض النصوص في القوانين الانتخابية العربية ذات الصلة بتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وهى تختلف فيما بينها ، فالبعض يكتفي بالإشارة العامة إلى المواطنين بما يشمل النساء ضمنًا دون التصريح بالرجال والنساء ، في حين يُحدد البعض الآخر نصوصا معينة تختص بمشاركة النساء ويلفت الانتباه إلى أهمية هذا الحضور، والبعض ينص على كوتا، ومن الدول العربية من استحدثت قانونا كاملا لتعزيز تمثيلية النساء، مما يجعلنا نطرح تساؤلا مهما: هل تُشكل القوانين اللبنة الأولى لفرض التغيير في مشاركة النساء؟؟.

في عام 2000 تم تعيين أربع سيدات في مجلس الشورى المكون من 40 عضواً ، في عام 2002 أعطيت المرأ ة حقّها في المشاركة السياسية في المجالس البلدية والنيابية، و ترشحت 31 امرأة لأول انتخابات بلدية وثماني نساء لأول انتخابات نيابية ولم تتمكن أي منهن من الفوز، وفي انتخابات 2006 ترشحت 5 نساء للانتخابات البلدية و 16 مترشحة للانتخابات النيابية، وفازت إمرأة واحدة بعضوية مجلس النواب وتم تعيين 11 عضوة بمجلس الشورى، وفى الانتخابات النيابية لعام 2010 ، وصلت 4 عضوات إلى مجلس النواب من خلال الانتخابات التكميلية التي أجريت بعد انسحاب أكبر كتلة في البرلمان، ودخلت أول بحرينية للمجلس البلدي، وفى الانتخابات النيابية والبلدية لعام 2014 ، فازت 3 سيدات في المجلس النيابي و 3 في المجلس البلدي في ظرف مقاطعة الانتخابات من قبل جمعية الوفاق السياسة، وتم تعيين 9 نساء في مجلس الشورى و 6 نساء عضوات في مجلس أمانة العاصمة، وعلى مستوى السلطة التنفيذية تراوحت أعداد الوزيرات بي3 وزيرات ووزيرة واحدة في آخر تشكيل حكومي، بينما لم يخص قانون مباشرة الحقوق السياسية البحريني المرأة بأي نص يُساعد على زيادة أعداد النساء في المجلس المنتخب.

نظام الكوتا لا يشكل تمييزا ولا يخالف الدستور

كررت لجنة السيدوا وهي اللجنة المعنية بمناقشة التقارير الدورية المتعلقة بالاتفاقية في الفقرة (١٧) من تقريرها الدوري الثالث للبحرين في ملاحظاتها الختامية قلقها بشأن عدم فهم التدابير الخاصة المؤقتة، إذ تعتبرها الدولة الطرف – البحرين – تمييزية ومنافية لروح الدستور.

المحامي حسن إسماعيل

ولاحظت اللجنة أيضا بقلق أن الدولة الطرف لم تعتمد أية تدابير خاصة مؤقتة، بما يشمل نظام الحصص الهادف إلى تعالج تطبيق المساواة بين الرجل والمرأة، ولا تتوخى اعتمادها في المستقبل القريب في إطار استراتيجية رامية إلى الإسراع بتحقيق المساواة الموضوعية أو الفعلية بين الرجل والمرأة في جميع المجالات التي تشملها الاتفاقية. وذكّرت اللجنة الدولة في الفقرة (18) من التقرير بتوصيتها العامة رقم 25 بشأن التدابير الخاصة المؤقتة، ولاحظت أن مثل هذه التدابير التي تعتمدها الدول الأطراف وتنفذها في إطار الاتفاقية لا تشكل تمييز، وحثت اللجنة مملكة بالبحرين الدولة الطرف على القيام بعدد من التوصيات بهذا الشأن من ابرزها (اعتماد تدابير خاصة مؤقتة وتنفيذها ، بما يشمل وضع أهداف وحصص بجدول زمني محدد، تهدف إلى تحقيق المساواة الفعلية أو الموضوعية بين الرجل والمرأة في المجالات التي تعاني فيها المرأة من نقص التمثيل أو الحرمان، بما في ذلك نقص التمثيل والحرمان في الحياة السياسية وهيئات صنع القرار والقطاع الخاص) .

غير أن مملكة البحرين بالرغم من وضوح نص المادة (4) من اتفاقية السيداو، التي نصت على أنه (لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذى تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة. لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الامومة، بما في ذلك تلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية، إجراءً تمييزياً).

وعلى الرغم من ملاحظات وتوصيات اللجنة المتكررة إلا أنها مازالت تعارض اعتماد هذه التدابير الخاصة المؤقتة ولم تنفذ أياً من توصيات اللجنة المتعلقة بهذا الشأن بحجة مخالفتها للدستور والميثاق .

إذ جاء في تصريح للسيدة هالة الانصاري الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة بتاريخ 27 نوفمبر 2017 لصحيفة "الوطن": (إن نظام "الكوتا" يخالف الميثاق والدستور وينعكس سلباً على مشاركة المرأة في الحياة العامة. إن البحرين تجاوزت مراحل "تمكين المرأة" بعدما أصبحت المرأة البحرينية تحظى ببيئة مؤاتية تتوفر فيها كل المقومات التي تتيح للمرأة المشاركة التلقائية والطبيعية في الحياة العامة، حيث تتساوى الحقوق والواجبات للمرأة والرجل على حدٍ سواء كمواطن كامل الأهلية، وتتاح لها الفرص كما الرجل على قاعدة ثابتة تكون فيها الكفاءة والقدرة هي الفيصل لشراكة كاملة ومتكافئة في مسيرة العمل الوطنية. و"إن المرأة البحرينية كسبت ثقة مجتمعها عبر وصولها بالتصويت الحر المباشر إلى سدة المجلس النيابي، كما وصلت المرأة بالإنتخاب إلى المجالس البلدية».

وأوضحت الأنصاري أن وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار طالما ساندته ثقة وقناعة المجتمع، ومن غير الطبيعي في ظل تجاوز المرأة لنسب تفوق 50٪ في العديد من مواقع العمل أن نرجع إلى الوراء عبر المطالبة بنظام "الكوتا"، مشيرة إلى أن إقرار نظام الكوتا قد يضر بمشاركة المرأة في الحياة العامة، وعلى وجه التحديد في مجال العمل السياسي الذي يجب أن ترتكز أصوله وأعرافه على التنافسية العادلة، والاستدامة المنطقية دون الحاجة إلى وضع تدابير مؤقتة تضيق على الناخب حق الاختيار، وتتعامل مع المرأة البحرينية كأقلية مجتمعية بما يتناقض مع نسب حضورها المرتفعة .

غير أن هذه الحجج مردود عليها بأنها لم توضح أوجه مخالفة التدابير المؤقتة لأحكام الدستور أو ميثاق العمل الوطني ، فجميع الدول التي أخذت بنظام الكوتا ومنها بعض الدول العربية تنص دساتيرها على المساواة بين الجنسين كما هو الحال في الدستور البحريني ، كما أن هذه الحجج تتجاهل أن من شروط وأحكام الكوتا انها مؤقتة، يجب وقف العمل بها متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة ولا تشكل تمييزا بحكم المادة (4) من الاتفاقية، كما أنها تغفل أن الأخذ بنظام الكوتا لا يعني على الإطلاق حرمان المرأة من ممارسة حقها في صنع القرار والمشاركة السياسية من خارج الكوتا .

فضلاً عن ذلك، فإنه لا يجوز التذرع بعدم الاخذ بنظام التدابير المؤقتة بما حققته المرأة البحرينية في مواقع العمل ومشاركتها في صنع القرار من تقدم وانجازات بنسب فاقت 50 ٪، ذلك أنه على الرغم مما حققته المرأة البحرينية فإن الواقع يكشف عن أن مشاركتها في الحياة السياسية والعامة ووصولها إلى المراكز القيادية الأساسية ظلت متدنية تستوجب اتخاذ تدابير مؤقتة لمعالجتها، وأن تقوم الدولة بتنفيذ توصيات اللجنة بهذا الصدد.

ولعل أبرز مثال على ذلك هي الإحصائيات المتعلقة بمشاركة المرأة في الترشح لمقاعد مجلس النواب والمجالس البلدية والفوز بها، إذ تكشف المشاركة السياسية في الانتخابات البلدية والنيابية عام 2014 عن عدد النساء اللاتي فزن عن طريق الانتخاب المباشر في المجلس النيابي قد بلغ (3) عضوات فقط بنسبة 8 ٪ من إجمالي الاعضاء ومن محافظة واحدة فقط من محافظات المملكة هي المحافظة الشمالية، حيث فازت في الجولة الثانية النائب فاطمة العصفور في الدائرة الاولى بعدد 276 صوت فقط من مشاركة بلغت 869 صوت من أصل 10،749 نسمة تشكل الكتلة الانتخابية لهذه الدائرة، بينما فازت في الجولة الثانية النائب رؤى الحايكي في الدائرة السادسة بعدد 762 صوت من مشاركة بلغت 2160 صوت من أصل 10،704 نسمة تشكل الكتلة الانتخابية لهذه الدائرة، وفازت النائب جميلة السماك في الدائرة الثانية عشرة في الجولة الثانية بعدد 1158 صوت من مشاركة بلغت 2455 صوت من أصل 11،323 نسمة تشكل الكتلة الانتخابية لهذه الدائرة .

وبالمثل في الإنتخابات المحلية (البلدية) فإن عدد من فزن بلغ (3) عضوات هن العضو فاطمة عباس في الدائرة الثانية من المحافظة الشمالية وحصلت على 239 صوت ، العضو بدور بن رجب وحصلت على 708 صوت في الدائرة السابعة من ذات المحافظة، ولعل من ابرز النساء اللاتي فزن في هذه الانتخابات والتي مثلت مشاركة فعلية بالمقارنة مع الكتلة الانتخابية هي العضو صباح الدوسري التي حصلت على4264 صوت من مشاركة بلغت 9675 صوت من أصل 13،204 نسمة تشكل الكتلة الانتخابية لهذه الدائرة .

هذه الأرقام تبين أن مشاركة المرأة البحرينية في الحياة السياسية سواء كان بالتصويت الحر المباشر إلى سدة المجلس النيابي، وبالانتخاب إلى المجالس البلدية، كان محدودا وناقصا ولا يعبر عن ثقة وقناعة تامة من المجتمع، إذ مازال الموروث الاجتماعي بنظرة ذكورية سائدا، وأن وصول المرأة المحدود للمجلس النيابي والمجالس البلدية جاء بنسب تصويت متدنية في الدوائر الانتخابية التي فازت فيها، وهو الوضع الذي يؤكد ضرورة واهمية اتخاذ تدابير، خاصة مؤقتة في شكل حصص محددة، تستند إلى مستويات مرجعية وجداول زمنية محددة، لزيادة عدد النساء في الحياة السياسية والعامة على جميع المستويات وفي جميع المجالات، بما فيها البرلمان وأجهزة الحكم المحلية، في ضوء توصية اللجنة العامة رقم 23 بشأن المرأة في الحياة السياسية والعامة.

قراءة في واقع الحركة النقابية البحرينية (٢٣)

مقومات نجاح المفاوضة الجماعية – القطاع الحكومي مثلا

تحتل الثقافة العمالية أهمية كبيرة في هذه المرحلة من مسيرة الحركة النقابية، حيث تعتبر من المهام الأساسية التي يجب الإضطلاع بها، لغرض إعداد وتأهيل الكوادر والقيادات النقابية والارتقاء بوعيهم وثقافتهم لقيادة الطبقة العاملة البحرينية في مواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتحديات التي تفرضها الأزمة الاقتصادية العالمية والتعامل مع نتائجها وانعكاساتها على حياة العمال وظروف معيشتهم، هذه الازمة التي برزت تداعياتها في موجة فصل العمال في قطاعات مختلفة والتي طالت أعداد كبيرة منهم، وما يمكن أن تؤدي إليه من انعكاسات أخرى كزيادة معدلات البطالة وضعف القدرة الشرائية لدي العمال وتدهور مستوى معيشتهم، وهو ما يستدعي التركيز على دور الثقافة العمالية لخلق رؤية ومواقف موحدة لدي كافة النقابات العمالية حول مختلف الملفات المرتبطة بظروف معيشة العمال وبحقوقهم وذلك للارتقاء بالعمل النقابي وأخذ موقعه ضمن منظمات المجتمع المدني وتعزيز وحدة الطبقة العمالية البحرينية.

ابراهيم القصاب

والثقافة العمالية ليست هدفا بحد ذاتها بل هي أداة فاعلة لتنمية الفكر النقابي واكتساب النقابات العمالية لهويتها النضالية وتعميق الممارسات الديمقراطية والعمل الجماعي في العمل النقابي، وعامل أساسي في شد العمال ونقاباتهم إلى الحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الجاري في البلاد، وتحفيزها على أخذ زمام المبادرة لتجاوز كل التحديات والمعوقات التي تعترض تحقيق أهدافها وتأدية وظائفها المختلفة بكفاءة عالية.

أقام الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012، العديد من ورش العمل والمحاضرات والندوات والمؤتمرات وغيرها المتعلقة بمختلف جوانب العمل النقابي للعديد من الكوادر والقيادات النقابية ومجموعات من العمال، وكان التجاوب والتفاعل أثناء هذه الفعاليات إيجابيا وجادا يبعث على التفائل ويؤكد أن الحركة النقابية في البحرين قادرة على التحول إلى حركة نضالية ومعبرة عن مصالح العمال والدفاع عنها متحدية كل المعوقات والمصاعب، حيث أثيرت الكثير من التساؤلات والنقاط أثناء الحـوارات عبرت عن حرص العمال والقيادات النقابية على النهوض بالعمل النقابي وعلى مواصلة النضال إلى أن تأخذ الحركة النقابية موقعها الريادي ضمن مؤسسات المجتمع المدني، في هذه الحلقات من قراءة في واقع الحركة النقابية سوف نتناول ما أثير في هذه الفعاليات من موضوعات نرى أنها تستحق التوقف عندها وتسليط الضوء عليها.

المفاوضة الجماعية ركيزة أساسية للاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي «تهدف الاتفاقية الجماعية إلى تحسين ظروف عمل ومعيشة عشرات الآلاف من العمال وأسرهم، وإلى الحد من الاضرابات العمالية من خلال إنشاء آليات محددة لتسوية النزاعات العمالية».(من منشورات منظمة العمل الدولية)

"يستفيد أصحاب العمل من عملية المفاوضة الجماعية في مجال تحسين الانتاجية وكفائة المؤسسة وتعزيز قدرتها في المنافسة" (المنظمة الدولية لأصحاب العمل)

في مقابل الحقائق الواردة أعلاه في تقارير المنظمة الدولية ومنظمة أصحاب الأعمال، تعاني الكثير من النقابات العمالية في البحرين من مشكلة تسويف ومماطلة إدارات الشركات للحيلولة دون الجلوس معها على مائدة المفاوضات، بل أن بعض الإدارات ترفض بشكل صريح الدخول في تفاوض مع النقابات، مما يعيق النقابة من مناقشة القضايا العمالية وتحقيق أهدافها والدفاع عن مصالح العمال وتحسين ظروف وشروط العمل وتطوير الإنتاجية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

لقد بينت تجربة الدول العربية والمتقدمة التي سبقتنا في العمل النقابي أن تعزيز مبدأ المفاوضة الجماعية وحق أطراف الانتاج في توقيع عقود عمل جماعية ضمانة للاستقرار في المنشأة والقطاع والاقتصاد الوطني، وفي هذا الصدد يقول رئيس اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان جورج الحاج أثناء توقيع العقد الجماعي الخامس عشر مع جمعية مصارف لبنان لعامي 2008 – 2009: " يجب التأكيد على أن وجود عقد عمل جماعي لموظفي المصارف أدى إلى أجواء من الاستقرار ساعدت المصارف على النمو والتطور، كما كان وما زال، علامة فارقة ميزت موظفي المصارف عن زملائهم موظفي القطاع الخاص وجعلت من الوظيفة المصرفية ضمانة لمستقبل واعد لخريجي الجامعات والمعاهد".

وتجدر الإشارة إلى أن النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة في الأردن، حققت خلال نضالها الطويل مكسب حصول العاملين في القطاع المصرفي على خمسة عشر راتبا في السنة وهي تعمل على انتزاع الراتب السادس عشر، وذلك بتوقيع عقود جماعية مع مجموعة من البنوك، منها البنك العربي والبنك الأهلي بفضل ترسيخ مبدأ المفاوضة الجماعية والتزام كل الأطراف بها، وهو ما أدى إلى استقرار الأوضاع في القطاع المصرفي في الأردن.

كما بينت الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية بأن معدل الإنتاجية مرتفع في المنشآت التي بها نقابات عمالية بالمقارنة مع المقاولات المشابهة في المهنة والتي لا ينتمي عمالها لأية منظمة نقابية.

أضف إلى ذلك أن البنك الدولي اعترف لأول مرة سنة 1995 بأهمية الدور الذي تلعبه النقابة من أجل رفع معدل الإنتاجية. كما أورد في تقريره إحصائيات تقيس أثر التدخل النقابي على الإنتاجية في الشركات الماليزية، وتفيد بأن هذه الشركات التي بها نقابات عمالية تعمل على تلقين عمالها التدريب الضروري الذي يمكنهم من مواكبة التغييرات التي تطرأ على مسلسل الإنتاج

بفعل إدخال التكنولوجيا المتطورة، وبالتالي ساهمت بشكل كبير في تحسين المستوى المعيشي للعمال وزيادة الإنتاجية وتطويره.

انتزاع مكسب اعتماد لائحة استرشادية بشأن آلية المفاوضة الجماعية

وتأكيدا على هذه الحقيقة، وتثبيتا لمبدأ المفاوضة الجماعية بذل الاتحاد العام جهودا كبيرة سواء مع الجانب الحكومي (وزارة العمل) أو ممثلي أصحاب العمل (غرفة تجارة وصناعة البحرين)، حيث توصل، وبعد جهود كبيرة ومماطلات من هذه الأطراف، إلى اتفاق مع كلا الطرفين، يقضي باعتماد لائحة استرشادية بشأن آلية المفاوضة الجماعية ، التي من المؤمل أن تعمم على جميع أصحاب العمل والمؤسسات والشركات في القطاع الخاص لاعتمادها والاتفاق بشأنها مع نقاباتهم، وينظر الاتحاد العام لهذه الخطوة على أنها بداية تؤسس لفهم وقناعة بأهمية المفاوضة الجماعية، لطرفي الإنتاج، ودورها في حلحلة القضايا العمالية العالقة بين الطرفين والاتفاق على سبل تحسين الإنتاج وتطويره، مما يخلق أجواء من التفاهم بين الطرفين تؤدي إلى استقرار على مستوى المنشأة والوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وحافزا للنهوض بالاقتصاد الوطني ونموه.

دور الحكومة السلبي في المفاوضة الجماعية

إن هذا المكسب العمالي الذي يصب في اتجاه تطوير العمل النقابي والارتقاء بآليات عمله، إذا ما تم تنفيذه على أرض الواقع وتعميمه على مختلف القطاعات الاقتصادية، فإنه يبقى محدود التأثير لفقدان أهم مقومات نجاح المفاوضة الجماعية، ونعني بها أن تكون الحكومة داعمة له فعلا وقولا، وهو ما نعتقد أنه غير متوفر، فرفض الحكومة قيام تنظيمات نقابية في قطاعاتها ومؤسساتها وتشجيع الحوار الثنائي بينها وبين العمال، يعد مثلا سلبيا لا يشجع أصحاب العمل في القطاع الخاص على خوض المفاوضة الجماعية مع النقابات العمالية.

فوفق منظمة العمل الدولية فإن لإدارت العمل دور رئيسي في تنشيط الحوار والنهوض به، وخاصة التي تؤمن بالتوجه الديمقراطي وبحقوق الإنسان وبمزايا الحوار وإيجابياته على تحسين شروط وظورف العمل وضمان السلم الاجتماعي الذي بدونه لا تتحقق التنمية الاقتصادية المنشودة. «فإدارات العمل بوسعها – من خلال التشريعات التي تسنها أو عملها الميداني – توفير هياكل الحوار وتشجيع الحوار الثنائي بين العمال وأصحاب العمل، وإعطاء المثل للحوار في القطاعات والمؤسسات التي تكون فيها الدولة هي صاحبة عمل، والمساعدة على النهوض بالمفاوضة الجماعية وتطوير الحوار الثلاثي بينها وبين منظمات العمل وأصحاب العمل».

فالحكومة برفضها تشكيل نقابات عمالية في القطاع الحكومي، وبالتالي رفضها التفاوض مع العمال، فإنها عمليا تنسف أهم مقومات نجاح المفاوضة الجماعية والحوار بين أطراف الإنتاج ليس على مستوى القطاع الحكومي فقط، وإنما على مستوى الوطن، مهما كانت الخطوات التي تتخذها من أجل إقناع أصحاب العمل بضرورة المفاوضة الجماعية مع النقابات العمالية، وبغض النظر عن التصريحات والإعلانات التي تبثها بين الحين والآخر تؤكد فيها دعمها للمفاوضة الجماعية، لأن «فاقد الشيء لا يعطيه».

ليس ذلك وحسب بل أن الانتهاكات التي تمارسها الوزارات والإدارات الحكومية وعلى رأسها إدارة البريد (بريد البحرين) ومحاربة النقابيين الذي لم يتوقف منذ صدور قانون النقابات العمالية في العام 2002م وتأسيس النقابات العمالية في القطاعين الخاص والحكومي، كان ولا زال حافزا للقطاع الخاص في عدم التعامل مع الحركة النقابية، خاصة مع بروز الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على الوضع في البلاد وما أدت إليه من تسريح المئات من العمال في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبسبب هذه الظروف لم تستطع الحركة النقابية لجم موجة التسريحات لرفض الشركات الجلوس مع النقابات العمالية ورفضها تقديم بياناتها التي تعكس تأثيرات الأزمة الاقتصادية الأمريكية.

وحول هذا الواقع جاء في ندوة «النقابات العمالية في البحرين... الواقع والطموح» التي نظمتها الوسط في عددها 1998 الاثنين 25 فبراير 2008:» أكد نقابيو أن هناك توجهاً لإضعاف العمل النقابي، بدليل فصل 13 رئيس نقابة من عملهم بسبب نشاطهم النقابي منذ قيام الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في العام 2004."

وأضافوا: «إن أصحاب الأعمال يتعمدون تسويف الحوار بينهم وبين النقابات في مؤسساتهم وعدم توثيقه بشكل رسمي كما يبدون عدم مبالاة بما يطرحه العمال ويقومون بعملية التفاف من أجل اتهام العمال بالقصور والإهمال في مواقع العمل».

نرى الآن تراجعاً كبيراً في هذا الحق (الحق النقابي)، ولذلك فإن تقديرنا للواقع النقابي أن هناك تراجعاً متعمداً يتحمل الجانب الحكومي الجزء الأساسي منه ومن ثم أصحاب الأعمال فهم المسئولون عن هذه التراجعات في العمل النقابي.

وفي ضوء هذا الواقع، على الحكومة، إذا كانت جادة في تهيئة أجواء الاستقرار والأمن الاجتماعي، أن تبادر بإقرار حق العمال في القطاع الحكومي بتشكيل تنظيماتهم النقابية وتوفير التسهيلات اللازمة للنقابات وممثلي العمال، والدخول معهم في حوار في كل ما يتعلق بظروف وشروط العمل وتوقيع العقود الجماعية معهم، تعزيزا لمبدأ المفاوضة الجماعية، خاصة مع تزايد تأثيرات الأزمة الاقتصادية وتوجه الحكومة إلى خصخصة مؤسساتها، وما يمكن أن يترتب عليه من إضرار بمصالح العمال، قد تؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي، ناهيك عن ضرورة مبادرة الحكومة والإسراع في التوقيع على الاتفاقيات العربية والدولية المعنية بالحقوق والحريات النقابية والمفاضة الجماعية.

وحول تأثيرات الأزمة الاقتصادية وكيفية التعامل معها خاصة فيما يتعلق بدور التفاوض الجماعي، جاء في تقرير مكتب العمل الدولي "إن الأزمة التي بدأت في القطاع المالي سرعان ما استحوذت على الاقتصاد الحقيقي وتحولت إلى أزمة عمالة دولية. ولقد تناهى إلى مسامعنا الجهود التي يبذلها الشركاء الاجتماعيون في كافة أنحاء أوروبا لاستخدام المفاوضة الجماعية بغية الوصول إلى اتفاقات لانقاذ الوظائف والحفاظ على الدخل ومحاولة ضمان بقاء المنشآت على الأمد القصير، في الوقت الذي يبحثون فيه عن ضمان قابلية للاستخدام واستدامة المنشآت لأجل أطول، وذلك من خلال التدريب وإدخال تغييرات على نظام العمل.

ويضيف التقرير "وكانت البلدان التي تتمتع بمؤسسات وممارسات متطورة في مجال المفاوضة الجماعية معدة إعدادا جيدا لرسم استجابة فعالة للانتعاش. أما في البلدان الأخرى التي قد يكون لديها مؤسسات وتقاليد أقل تطورا في مجال المفاوضة الجماعية، فكان دور الشركاء الاجتماعيين محدودا بقدر أكبر."

هذا ما يؤكد الحقيقة التي توصلنا إليها وهي أنه بإمكان الحكومة أن تسهم في إنجاح المفاوضة الجماعية على مستوى المؤسسات والشركات وعلى المستوى الوطني وتذلل العوائق أمام النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل، إذا ما أرادت أن تتجنب انعكاسات الأزمات الاقتصادية العالمية على مختلف الأوضاع في البلاد، وبالتالي خلق أجواء الاستقرار والأمن الاجتماعي وتحسين الإنتاجية التي حتما ستسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة التي جاءت في الرؤية الإقتصادية لمملكة البحرين حتى 2030.

يتبع في الحلقة القادمة

مئوية الزعيم جمال عبد الناصر

سنوات التكوين:

وُلد الزعيم الوطني والقومي المصري جمال عبد الناصر في ١٥ يناير عام ١٩١٨ وكانت لظروف البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية التي وُلد وترعرع في ظلها دور مهم في تكوين وصقل شخصيته، إذ جاءت الولادة عشية ثورة ١٩١٩ الشعبية ودخول مصر في أعقابها مرحلة تاريخية بالغة الأهمية سياسياً وحضارياً، إذ أخذ يتبلور ويتطور النضال السياسي ضد الاحتلال الانجليزي والنظام الملكي القائم بشكل أكثر نضجاً على المستويين الشعبي والنخبوي، وأُسست الاحزاب السياسية، وشهدت مصر نهوضاً في ميادين التعليم الثقافة والصحافة والفن السينمائي والمسرحي ولا في مجال الموسيقى والغناء. وكان لإنحدار عبد الناصر من اسرة فلاحية فقيرة من قرية بني مر الصعيدية أثر في تعاطفه مع الفلاحين والعمال، كما كان لسنوات تعليمه والتي تنقل خلالها بين أكثر من مدرسة وأكثر من مدينة وحي، تبعاً لتنقل والده الموظف بمصلحة البريد إلى أماكن عمله دور أيضاً في تكوينه الثقافي والسياسي، وعُرف عبد الناصر منذ أن كان طالباً عشقه للقراءة الكتب.

رضي السماك

وشارك خلال حياته الطلابية في المظاهرات ضد الاحتلال الانجليزي، وبخاصة الانتفاضة الطلابية التي اندلعت في 1935 ضد الانجليز واحتجاجاً على الغاء دستور 1923. على أن أهم المحطات الهامة في تكوين شخصيته السياسية جاءت بعد التحاقه بالكلية الحربية عام 1937 والتي عمّقت من وعيه السياسي والقومي، لاسيما بعد مشاركته في حرب 1948 في فلسطين، وما خلفته النكبة في نفسه من جراء تخاذل الانظمة العربية، وفساد الاسلحة التي حارب بها الجيش المصري.

واتجه تفكيره بعد عودة القوات المصرية من فلسطين وهي تجر أذيال خيبتها التي فُرضت عليها إلى التخلص من النظام الفاسد بالقوة العسكرية، وأسس لهذا الغرض عام 1949 تنظيم الضباط الاحرار السري الذي نجح تحت قيادته فجر يوم 23 يوليو عام 1952 في الإطاحة بالنظام فعلاً.

ثـورة 23 يوليو: حينما نجح الانقلاب العسكري الـذي عُـرف بعدئذ بالثورة لم يكن الضباط الأحرار يحملون فكراً محدداً سوى مشاعر وطنية جيّاشة ومُثلاً ثورية، ولهذا جاءت مبادئهم الستة الشهيرة المعلنة بُعيد الثورة لا توحي بدقة أي انتماء ايديولوجي ينتمون اليه، وهي: القضاء على الاقطاع، القضاء على الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم، إقامة عدالة اجتماعية، إقامة جيش وطني قوي، إقامة حياة ديمقراطية سليمة. وإن كان بعض هذه المبادئ توحي بأنها يسارية تحت تأثير دور بعض الضباط اليساريين لكن لا يُستدل منها على هوية قادة "الانقلاب" الايديولوجية.

صعود نجم الزعامة الناصرية: في مارس من عام 1954 انفجر صراع داخل مجلس قيادة الثورة بين اتجاهين: الأول يدعو الى المباشرة بإقامة نظام دستوري ديمقراطي وعودة الضباط الاحرار إلى ثكناتهم، والثاني يدعو إلى التمسك بالسلطة بذريعة عدم انتفاء الحاجة لحماية الثورة من أعدائها المتربصين بها في الداخل والخـارج، وكـان عبد الناصر من أنصار هذا الاتجاه الأخير، وبعد أن حُسم الصراع لصالحه بدأ نجم شعبيته يتصاعد داخل مصر ثم امتدت شعبيته الجماهيرية على مستوى العالم العربي لا سيما أثناء تصديه للعدوان الثلاثي على مصر في 1956 الذي فشل سياسياً، وفي نفس تلك الفترة من أواسط الخمسينيات كان عبد الناصر يدعم حركات التحرر الوطني العربية، لاسيما في فلسطين والجزائر وبلدان المغرب العربي وأقطار الخليج العربي واليمن الجنوبي، كما كان مناوئاً صلباً ضد الأحلاف العسكرية الغربية في المنطقة.

ومما عزز رصيد شعبيته العربية أيضاً تحقيق الوحدة مع سوريا 1958، ثم تضاعف هذا الرصيد داخلياً وعربياً بإصداره ميثاق العمل الوطني عام 1962 وقيامه بسلسلة من التحولات الاجتماعية البالغة الأهمية بموجب قرارات يوليو 1962 الاشتراكية الكبرى التي قضت بتأميم كل الشركات والمؤسسات والمصانع الخاصة الكبيرة والبنوك، كما تمَّ الشروع في تنفيذ مشروع السد العالي عام 1964 بمعونة سوفييتية، وبدا عبد الناصر بهذه التحولات أقرب الى الفكر الاشتراكي العلمي وإن جاء تبنيه له في إطار توليفةً فكرية تجمع بين الفكر القومي العربي والفكر الاشتراكي الماركسي مُستلهماً ما هو مطبق في الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية .

ولعب عبد الناصر دوراً كبيراً مميزاً في نشر الفكر القومي في مصر والعالم العربي أكثر مما لعبته أحـزاب قومية عريقة وصل بعضها إلى السلطة، ولم يكن لها جذور في مصر قط، وبفضل هذا الدور والإرث الفكري الذي خلّفه والمكانة الشعبية الكبيرة التي كان يحظى بها عبد الناصر في مصر والعالم العربي أُنشئت بعد رحيله أحزاب ناصرية مازال لمعظمها تأثير بنسب متفاوتة في الحياة السياسية في بلدانها.

علاقة عبد الناصر باليسار المصري:

اتسمت علاقة عبد الناصر باليسار المصري بفترات متباينة من الصعود والانحدار إلا أنها ظلت في المجمل العام غنية بثرائها قياساً بعلاقة الانظمة القومية الاخـرى باليسار في بلدانها، ويمكننا في هذا الصدد أن نميز بين أربع مراحل تاريخية مرت بها هذه العلاقة:

الاولى: وقد كانت أثناء التحضير للثورة من خلال تنظيم الضباط الأحرار عام 1949 حتى نجاحها في 23 يوليو 1952، حيث كان خالد محي الدين، وهو الضابط الوحيد المتبقي على قيد الحياة، معروفاً بتوجهاته اليسارية من أوائل الضباط الخمسة الذين أسسوا التنظيم بقيادة جمال عبدالناصر، وساهم محيي الدين من خلال علاقته ببعض التنظيمات اليسارية في طبع منشورات التنظيم السرية.

الثانية: وهي الفترة من وقوع الثورة 1952 حتى حرب 1956 وحيث لعب الضابط اليساري يوسف صدّيق الدور الأهم ليلة الثورة في إنجاحها بتمكنه من السيطرة على مبنى الأركان المسلحة واعتقال كبار الجنرالات الموالين للنظام المجتمعين فيه. لكن وبعد أسبوعين فقط من نجاح الثورة وقع إضراب عمال مصنع النسيج بكفر الدوار وأقام مجلس الثورة محكمة عسكرية قضت بإعدام إثنين من العمال، هما مصطفى خميس ومحمد البقري، وكان عبد الناصر وخالد محيي الدين ويوسف صدّيق من الضباط المعارضين لإعدامهما. أما خلال ما عُرف ب "أزمة مارس 54" في مجلس

قيادة الثورة فقد كان خالد محيي الدين من أشد المطالبين بعودة الضباط الأحرار إلى تكناتهم السلطة واقامة نظام ديمقراطي دستوري يأتي بحكومة مدنية مُنتخبة، وقد دفع محي الدين ضريبة تمسكه بهذا الموقف إذ قرر رفيق دربه عبد الناصر نفيه بلباقة إلى سويسرا بعد أن حُسم الصراع لصالح هذا الأخير ومجموعته.

الثالثة: وهي الفترة الممتدة من قيام الوحدة مع سوريا 1958 حتى عام 1964، فبعد ما أيَّد الشيوعيون المصريون الوحدة في منشوراتهم السرية، باعتبارها موجهة ضد الاستعمار وإسرائيل وتسهم في تقوية العرب موحدين ضدهما، أخذت حماس تأييدهم يفتر تدريجياً ويتجه لانتقادها لقيامها على أُسس غير ديمقراطية وذلك بسبب هجوم عبد الناصر اللاذع على الشيوعيين في العراق وسوريا مما دفع الشيوعيين المصريين بدورهم الى ابداء التضامن والتعاطف مع ضحايا الحملات عليهم في كلا البلدين، وهذا ما أزعج عبد الناصر الذي شنَّ حملة اعتقالات واسعة طالت المئات من كوادرهم في فجر الأول من يناير 1959، وسقط تحت التعذيب في المعتقلات شهيدين هما فريد حداد وشُهدي عطية. ثم تم إطلاق سراح الشيوعيين بتدخل سوفييتي عشية الترتيب لزيارة الزعيم السوفييتي خروشوف لمصر في عام 1964، ووافق معظمهم على حل حزبهم الشيوعي بناء على إصرار عبد الناصر، وجرى إلحاق العديد منهم بالاتحاد الاشتراكي وصحافة النظام ومؤسسات الدولة الاخرى.

الرابعة: وهي الفترة الممتدة من هزيمة يونيو عام 1967 حتى وفاة الزعيم المباغتة في 28 سبتمبر 1970، وعلى الرغم من التعاون الكبير الذي أبداه عبد الناصر مع قوى اليسار في هذه الفترة والذي بادلته هذه الاخيرة بتعاون أكبر معه، الا ان ذلك لم يمنعه من اعتقال رموز وشخصيات يسارية بين الفينة والاخـرى، ولعل أشهر واقعة في هذا الصدد اعتقال لطفي الخولي رئيس تحرير مجلة "الطليعة " اليسارية الشهيرة، ونوال المحلاوي وزوجها، و كانت المحلاوي حينها مديرة مكتب رئيس تحرير الاهرام محمد حسنين هيكل أقـرب المقربين لعبد الناصر ومستشاره الفعلي الأول ومؤتمن أسراره، وجاء الاعتقال في أبريل 1970 على خلفية تعيينه وزيراً للإعلام دون علمه وضد رغبته وما تبع ذلك أيضاً من استنكارات هامسة في الأوساط الصحفية وبضمنها "الاهرام" نفسها .

عبد الناصر وهزيمة يونيو ١٩٦٧:

تركت الهزيمة العسكرية القاصمة التي تعرضت لها مصر عام 1967 (ومعها سوريا والاردن) أمام الجيش الاسرائيلي والتي نجم عنها احتلال شبه جزيرة سيناء المصرية والجولان السوري والضفة الغربية من فلسطين .. نقول تركت تأثيرها على عبد الناصر والامة العربية جمعاء، وأفضت إلى وفاته سريعاً، كما أدت الى انهيار حُلم المشروع القومي الـذي كـان يتبناه عبد الناصر. والواقع ما كان للهزيمة أن تقع لو لم يُستدرج عبد الناصر إلى فخ الحرب، ولو لم يكن أيضاً على قيادة جيشه بطانة فاسدة وعلى رأسها المشير عبد الحكيم عامر والذي كان السبب الرئيسي في الهزيمة العسكرية للجيش المصري في حرب 1956، كما كان هو المتسبب في نجاح الانقلاب العسكري السوري على حكومة الوحدة عام 1961 حيثُ قاده مدير مكتبه في دمشق عبد الكريم النحلاوي، وبطبيعة الحـال فـإن تغييب الديمقراطية هي العامل المحوري في سلسلة كل الاخطاء القاتلة التي وقع فيها النظام الناصري طوال 18 عاماً تقريباً من انتصار الثورة حتى وفاة الزعيم ناصر. ومن أبرز الأخطاء العسكرية التي أعطت اسرائيل مـبرراً لشن عدوانها في صباح 5 يونيو 1967 على مصر وسوريا والأردن الحشود العسكرية في سيناء واغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، وكل هذه التدابير المتهورة أتخذها عبد الناصر ايفاءً بمعاهدة الدفاع المشترك مع سوريا 1966 والتي كان يحكمها جناح متطرف من حزب البعث وذلك إثر ابلاغه من قبل القيادة السوفياتية بوجود حشود عسكرية اسرائيلية على الحدود السورية الاسرائيلية تُنبئ بشن إسرائيل حرب عليها، ولكن تبيّن لاحقاً من مصادر مصرية وسوفياتية متعددة موثوقة بأنها حشود عادية ولم تكن توحي بنية إسرائيل على شن عدوان على سوريا.

صدمة الرحيل وملابسات الوفاة:

رحل الزعيم جمال عبد الناصر عن دنيانا في أول مساء يوم 28 سبتمبر من عام 1970 فجأةً بعد انفضاض القمة العربية الطارئة مباشرةً، وأحدثت وفاته المفاجأة صدمةً وذهولاً لدى شعبه والشعوب العربية قاطبة، لا سيما ان عمره لم يتجاوز ال 52 عاماً. وفي واقع الحال ما كان ينبغي أن يكون هذا الرحيل مفاجئاً لدى كل من كان مُلماً بتطورات مرضه بالسكري منذ عام 1959 حتى دخول المرض طوره الخطير بعد هزيمة 1967، ناهيك عن إصراره العنيد على العمل المضني لساعات طويلة وصلت بعد النكسة إلى ما لا يقل عن 18 ساعة متواصلة يومياً على الرغم من تحذيرات متكررة وُجهت له من قِبل أطبائه المصريين وطبيب كبار القادة السوفييت يفجيني شازوف الذي أنقذه من خطر الجلطة القلبية الأولى في عام 1968 التي كادت أن تودي بحياته.

عبد الناصر بين تركته السياسية وتركته المالية:

مهما يكن فقد كان من أبرز أخطاء عبد الناصر القاتلة ليس عدم التفاته لخطورة مرضه فحسب، بل ولعدم تنبهه لخطورة منصب «نائب الرئيس» بعد موته، هو الذي أراده شكلياً ولم يتنبه قط بأن من سيشغله سيحل مكانه حسب التراتبية في النظام السياسي الذي صممه هو نفسه، وهكذا فقد شغله بعد وفاته نائبه أنور السادات ليرتد بزاوية 180 درجة عن خط عبد الناصر ومبادئ الثورة بعد سنتين فقط من توليه الرئاسة في حين كان علي صبري المعروف بميوله اليسارية والذي سبق له أن شغل منصب نائب الرئيس غير مرة علاوةً عن منصب رئيس الـوزراء ورئاسة الاتحاد الاشتراكي هو الأجدر بخلافته .

والحـال فلقد كان جمال عبد الناصر زعيماً وطنياً وقومياً عظيماً، ولكن لم تكن أخطاؤه القاتلة نتيجة تغييب الديمقراطية – كما ذكرنا آنفاً – يتحملها وحده بل تتحمل قسطاً منها الجماهير المصرية والعربية التي وضعته في مرتبة التقديس ومنحته عملياً التفويض شبه المطلق في تمثيل إرادتها باتخاذ القرارات المصيرية. ولئن كانت مصر والشعوب العربية ما فتئت تتوق لظهور زعيم عربي جديد فإنه لا ينبغي أن تختار زعيماً بمعزل عن الإستفادة من تجربة عبد الناصر في الزعامة بما لها وبما عليها، ولقد كان من أجمل ما قيل من قصائد في رثائه ما جاء في قصيدة للشاعر العراقي الكبير محمد مهدي الجواهري:

لا يعصم المجد الرجالَ، وإنما كان
العظيم المجد والأخطاءَ

هل هناك أمل في التغيير؟

مضت سبعة أعوام على هبات الشعوب العربية رافعة شعار «خبز حرية كرامة إنسانية»، والمطالبة بالعيش الكريم ضمن اطر حكم رشيدة تسود فيها قيم العدالة والكرامة وتؤمن لها العيش الكريم ولأجيال المستقبل مايضمن ان يكون لهم مكانة بين شعوب وأمم العالم واستعادة الحقوق المنهوبة والسيادة المنتقصة وهو ما أطلق عليه البعض (الربيع العربي).

فلاح هاشم

مضت سبعة أعوام على هبات الشعوب العربية رافعة شعار «خبز حرية كرامة إنسانية»، والمطالبة بالعيش الكريم ضمن أطر حكم رشيدة تسود فيها قيم العدالة والكرامة وتؤمن لها العيش الكريم ولأجيال المستقبل ما يضمن ان يكون لها مكانة بين شعوب وأمم العالم واستعادة الحقوق المنهوبة والسيادة المنتقصة وهو ما أطلق عليه البعض (الربيع العربي)، الذي جرى اختطافه من قوى عديدة، لم يكن من صالحها أن يسير في الطريق المستجيب لمصالح الشعوب في بناء الدولة المدنية الديمقراطية التي تؤمن الحقوق لشعوبها، وتضمن التوزيع العادل للثروات في إطار تنمية رشيدة مستدامة.

أمامنا اليوم مشهد نجد أن فيه حرق الأخضر واليابس، وتغوّل الارهاب منتشرا على طول الجغرافية العربية ناشراً الدمار والقتل والتدمير للحجر والبشر والثقافة والتاريخ وما رافقته من فتن مذهبية وطائفية وحروب لم تستفد منها إلا احتكارات السلاح وحيتان المال العالمي وبعض انتهازي المنطقة على حساب دماء شعوب المنطقة وخيراتها التي نهبت بطرق متعددة.

سبع سنوات ساد فيها على هذه الرقعة المسماة ببلاد العرب ما استمر لعقود مضت من الحكم الفردي لهذه المجتمعات الذي لم يخلف لنا الا التخلف والجهل والفساد الإداري والمالي، حيث بددت فيها الثروات واستبيحت فيها الحقوق وجرى التعدي على الحريات العامة والخاصة وانتقص فيها من الاستقلال السياسي والاقتصادي لبلدان المنطقة وارتهنت فيها مقدراتها وثرواتها لخدمة مخططات القوى والشركات الغربية وبما يؤمن مصالحها دون أدنى إعتبار لمصالح وحقوق هذه الشعوب في العيش الكريم.

بعد سبع سنوات عجاف تشهد العديد من البلدان العربية وبالذات هذا العام 2018 عدة انتخابات تشريعية ورئاسية بدءاً من العراق ومرورا بلبنان ثم تونس ومصر والبحرين، المفترض فيها ان تقول هذه الشعوب كلمتها عن طريق ممارسة حقها في انتخابات حرة نزيهة تتمكن من خلالها اختيار من يمثلها في ادارة شؤونها، سواء في مؤسسات تشريعية او رئاسية.

فهل ستتمكن هذه الشعوب او بالاحرى هل ستسمح القوى المتنفذة في هذه البلدان لهذه الشعوب بحرية الاختيار، أم أنها ستعمل على انتاج نفس الطاقم عبر التفاف مباشر وغير مباشر وعبر معوقات متعددة من قوانين وممارسات قديمة جديدة وباستدعاء كل العصبيات الطائفية والمذهبية للمحافظة على مواقعها ومصالحها وعبر تحالفات شتى لضمان استمرار سيطرتها على مقاليد الأمور.

وهل ستستطيع قوى التغييير من خوض غمار هذه المعركة متحدة يحدوها مستقبل هذه الشعوب ومصالحها قبل اختلافاتها وخلافاتها وأن تتمكن من إيصال صوتها الى عموم الجماهير الكادحة والمهمشة والطبقات والفئات ذات المصلحة في التغيير ببرامج تقنعهم في التصويت لها.

إن بداية المشهد وما سبقه من تجارب لا تنبئ بما هو مأمول في التغيير خاصة ما حدث من ممارسات تدفع في اتجاه انتاج نفس الطاقم وبالآليات القديمة على جري المألوف في بعض الدول وكذلك مما يثار في الإعلام من حملات تضليل للعامة وتضييق على الحريات واستهداف لمؤسسات المجتمع المدني وإغلاق مؤسسات حزبية ومدنية، او بدوائر ونظم إنتخابية غير عادلة في دول اخرى، وبما للمال السياسي من تأثير على حرية الاختيار وتسخيره بيد القوى المتنفذة.

أكثر من ذلك تبذل محاولات دؤوبة عبر المنابر الاعلامية والسياسية وحتى الدينية هدفها وضع الشعوب أمام خيارين إما القبول بالأوضاع المتردية في بلادهم والسكوت عن الفساد وطاعة ولي الأمر، وإلا فإن البديل هو ما يجري في سوريا وليبيا والعراق واليمن وغيرها، أي الحروب وأنهار الدماء وخراب المدن والتهجير، وبالتالي تأييس الشعوب من جدوى النضال في سبيل التغيير، حين توضع أمام هذا التحدي الصعب، فمن أجل تحاشي الأسوأ يجب القبول بما هو قائم، بين واجب الحكومكات هو أن تتعظ مما جرى قبل سبع سنوات، ومحاولة تفادي السياسات التي أدت إلى الهبات والانتفاضات، وتأمين الأستقرار تلجأ إلى بث اليأس في صفوف الجماهير، وإخافتها من تبعات التغيير.

كل هذا لا يجب ان يدعونا لليأس، بل يجب ان يكون منطلقاً للاصرار على ممارسة حقنا في المشاركة في تقرير طريقة إدارة شؤوننا ومستقبلنا ومستقبل ابنائنا، عبر الآليات السلمية وبناء مؤسسات المجتمع المدني وبث الوعي الوطني والتقدمي في صفوف الجماهير، وأن تظل قائمة ودائمة الدعوة للأمل فنحن محكومون به.

الأونـــروا وتصريحـــات الـرئيس الأمـريكـــي تـــرامـــب

يختار البعض ركناً بعيداً ومتوارياً عند حضور الندوات والفعاليات الثقافية والسياسية والاقتصادية في بلدنا، فإن راقت لهم واصلوا الجلوس والاستماع إلى النهاية، وإن بدت مملة وباعثة على الضجر انسحبوا بهدوء أو راحوا يبحثون عن مهرب سهل واتجهوا إلى هواتفهم.

د. نبيل تمّام

أثارت مؤخراً تويتات الرئيس الأمريكي ترامب التي أطلقها بشأن وقف المساعدات المالية الأمريكية للفلسطينيين الكثير من الجدل، حيث قال «ليس فقط الباكستان الذين ندفع لهم البلايين من الدولارات بلا مقابل، وكمثال على ذلك فإننا ندفع للفلسطينيين مئات الملايين من الدولارات سنوياً بدون أي مفاوضات أو احترام من جانبهم".

ومن المعروف بأن الرئيس الأمريكي ترامب قد هدد مراراً بقطع المعونات المالية عن الفلسطينيين وذلك على خلفية قرار وغضب السلطة الفلسطينية بالتوقف عن مفاوضات السلام مع الكيان الصهيوني كرد مباشر على قرار ترامب الأحادي بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني.

ومباشرة ترافق هذا الخبر مع تصريحات السيدة نيكي هالي مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة بأنه لن يوجد دعم من الولايات المتحدة للأونروا مالم يتم البدء في عملية السلام بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني.

الأونروا هي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، تأسست العام 1949 بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة وبدأت عملها منذ العام 1950، حيث تقدم المساعدة والحماية وكسب التأييد لما يقارب الخمسة ملايين لاجئ من فلسطين المحتلة، من ضمنهم نصف مليون طفل، وقرابة مليون فلسطيني في غزة المحاصرة فقط "نصف تعداد السكان».

تعتمد الأونـروا على الدعم المالي الطوعي المقدم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والحكومات الإقليمية، ونشير إلى أن موازنة الأونروا في العام 2016 قد بلغت 870 مليون دولار، حيث شكل الدعم الأمريكي مع الاتحاد الأوروبي ما يقارب 40٪ من الموازنة الكلية، وتأتي الولايات المتحدة أولاً حيث بلغت مساعداتها للأونروا 368 مليون دولار، بعدها يأتي الاتحاد الأوروبي بمبلغ 159 مليون دولار، وتأتي المملكة العربية السعودية ثالثاً بمبلغ 148 مليون دولار.

وفي يوم 11 يناير 2018 حذّر المجلس النرويجي للاجئين في

بيان ومناشدة بأن تهديد الرئيس الأمريكي بقطع تمويل الأونروا سيكون له عواقب كارثية إذا ما تم تنفيذه حيث سيعاقب مئات الآلاف من الأطفال الفلسطينيين في كل من الضفة وغزة ولبنان والأردن وسوريا، وسوف يحرم آبائهم من وسيلة الضمان الاجتماعي الوحيدة التي تساعدهم على البقاء على قيد الحياة تحت الاحتلال أو في حالة النزوح، وأن قطع المساعدات لأغراض سياسية سيؤدي إلى المزيد من الفقر واليأس.

من الوضوح جداً بأن قرارات الإدارة الأمريكية لها طابع سياسي ومن أعلى هرم النظام وذلك بهدف الضغط السياسي على الفلسطينيين، وذلك باستخدام الجانب الإنساني الذي يلامس الغذاء والصحة والتعليم و و و، وحتما هذا مرفوض إنسانياً ويجب مناشدة الأمم المتحدة والدول الأعضاء كافة والحكومات الإقليمية بشجب واستنكار ووقف تنفيذ تلك التهديدات، و يمثل بيان المجلس النرويجي للاجئين خير مثال يحتذى به.

بصراحة

سبعة أعوام على هبات «الربيع العربي»

السياسة والدين

من الصعب الجزم كيف اندلعت هبات ما عُرف (بالربيع العربي) في عام ٢٠١١ في أكثر من بلد عربي، هل هناك تخطيط مسبق من جهات داخلية أو خارجية، أو تعود لأسباب داخلية (غياب الديمقراطية/ القمع/ الاستبداد/ الأوضاع المعيشية)، دفعت بالجماهير للنزول للشارع والتظاهر والاعتصام بالآلاف والملايين وانحياز ووقوف الجيش إلى جانبهم مثلما حدث في تونس ومصر، لهذا حدث التغيير بشكل سريع فيهما، وفي بلدان عربية أخرى مثل سوريا وليبيا واليمن كانت الأمور مختلفة بسبب التداخلات الأجنبية تحولت الأحداث هناك إلى أحداث دموية لازالت الشعوب تدفع الثمن من دماء أبنائها.

فاضل الحليبي

وخلال تلك الأحداث برزت قوى التطرف والإرهاب مستفيدة من الفوضى التي حدثت وعدم توحد المعارضة ودعم ومساندة أطراف ودول خارجية لهذا الفصيل أو ذاك من المعارضة، أصبحت مسرحاً للصراعات ولأجهزة الاستخبارات في العديد من دول العالم ، لتصفية الحسابات وتحت ذريعة الحفاظ على المصالح الحيوية لتلك الدولة أو الأخرى.

في مثل هذه الأوضاع المتأزمة برزت العصبيات العرقية والمذهبية وغدت عناوين بازرة في الصراع تؤججها وتدعمها قوى وأطراف عديدة عربية وأجنبية وتنفق عليها مليارات الدولارات في ظل واقع عربي مخز وسيئ لأدامة الصراع ليتحول من مطالبة بالحقوق والديمقراطية إلىً صراعً ديني (مذهبي) يعود بنا إلى الوراء لأكثر من ألف وأربعمائة عام .

المخططون للصراعات وافتعال الأزمات في المنطقة يعرفون جيداً نقاط الضعف والقوة لدى حكام وشعوب المنطقة، مفاتيح إدامة الصراع في منطقتنا (الدين/ الإسلام) كيف يوظف لصالح تلك القوى المتآمرة على بلداننا وشعوبنا.

يستخدم الدين لتحقيق أهداف ومآرب القوى المتآمرة التي لا تريد لبلداننا وشعوبنا بأن تتطور وتتقدم وتحدث تغيرات كبيرة في البنى التحتية والفوقية تعدل من مؤشرات النمو في التنمية والاقتصاد بأبعاده الاجتماعية بحيث لا يتحمل المواطنون السياسات الخاطئة السابقة من قبل الأنظمة الحاكمة في معظم البلدان العربية وبدل أن تصرف المليارات من الدولارات على الصراعات والحروب وتقديم الدعم المالي لتلك القوى الإرهابية في بعض البلدان العربية لمواصلة الصراع هناك والخاسر هي الشعوب العربية.

هذا ما تريده القوى الامبريالية العالمية: الصراعات والحروب، واستنزاف ثروات ومقدرات شعوبنا وبلداننا وإدخالها في أزمات مالية، وهذا ما تقوم به حالياً من خلال مؤسساتها المالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وهنا نطرح التساؤل: مَن القوى التي تساعد الإمبريالية العالمية في تنفيذ مخططاتها التآمرية، بالتأكيد السلطات الحاكمة في هذا البلد العربي أو تلك، يساندها قوى الإسلام السياسي وبالأخص الأطراف التي تعاملت وتعاونت معها في السابق سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو من خلال الاختراقات التي نفذتها أجهزتها الاستخباراتية لعقود من السنين في داخل تلك القوى المتأسلمة، التي تتقاطع مصالحهم وأهدافهم معهم، تجربة (الأخوان المسلمين في مصر) وغيرها، ليس المستفيد منها فقط القوى الامبريالية العالمية، أيضا في سنوات استفادت منها انظمة عربية حاكمة، (السادات/ النميري والبشير/ علي عبدالله صالح) وأخرون من الحكام العرب ضد القوى التقدمية واليسارية العربية، هذا التنسيق والتعاون فيما بينهما أضعف اليسار والقوى الديمقراطية ومن جهة أخرى ازداد التطرف الديني وبرزت القوى السلفية والتكفيرية ودعاتها ومواعظها في أكثر من بلد عربي بما في ذلك العراق وسوريا والتي كان يحكمهما حزب علماني (حزب البعث)، ولكن اتضح في سنوات الصراعات و الحروب فيهما بأن القوى التكفيرية تنامت فيهما بشكل كبير بالعلن والسر في ظل حكمهما معاً وأيضاً اليمن (الشمال/ والجنوب) قوى مدنية وعلمانية (الجيش) مقاليد الحكم كان في يدها ، برزت فيها القوى القبلية و الطائفية والسلفية.

ربما يقول قائلٌ بأن الأحزاب العلمانية التي حكمت فشلت ، لا يصح هذا القول على الإطلاق أو التعميم أو إعطاء الأمثلة، لأن الحزبَين في سوريا والعراق تحولا إلى حزبين يحكمان من فرد أو العائلة، وتحولا إلى حزبين يتصفان بالشمولية والدكتاتورية وابتعدا عن أفكار ومبادئ حزب البعث، هذا ما أثبتته الأحداث فيما بعد في البلدان التي لم تعد المبادئ أو النظام الأساسي للحزب مطبقاً في القرارات الصادرة عن قياداته أو حتى مؤتمراته الدورية أصبح الفرد/ القائد/ المهيب، هو الذي يقرر توجهات الحزب واتجاهاته وعلاقاته ، غياب واضح للقيادة الجماعية والديمقراطية الحزبية، فكانت الأخطاء كارثية (غزو الكويت 2 أغسطس 1990) أحد تجليات القيادة الفردية من خلال الزعيم الملهم، جلبت الكوارث والمآسي ليس على الشعبين الكويتي والعراقي بل على شعوب وبلدان المنطقة و مهدت الطريق إلى الاحتلال الأمريكي للعراق في مارس من عام 2003.

ولم تهدأ المنطقة وصولاً إلى احتلال وسيطرة داعش الإرهابية على أراضي واسعة في العراق وسوريا عام 2014 قبل أن يُطرد من قوات البلدين في نهاية عام 2017، كذلك الحال في اليمن الشمالي والسودان، تحالف الحكم هناك مع القوى الإسلامية ضد القوى المدنية والديمقراطية، تجارب بلداننا العربية والبلدان الإسلامية تثبت وبشكل قاطع فشلها

في الحكم وإدارة الدولة والأكثر من هذا ازدياد الفساد والمحسوبية والتضييق على الحريات العامة والقوى المدنية وتلاشي مظاهر الديمقراطية بكل مقوماتها، الحكم باسم (الدين و الشريعة) والتسلط على رقـاب شعوبهم بقوة أجهزة المخابرات وممارسة أساليب البطش والتنكيل بالقوى المعارضة وبالأخص القوى الديمقراطية والتقدمية.

والشواهد واضحة في البلدان ذات الأنظمة البوليسية التي أخذت من (الدين) غطاءً لأفعالها المعادية لتطلعات شعوبها في الديمقراطية الحقيقية والمساواة والعدالة الاجتماعية، من أجل تصحيح تلك الأوضاع البائسة والمعقدة في البلدان العربية والإسلامية يتطلب تقوية القوى المدنية والديمقراطية من خلال بذل جهود كبيرة ومضاعفة من قِبلها في صفوف الجماهير الكادحة والفقيرة، ثورة من أجل أحداث تغيير حقيقي في الوعي والمفاهيم ، وأن خلاص شعوبنا من الذين حكموا ولعقود من السنين باسم (الدين) و(الدين براء منهم) ليأتي آخرون يحكمون باسمه. الواقع في البلدان العربية يؤكد على أهمية فصل السياسة عن الدين، لكي لا يحكم الأمة متلسطون ودكتاتوريون، باسم الدين يعبثون ويسرقون ويقتلون ويدمرون بلدانهم وشعوبهم.

الخيار الذي يناسب شعوبنا وبلداننا بـوجـود الـدولـة المدنية الديمقراطية الضمانة لتطبيق المـبـادئ والمقومات الأساسية للديمقراطية والحريات العامة وتقوم على أسس عادلة في الواجبات والحقوق للشعب، وتدعم قيام المجالس النيابية والبلدية المنتخبة والأحـزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني، وحق التظاهر والاعتصام وحرية الرأي والتعبير، وتقرُّ بحقوق المرأة والطفولة، والتوزيع العادل للثروة وضمان حقوق الأقليات، وحرية المعتقدات والأديان، دولة تتعدد فيها الآراء والأفكار، وتبرز فيها الإبداعات الأدبية والثقافية، دولة يزدهر فيها الاقتصاد والتنمية والصناعة، وتحترم فيها حقوق الإنسان .

عن تلك البحار الصديقة

كتب الأديب الدكتور حسن مدن، قبل سنوات، مقالاً عن أصدقاء النهر، وعن أولئك الذين يعيشون بحب وسلام وحميمية بالقرب من نهرهم، يمسون ويصبحون عليه ويشكل جزءا من حياتهم، «وحيث يسير النهر على حواف بيوتهم ويصبح بوسعهم أن يمدوا أيديهم أو أرجلهم إلى النهر، أو يلقوا بصناراتهم وهم في البيوت فيصطادوا الأسماك منه». وتساءل الكاتب : «حين يصادق المرء النهر منذ طفولته وينشأ حوله، كيف بوسعه أن يتحرر من ذلك الحبل السري الذي يشده إليه»؟

عصمت الموسوي

المقال ذكرّني بعلاقتنا نحن أهل الخليج بالبحر، فلقد كنا نحن في هذه الجزيرة الصغيرة التي يحيط بها البحر من كل جانب أصدقاء دائمين للبحر، بيوتنا تطل عليه، وهو مصدر رزق أغلب المواطنين في ذلك الوقت، أسماكا ولؤلؤاً وسفناً وتجارة، وكانت النخلة تلاصق البحر، في ذلك الوقت كتب الشاعر البحريني علوي الهاشمي اختار لاحد كتبه هذا العنوان الجميل: «ما قالته النخلة للبحر" ؟ مستوحيا هذه المناظر الخلابة ومتأملا في تلك العلاقة التي ربطت بينهما طوال الأزمان.

لكن البحر الذي كان عاماً ومتوفراً ومتاحاً ورخيصاً ارتحل بعيداً، «ماذا فعلتم بالجزيرة» ؟ هكذا تساءلت باحثة فرنسية بيئية جاءت الى البحرين قبل سنوات لتقصي ودراسة الاختلالات التي حلت بالبيئة البحرية ، التوسع العمراني والزيادة السكانية تسببا في دفن البحر واستعاد سكان المدن الاسكانية الشعبية العلاقة بالبحر مجددا في أعوام الثمانينات عندما بُنيت مساكنهم على البحر المدفون، لكنها اطلالات بحرية لم تلبث سوى فترة وجيزة، اذ سرعان ما غادرهم البحر وابتعد مجددا عن أهله وجيرانه القدامى، ثم دخلنا مرحلة الاستثمار التجاري والسياحي والترفيهي في البحر، هنا تحول البحر إلى سلعة غالية جدا ومصدرا من مصادر التربح والاثراء المفاجئ، ولم يعد ممكنا لعامة الناس الوصول إلى بحرهم الذي يعرفونه، صار بعيداً ومتعالياً ونائياً وغالياً ومتعذراً .

في السنوات الأخيرة استيقظنا على المدن الاستثمارية البحرية التي بنيت في قلب البحر في البحرين ودول الخليج الاخرى، صار للبحر أصدقاء وجيران جدد من الأغنياء والمقتدرين والمستثمرين فقط، صار البحر خاصاً بعد أن كان للعموم، ولناس دون ناس، ولأنشطة دون أخرى ولم يدر بخلد القائمين على هذه المشاريع أنها مدن اكبر من طاقة البلد أحيانا، ولا قدرة للمواطنين على تملكها.

إنها "مدن ليست لنا،» كما قال باحث خليجي بل مصممة بالأساس للمستثمر الخارجي ذي القدرة المالية العالية والرغبات والأهواء والتطلعات المختلفة، وهكذا جاء القانون سريعا كمسعف، وتغيرت قوانين الاستثمار وقوانين الاقامة والجنسية، اصبح للمستثمر القادر على الشراء الحق في الحصول على الإقامة والجنسية اذا اشترى بيتا على البحر، وقد بلغت ظاهرة انشاء المدن البحرية أوجها قبل الأزمة المالية الاقتصادية في 2008، والتي فرملت هذه الاندفاعة المتسرعة وعطلت أو أوقفت بعض المشاريع منذ ذلك الوقت، فقد كانت الازمة المالية رحمة بالبحر وبسكان البحر وبثروات البحر وشعبه المرجانية وبيوت أسماكه وموائله الطبيعية وسواحله العمومية هكذا يقول المختصون بالبيئة.

إن مدن البحر الجديدة جميلة وخلاّبة ومصممة تصميماً رائعاً وجاذباً للمواطن القادر وللمستثمر الميسور ولا تقارن بتلك المدن والقرى البدائية البسيطة التي جاورت البحر سابقا، فالعلاقة بين قاطن هذه المدن والبحر علاقة مختلفة، ربما أقل حميمية وحبا مقارنة بتلك العلاقة التاريخية التي ربطت سكان البحر الأوائل الذين تربوا ونشأوا مع البحر وصادقوه وجاوروه واسترزقوا منه قبل ان يرتحل عنهم مرغما.

الصراع الطبقي وتحـــرير المـــــرأة (١– ٣)

إن السبب الرئيس لكُل أشكال القمع والاضطهاد يكمن بالنسبة للماركسيين في تقسيم المجتمع إلى طبقات. ولكن القمع قد يتخذ أشكالاً مُتَعَددة. فنحنُ نجَد إلى جانب الاضطهاد الطبقي إضطهاد دولة لدولة أخرى، والاضطهاد العُنصري، وإضطهاد المرأة.
يجب على الماركسيين مُحاربة الاضطهاد والظُلم والتمييز بجميع أشكالها، والكشف في الوقت ذاته عن أنهُ لن يكون هناك غير التحول الراديكالي للمجتمع وإلغاء الاستعباد الطبقي هما اللذان بإمكانهما أن يخلقا الظروف التي تُساعد على القضاء على العبودية في كُل تجلياتها وإقامة المجتمع البشري الحقيقي، الذي يتأسس على المساواة والعدل والحُرية.

إن اضطهاد المرأة لم يكن موجود دائماً. في الحقيقة، إن العائلة كما نعرفها اليوم لم تكن موجودة دائماً وإنما هي شكلٌ مؤقت. توضح الماركسية بأنها، أي العائلة، ظهرت بمعية المجتمع الطبقي والمُلكية الخاصة والدولة. إن عُمر اضطهاد المرأة من عُمر تقسيم المجتمع إلى طبقات. ولهذا فإن إلغائه يعتمد على إلغاء الطبقات، أي، على الثورة الاشتراكية.

هذا ليس معناه أن اضطهاد المرأة سوف يختفي بشكل ذاتي حينما تتصدر البروليتاريا سدة الحُكم. إن الإرث (السيكولوجي) النفسي للهمجية الطبقية سوف يتم التغلب عليه في النهاية عندما يتم خلق الظروف الاجتماعية لتأسيس العلاقات البشرية الحقيقية بين الرجل والمرأة. ولكن ما لم تُطيح البروليتاريا بالرأسمالية وتخلق الظروف من أجل تحقيق المجتمع الخالي من الطبقات، فإن تحريراً حقيقياً للمرأة لن يكون مُمكناً.

وليس معناه أيضاً على المرأة أن تنتظر الثورة الاشتراكية كي تحلُ مشاكلُها وتستسلم بخنوع في الوقت الراهن للتمييز والإذلال وللهيمنة الذكورية. وعلى العكس من ذلك، فإنهُ بدون النضال اليومي من أجل التقدُم في ظل المجتمع القائم، فإن الثورة الاجتماعية لن تكون أمراً مُمكناً. إنهُ تحديداً من خلال النضال من أجل المكاسب ولإصلاحات الجُزئية تتعلم الطبقة العاملة بمجموعها وتُنمي وعيها ويتولد لديها الإحساس بقوتها، وترتفع بذاتها إلى المستوى الذي تَتَطَلّبهُ المهام التاريخية العظام.

الكثير من النساء الشابات أدركن لأول مرة الحاجة لتغيير المجتمع القائم من خلال النضال من أجل حقوق المرأة. يدفَعُهُنَ الشعور المُلتهب تجاه الظُلم والمُعاملة الهمجية للمرأة في المجتمع الذي يُصرح مُنافقاً، بتمسُكه بالديمقراطية والعدالة في حين أنهُ أنـزَلَ نصف البشرية إلى مرتبة مُهينة من الظُلم والتمييز والاضطهاد بكل أنواعه.

الحاجة للثورة

هناك الكثير من المطالب التي نستطيع أن نُناضل من أجلها ويجب أن نُناضل من أجلها الآن: تحريم وتجريم جميع أشكال التمييز في المجتمع وفي مواقع العمل؛ من أجل المساواة في الأجر للعمل المُتساوي القيمة؛ ومن أجل حق الإجهاض والطلاق؛ ووضع حدٌ للتمييز ضد الأمومة المُفردة؛ ومن أجل حِماية المرأة من عُنف الرجل؛ والعمل ضد التحرش الجنسي والاغتصاب والعُنف المنزلي؛ ومن أجل منزل ووظيفة لكل شخص؛ ومن أجل رعاية جيدة للطفل، وإلى آخره.

إن كُلُ ما تقدم ضروريٌ جداً. إلا أن النضال من أجل تحرير المرأة لا يمكن إدراكه بشكل كامل على اساس مُجتمع تكون فيه الغالبية العُظمى تحتَ هيمنة وسيطرة واستغلال المؤسسات المصرفية والرأسمالية. ولكي نضع حداً لاضطهاد المرأة، إنهُ من الضروري وضع حداً للإضطِهاد الطبقي في حد ذاته. ولهذا، فإن النضال من أجل تحرير المرأة مُرتبطٌ في المقام الأول بالنضال من أجل الاشتراكية.

ومن أجل إحداث الثورة الاشتراكية، من الضروري توحيد الطبقة العاملة وتنظيماتها مُتجاوزين جميع المُعوقات اللُغوية والقومية والعِرقية والدينية والجنسية. وهذا ، من ناحية، أن تأخذ الطبقة العاملة على عاتقها مُهمة مُحاربة جميع أشكال الاضطهاد والاستغلال، وأن تضع نفسها فوق جميع الطبقات المُضطهد في المجتمع، ومن ناحية أخرى، يجب أن ترفض بحزم جميع مُحاولات تجزئتها وتقسيمها – حتى حينما تكون هذهِ المحاولات نابعة من الفئات المُضطَهَدَة نفسها.

هناك تطابق تام بين الموقف الماركسي من المـرأة والموقف الماركسي من المسألة القومية. لدينا واجب مُحاربة جميع أشكال الاضطهاد القومي. ولكن هل هذا معناه أننا نؤيد القومية؟ والإجابة هي كلا. إن الماركسية هي الأُمَمية. إن هدفنا ليس هو إقامة تُخُوم جديدة وإنما صَهر جميع التُخوم في اتحاد اشتراكي عالَمي.

يلعب القوميون البرجوازيون والبرجوازية الصغيرة دوراً ضاراً في تقسيم الطبقة العاملة على أُسُس قومية، يتلاعبون بالمشاعر المُفهومة من الامتعاض بسبب السنوات الطويلة من

ترجمة:
غريب عوض

بقلم: Alan Woods

التمييز والاضطهاد على يد قومية المُضطَهِد. لقد خاض لينين والماركسيون الروس نِضالاً عنيداً، ضد جميع أشكال الاضطهاد القومي من ناحية، ولكن من الناحية الأُخـر أيضاً ضد محـاولات القوميون البرجوازيون والبرجوازية الصغيرة إستغلال المسألة القومية لأهداف خِطابية تضليلية. لقد أصروا على الحاجة إلى توحيد الطبقة العاملة من جميع القوميات في النِضال ضد الإقطاع والرأسمالية كضمان حقيقي للحل الدائم للمسألة القومية في الاتحاد الاشتراكي.

وبتعبير آخـر، قارب الماركسيون المسألة القومية بشكل خاص من وجهة نظر طبقية. وبنفس الأسلوب فيما يتعلق بموقف الماركسيين من اضطهاد المرأة. فبينما نحنُ نُناضل ضد جميع أشكال التمييز والاضطهاد، يجب أن نرفض بِحَزم أية محاولة لطرح المشكلة كصِراع بين المرأة والرجل، وليس كقضية طبقية. أي تقسيم بين فئات العاملين المُختلفة: المرأة ضد الرجل البيض ضد السود الكاثوليك ضد البروتستانت السُني ضد الشيعي، لا يمكن إلا أن يضر بقضية الطبقة العاملة ويُساعد على تأبيد الرِق الطبقي.

المرأة والثورة

في الحقيقة، إن كامل تاريخ الحركة يُبيّنُ أن المسألة الطبقية هي شيء أولي، وبأنهُ كان هناك دائماً صراع حاد بين النِساء في الطبقات المُضطَهَدَة، اللاتي طالبن بالتغيير الثوري، والنِساء الميسوري الحال "التقدمية" اللاتي لم يستخدمن مسألة إضطهاد المرأة إلا من أجل أغراضهن الأنانية. لقد ظهر هذا التمايز الطبقي في كل مرحلة، وفي أكثر أشكاله حِدةً. ومثالين إثنين سوف يفيان لتوضيح هذه النقطة.

بدأت المرأة بطرح مطلب تحررها الاجتماعي والسياسي مُبكراً في القرن السابع عشر. شَهَدَت الثورة الإنجليزية المساهمة المُتزايدة للمرأة في النضال ضد الحُكم الملكي ومن أجل الديمقراطية والمساواة في الحقوق. وفي عام 1949 كانت هناك العريضة النسائية لمدينة لندن والتي تَنُصُ على: "نظراً لأننا واثقون من خلقنا على صورة الرب، ومن اهتمامنا بالمسيح مساوياً للإنسان، ومن نسبة نصيبنا أيضاً في حُريات هذه الثروة العامة، لا يسعنا إلا أن نتساءل ونشتكي بأنهُ يجب أن نظهر بغاية الحقارة في أعينكم، وبأننا لا نستحق أن نلتمس أو أن نُقدم شكوانا لهذا المجلس المحترم.

كانت المـرأة نشطة في المجموعات المتطرفة وفي الطوائف الدينية على يسار الحركة الثورية التي تقول أنهُ بإمكان المرأة أن تكون واعِظة وقس. على سبيل المثال، كانت ماري كاري Mary Cary تُنسَب إلى حركة "المَلَكية الخامسة" المُتطرِفة. وكتبت في صحيفة مجد أورشليم الجديدة:

"وإذا كان هناك عدد قليل من الرجال الذين حُظيوا بهبة الروح القُدس؛ كم هو عدد النساء! ليس لأنه هناك الكثير من النساء الصالحات، والكثير منهم من حُظين بالهبة الربانية: ولكن في كم هو مقياس صغير؟ كم هن ضعيفات؟ وكم هن غير قادرات على التكهن؟ لأنه هذا هو الذي أنا أتحدث عنه، الذي يقوله هذا النص ما يجب أن يفعلنه؛ والذي نُلاحظ أنهُ لم يكتمل بعد ... ولكن سوف يَحين الوقت عندما يُتمم هذا الوعد، وسوف يمتلئ القديسين بالروح؛ ليس الرجال فقط، بل والنساء سوف يصبحن نبيات؛ ليس الشيوخ من الرجال فقط، بل الشباب منهم أيضاً؛ ليس المتخلفين منهم فقط، وإنما المتفوقين منهم أيضاً؛ ليس أولئك الذي لديهم تعليم جامعي فقط، وإنما أولئك الذين ليس لديهم تعليم جامعي أيضا؛ حتى الخدم والأُجراء أيضاً.

المرأة في الثورة الفرنسية

وبحلول الثورة الفرنسية، تغير الوضع كثيراً. فأصبحت العلاقات الطبقية أكثر وضوحاً وحِدة، وكذلك الحال بالنسبة للوعي الطبقي. ولم تعد الثورة في حاجة لتُلبس نفسها رداء الكاهن. بل هي تحدثت بلُغة العقل وبحقوق الرجل. ولكن ماذا عن حقوق المرأة؟

لا يمكن فهم الثورة الفرنسية إلا من خلال وجهة نظر طبقية. إن الأحزاب والنوادي والميول والأفراد التي تظهر في صف مُرتبك ترتفع وتنخفض مثل الأمواج في البحر الهائج، كانت هي مجرد تعبيراً عن طبقات مُختلفة تتصارع من أجل السيطرة على الوضع، والقانون العام لِكُل ثورة هو أن الأكثر تطرفاً دائماً يعمل على أن يأخذ مكان المُعتدل، إلى أن تستنزف اللحظة الثورية ذاتها ثم يبدأ شريط الثورة يرتخي ويهدأ. وهذا هو المصير الحتمي لِكُل ثورة بُرجوازية، حيثُ أن الدفع الذي يأتي من الجماهير يخفق في النهاية بسبب التناقض بين أوهام الجماهير والمضمون الطبقي الحقيقي للحركة.

إن الانقسامات الطبقية ضمن الحركة الثورية قد تجلت مُنذُ البدايات الأولى. فالجيروندِيون Girondins يُمَثلون المسار البرجوازي الذي كان يُريد وقف الثورة في منتصفها ويعقد صفقة مع الملك ليؤسسوا مَلَكية دستورية. ولو حدث ذلك لكان أمراً قاتلاً للثورة، والتي لم تكسب إلا إلى اجتياح ضروري لأن الجماهير ثارت في الساحة وبدأت تُسوي حساباتها مع الرجعي بإسلوب ثوري مُبتذل. كانت ثورة الجماهير – التي وُصِفت بتألق في كتاب كروبوتكن Kropotkin حول الموضوع – الذي ضَمِن انتصار الثورة الفرنسية وبهذا حل النظام القديم بأكمله.

في العموم ليس ملاحظاً أن المرأة لعبت دوراً قيادياً في كلتا الثورتين الفرنسية والروسية. ولكننا هنا لا نقصد المرأة المتعلمة في الطبقة الوسطى، التي ظهرت بالفعل أثناء الثورة، إنما نقصد المرأة العادية في الطبقة العاملة والشعبية، التي نهضت ثائرةً ضُد اضطهاد طبقتها. إن المرأة العادية والنُصف بروليتارية الباريسية التي بدأت الثورة الفرنسية في عام 1789 انتفضت من أجل قضية الخُبز، وليس في الأساس من أجل قضية إضطهاد جنس المـرأة، بالرغم من أن هذا من الطبيعي أنـهُ ظهر أثناء الثورة. في كتاب لهُ تعرض البروفيسور غوين لويس Gwynne Lewis للثورة الفرنسية 1787–1799 تحت عنوان الناس والثورة الفرنسية:

"بالرغم من أنها حُرمت من التصويت، ومن غالبية الجمعيات الشعبية، إلا أن المرأة استطاعت وتمكنت من لعب دوراً مُهماً في الثورات، خاصةً تلك التي حدثت في أكتوبر 1789، وفي 10 أغسطس 1792، وأشهرها انتفاضات ربيع عام 1795 (عُرفت باسم انتفاضاتي جيرمايِنال Germinal و بريريَال Prairial الشهر السابع والشهر التاسع للعام الثالث، وذلك وفقاً لأسماء التقويم الثوري الذي تم وضعه عام 1792). ونادراً ما طالبت المرأة بالتصويت حتى أكثر النساء تَطَرُفاً وذلك بسبب إلزامهُن بالتمييز الجندري الذي وُضِع في القرن الثامن عشر الذي وضع الرجال في 'المجال العام' والنساء في 'المجال الخاص'. ولكنهن أسسن جمعيات شعبية، أشهرها كانت جمعية المواطنات الجمهوريات الثوريات؛ ولكن ذلك النادي يستمر من شهر مايو إلى أكتوبر 1793 فقط. ورغم ذلك، كما يذكر المؤرخان دومنيك غودينو Dominique و دارلين ليفي Darlene Levy، هذا ليس معناه أن المرأة لم تُشارك الرجل في البرنامج السياسي والاقتصادي. لقد ساندت المرأة الرجل بل وشجعته على العمل. كانت النساء تجلسن في صالونات الجمعيات الشعبية؛ وأوجدن مكانهُن السياسي الخاص بهُن خارج محلات بيع الخُبز، وفي السوق، وفي الشوارع."

إن الثورة تُقلّب المجتمع من أعماقه، وتُطلق المشاعر والآمـال الكامنة مُنذُ زمن طويل في داخـل الجماهير وداخل كل طبقة مُضطَهدة. ولهذا فإن مطلب تحرير المرأة يأخذ أهمية مُلِحة. ولكن هذا المطلب تم فهمه على نحو مُختَلف من قِبل نوايا مُختلفة والتي في النهاية استقرت على مصالح طبقية مُختلفة. ولم يكن الأمر صدفةً عندما قادت نساء البروليتارية الباريسية الفقيرة ونُصف البروليتاريا الطريق في الثورة. كُنَ أكثر الفئات اضطِهاداً في المجتمع، هؤلاء اللاتي تحملن العبء الأكبر من مُعانات الجماهير. وكذلك لم تكن لديهُن الخِبرة والتجرُبة في النضال والتنظيم السياسي، وأتين إلى الساحة وهُنَ غير مُثقَلات بالتحيُزات. وعلى النقيض من ذلك، كان الرجال أكثر حذراً وأكثر تَرَدُداً وأكثر "تقيداً بالقانون". إن هذا التباين لوحِظ مرات عديدة مُنذُ ذلك الحين. في إضرابات عديدة، حيثُ تشترك بها النِساء، تُظهر المـرأة بشكل مستمر الروح النضالية والحمية والشجاعة أكثر مما يُظهر الرجل. وبشكل بارز، ما يتعلق بالقضايا الطبقية – مسألة رغيف الخُبز – حيثُ بدأت هذه المرأة بالتحرُك. وكان ذلك صحيحاً بعد مرور 100 عام فيما بعد في مدينة بطرسبورغ.

محمود أمين العالم

الجدلي صاحب المنهج النقدي الجدلي

ليست الإحاطة بشخصية ثرية ومتعددة وجدلية، مثل محمود أمين العالم، بالأمر السهل. فالمهتم بعطائه الثقافي أو الدارس لإنتاجه الفكري سيجد نفسه أمام مداخل متعددة لتناول شخص العالم وشخصيته، وسيقف أمام واجهات مختلفة لمنجزاته الثقافية. فهل نتحدث عن محمود أمين العالم القيادي الماركسي في الحركة الشيوعية التاريخية في مصر؟ أم نتحدث عن محمود أمين العالم الناقد الأدبي؟ أم نتحدث عن العالم الفيلسوف المنظر لكثير من القضايا السياسية والثقافية المصرية والعربية؟

د. انتصار البناء

(الجدل) هو أحد العناصر المحورية في محاولة قراءتنا لشخص العالم ومنجزه الفكري، إيمان محمود أمين العالم بالجدلية الماركسية وتمثلاتها في الأدب والثقافة والسياسة يبدو جليا في معالجاته الفكرية وبتصريحاته الصريحة بذلك. فالعالم يُفضل أن يسمي منهجه النقدي بالمنهج الجدلي عوضا عن الواقعية. وهو يرى أن الثقافة مظهر من مظاهر الصراع الطبقي الجدلي. وعلى الرغم من إلتزامه التنظيمي في الحزب الشيوعي ووفائه للماركسية حتى وفاته فقد مارس النشاط السياسي بأسلوب غير نمطي يغلب عليه الحالة الجدلية.

في تاريخه السياسي أيد محمود أمين العالم ثورة يوليو 1952م، كما أيدها الحزب الشيوعي. وفي عملية إلغاء الأحزاب التي قررها مجلس قيادة الثورة أعفي الحزب الشيوعي من الحل لأن المجلس كان يرى أن الشيوعية مذهب فكري وليس حزبا سياسيا. ومع ذلك كان رأي الغالبية من أعضاء الحزب الشيوعي بضرورة عودة العسكر إلى ثكناتهم وتسليم السلطة لقيادة مدنية. وكان محمود أمين العالم متحفظا على هذا الرأي ومتفهما لطبيعة المرحلة المعادية للاستعمار والتوجه الوطني الصادق الذي يقوده (العسكر) لتحرير مصر من الاستعمار البريطاني ومصرنة الموسسات والشركات الكبرى في مصر. وعلى الرغم من فصل محمود أمين العالم وكثير من رفاقه من عملهم في الجامعة والزج بهم في السجن من قبل سلطة عبدالناصر إلا أن العالم يبين أن موقف الحزب الشيوعي كان يحمل التصعيد الذي يجعل السلطات تتبعهم وتعاقبهم. وفي تضاعيف سيرته الذاتية يوضح محمود أمين العالم انحيازه العلني أو الخفي لقرارات عبدالناصر التي كان الحزب الشيوعي يرفضها، وفي مواقف أخرى كان يختم سرد الأحداث التاريخية بالإعلان أن عبدالناصر كان هو المحق. وموقفه هذا من عبدالناصر هو النقيض من موقفه من الرئيس أنور السادات وخصوصا في رفضه التام للتوجه نحو إسرائيل الذي انتهى إليه السادات والذي أنهى حياته.

وعلى صعيد الثقافة فإن محمود أمين يصنف الثقافة كأحد أدوات الصراع الطبقي في المجتمع. ولكنه لا يقصد الصراع الطبقي التقليدي، بل صراع القيم. فالصراع الثقافي في المجتمعات العربية يشتبك بين ثقافة تنحاز لقيم قديمة طبقية وقبلية وماضوية، وثقافة جديدة تثور على كل ما هو قديم وضيق ومعيق للتحديث. وليس شرطا أن تكون الثقافة المنحازة للقيم القديمة صريحة في إعلانها عن محاربتها للقيم الحديثة. ولكنها قد تتخفى في أساليب تجعلها محافظة على التقاليد القديمة ومرسخة لها ومروجة لها تحت ظل شعارات كثيرة قد تكون الوطنية أو القومية أو الحفاظ على الهوية أو الانتصار للدين والتراث. وبذلك يرى العالم أن الثقافة هي أحد المعارك التي تخوضها الجماهير في سبيل إنجاح الثورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن الهزيمة في ميدان الثقافة لا يقل فداحة عن الهزيمة في ميدان السياسة والاقتصاد.

وقد لخص هذا الفهم لمدلول الثقافة عند محمود أمين العالم الدكتور حسين مروة الذي قدّم لكتاب العالم وعبدالعظيم أنيس «في الثقافة المصرية» في طبعته الأولى عام 1955م، حين وصف الكتاب بأنه يخوض معركة فكرية، وهي «المعركة الأزلية الأبدية بين كل جديد وكل قديم، بين ثقافة تنعكس فيها آراء وأفكار ومفاهيم وقيم تسند مصالح فئة من المجتمع يكاد يتلاشى دورها التاريخي وينقضي، وبين ثقافة تنعكس فيها آراء وأفكار ومفاهيم وقيم تريد أن تدل على مكان فئة تلد في المجتمع جديدا، لكي تنقل هذا المجتمع إلى دور تاريخي جديد، ثم لكي ترفع هذا المجتمع من منزلة أرحب وفضاء أوسع وإنسانية أسمى وحياة أجمل». وقد استمر محمود أمين العالم داعيا لثورة نقدية ثقافية عامة تعيد بناء الإنسان العربي بناء حضاريا جديدا، غير منقطع عن أشرف ما في تراثه القديم وغير معزول عن حقائق مجتمعه وواقعه.

وفي قراءة محمود أمين العالم للأدب، فقد كان يرى في النص الأدبي تعبيرا عن الثقافة وتمثلا لها، فهو يرفض قراءة النص الأدبي باعتباره نصا مغلقا يحيل إلى نفسه، وأن وظيفته تقتصر على الوظيفة الجمالية والإمتاعية التي تتفجر فيها اللغة وتعرب عن نفسها وطاقاتها وإمكاناتها. النص الأدبي عند محمود أمين العالم نص ذو وظيفة اجتماعية وثقافية، تعبر عن التزام الكاتب بقضايا مجتمعه واتخاذه موقفا بإزائها. ويرى أن وظيفة الأدب كانت حاضرة في مراحل العصر الحديث وخصوصا بعد نكسة 1976م. حيث عبر الأدب عن دلالات الرفض، وتعبئة الجماهير، والتفسير والتحليل والتعليل، وقراءة تضاعيف الواقع ما يتعذر على المناهج العلمية قراءته وفهمه. وفي كتابه البليغ «ثلاثية الرفض والهزيمة» الذي درس فيه بعض روايات صنع الله إبراهيم استخدام واضح لتوظيف الأدب في التعبير عن قضايا الواقع وعن موقف الكاتب منها.

أما النقد الأدبي الذي كان أحد أعلامه المهمين في الوطن العربي منذ الخمسينات حين أصدر مع صديقة الراحل أنيس عبدالعظيم كتاب في الثقافة المصرية، فإنه يضع النقد الأدبي في خانة الفلسفة

لأنه يبحث في القانون الضابط لحركة النص وتفرعاته وامتدادات بنائه. وأن مشكلات النقد هي جزء من مشكلات الثقافة وأداة أخرى من أدوات الصراع الثقافي. وقد خاص العالم معارك نقدية كثيرة وضارية مع خصوم مضمون النص الأدبي ومعناه الذي يرون في النص الأدبي مجرد كينونة جمالية قيمتها في تحققها، والذين يرون أن الاهتمام بالمضمون الأدبي هو قراءة سطحية وانطباعية للنص ناتجة عن الهيمنة الإديولولجية في عقلية الناقد، والقراءة المرآوية للواقع وتمثلاته في العمل الأدبي. في حين يرى العالم أن ثمة فارقا بين أن يستمد النص مادته من الواقع، وأن يكون واقعيا بمعنى يستمد بناءه وتكونه من خبرة الكاتب ورؤيته للعالم وموقفه من القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية، بدون إغفال البنية الجمالية ودلالة تشكل النص.

وقد رفض العالم (علمنة) الأدب أو دراسته دراسة علمية. وأوضح أن الأدب يدرس بموضوعية باستخدام مناهج موضوعية، وأن قولبة الأدب والإبداع هو إضرار بالعمل الأدبي الذي تتعدد قراءاته وفهمه وتفسيره وتجلية مكامن الإبداع فيه انظلاقا من زاوية النظر لكل ناقد، وانطلاقا ومن تعدد المناهج. وكان يرى أن كل قراءة للأدب هي قراءة إديولوجية، وليست الإديولوجية مثلبة يعاب عليها قراءة الأدب. فالمنهج البنيوي والتفكيكي واللساني هي في حد ذاتها مناهج تقوم على إديولوجيا التقنية والمكننة وإديولوجيا رفض الإديولوجيا الفكرية.

كان محمود أمين العالم رحمه الله حليما وموضوعيا في طرحه. وكان مجادلا عتيا ومفكرا عميقا. وفي الوقت الذي كانت التيارات المضادة له تتسم بالشراسة ضد مخالفيها وتسمهم بالتقليدية والرجعية وعداء الحداثة والقصور عن فهما. وفي الوقت الذي استخدم بعض النقاد المخالفين له الإساءة الشخصية له. فلن يجد قارئ لأعمال محمود أمين العالم غير الردود العلمية والمناقشة الفكرية، حتى وإن سرد العالم ما قيل في حقه من كلام قاسي فإنه كان يتجاوزه إلى المضامين الفكرية التي يعنيه أن يرد عليها.

رحم الله محمود أمين العالم، فالساحة الفكرية العربية المعاصرة تعاني من الشح في وجود مثقفين نوعيين مثله، وفلاسفة متأملين يمتلكون من أدوات المعرفة ما امتلك هو.

امرأة ... مُحِبة... حرة

سوسن حسن

نكافح في مجتمعاتنا العربية بشكل عام من أجل الحرية. نعتقد بأنها حق مشروع ومكتسب، ولكن السؤال يكمن في مدى قدرتنا على السماح بالحرية التي نطالب بها لغيرنا. قد نطالب بحرية التعبير ولكن نحرمها على أقرب الناس لدينا. نحن شعوب تطالب بحرية لا تطبقها في بيوتها، فما هي المنفعة؟

أشارت سيمون دي بو#وار في كتابها: «الجنس الثاني»، إلى أن النساء لا يولدن نساء وإنما يصبحن كذلك. في هذا الجنس سمات ثمينة لا يملكها غيرها، قدرة خارقة على الابتكار والعمل والحب. كم أشارت فيرجينيا وولف على سبيل المثال إلى قوة المرأة؟ فهي التي ابتدعت أنواع كتابة جديدة وهي التي تدفء دائماً من حولها، ولكنها تعاني من صعوبة الحصول على استقلاليتها.

في المجتمع الخليجي، المرأة لا يخول لها عمل أي شيء دون إذن الرجل، فإن كانت فتاة، يجب موافقة الوالد، وان كانت متزوجة، فوجبت موافقة الزوج. زواجها يفرض موافقة رجل وطلاقها أيضاً، ليس ذلك وحسب، وإنما سفرها كذلك وحريتها يحتاجان إذن من الجنس الآخر. متى سنتحرر من كل هذه القيود؟

نجد المسألة صعبة حين يفرض النساء أنفسهن قيوداً على النساء خوفاً من نظرة المجتمع، فيمنعن بناتهن من التفكير بطريقة أخرى أو عيش نمط حياة مغاير. ذلك يحدث حتى للأسر الأكثر تقدمية. نطلب من المرأة دوماً أن تكون ناعمة ورقيقة وذات صوت لا يعلو على صوت والديها، نطلب منها أن تقوم بالمهمات التي تقوم المرأة بها، فيجب على المرأة أن تساعد والدتها في المطبخ وأن تساعدها في تنظيف البيت. محرم كل التحريم أن نطلب من الأخ تنظيف البيت على سبيل المثال، فلكل شخص دوره ونحن لسنا إلا جنود في لعبةً شطرنج كبيرة ولنا تحركات محدودة .حينما تقرر المرأة أن تكسب حريتها، نحاول منعها بكل السبل، وتعتبرها متمردة مع أنها لم تفعل الا أن طالبت بحقوقها الأساسية.

نشرت ناشطة تونسية تعيش في فرنسا كتاباً بعنوان: "مسلمة، محبة وحرة". تروي التونسية سيرة حياتها في هذا الكتاب والقيود التي فرضت عليها من قبل أسرتها التي تعيش في مجتمع غربي، حينما قررت الزواج من صديقها الفرنسي ذي الديانة المسيحية. عانت مريم بلال كثيراً مع والدتها التي أخبرتها بأنها ستذهب إلى النار بزواجها من كافر، ومع والدها الذي أصرَّ على أن يغير حبيبها ماكسيم دينه إلى الاسلام. وقعت مريم بلال في حيرة من أمرها وأغراها اقتراح والدها، لكنها وعيت الى شيء هام جداً؛ ان كانت مريم تطالب بحريتها، فيجب عليها ترك الآخرين أحراراً، وان كانت تريد ماكسيم وتحبه، فتقبله بديانته كما هو، فتلك حرية معتقد.

في نهاية المطاف، تزوجت مريم ماكسيم زواجاً مدنياً، رافضة كل تهديد من ذويها، واختارت أن تروي قصة نضالها في كتاب ملهم جداً لكثير من النساء اللاتي يكافحن من أجل نيل حقوقهن وتقرير مصيرهن من دون تدخل الغير. دعمَّت مريم كتابها بكثير من الدلائل والقصص، لتري المجتمعات بأن الحرية تبدأ من البيت وليس من الشارع.

حبّذا لو يترجم الكتاب من الفرنسية إلى العربية لتقرأ عقولنا هذه القصة الملهمة وتقتنع.

قصة غصة عبور.. النقطة الفارقة!

يقدر لكثير من النصوص المسرحية أن تُكتب وتُطبع وتُقرأ أيضاً، ثم ينتهي دورها قابعة بين جنبات الكتب، إذا لم تحظَ بمخرج ما يعمل عليها ويقدمها برؤى إخراجية تروق لكاتبها، تساويها أو تتفوق على فكرتها الأصلية. وقد حدث أن كان نص «غصة عبور»، لمؤلفته الكويتية تغريد الداوود، فائزاً ضمن مسابقة الشارقة للتأليف المسرحي ٢٠١٦-٢٠١٥، وهو نص يحمل براعة في تكثيف الفكرة، بدءاً من فكرة العنوان «حين سقطت النقطة.. تبددت وبقيت الغصة»(!)، فكانت غصة عبور، المسرحية التي قدمت مؤخراً بالدورة العاشرة لمهرجان المسرح العربي في تونس، بعد عرضها في الشارقة مرتين أو أكثر. ويعد هذا النص للداوود امتداداً لنصوص ناجحة قدمت للكاتبة في الكويت، وربما يكون أنضجها.

زهراء المنصور

ومع أن كل عمل فني يجب أن يقيم منفصلاً، لكن لا يمكن التغاضي عن التراكم العملي الذي يثري التجربة. مع الداوود، في تولي قيادة العمل، المخرج الإماراتي محمد العامري المواكب دائماً للتجديد والتجربة، والذي يجعل شغف متابعة أعماله مبررة باعتباره صاحب رؤى. وقد سيطر على «غصة عبور» عرض لحالات وأسئلة ترتكز على ما بعد الـ2011، حيث كوارث ما بعد الثورات، والتبعات التي يحصدها البسطاء ولا أحد غيرهم، مطروحة للعرض فقط بدون حلول كونية قدرية تنتشل الأخيار من السوء الذي وقعوا فيه بغير رضا أو سعي منهم.

بدت الأفكار بالنص/ العرض مكثفة وعنقودية، رغم وقوع الحدث في مكان واحد لا يتغير. كانت هناك حالة من السرد الإلزامية التي تعرفنا بخلفيات الشخصية وتفرض هذا الحوار. حتى الصمت هنا يكون حواراً، رغم أن العمل لم يستوجب هذا. لذا، وإن كانت هناك سردية متواصلة، إلا أنها موظفة لكشف الحدث والتعبير عن الشخصية التي اشتغل النص عليها جيداً في التركيب/ التنوع/ التردد/ التشابه في الحالة، وأيضاً النهايات التي يساق إليها الأبطال/ أو هم يسوقونها لأنفسهم. كل الشخصيات مترددة بين «الهنا» و«الهناك»، وجهتي الجسر الذي يتوسط خشبة المسرح، ولأية جهة من الطرفين يذهب العابرون إليها، أو هي ستقبله أصلاً؟

رسمت الكاتبة خطوطاً لشخوصها، وأسمتهم بما يليق بصفاتهم: وصال/ أبو سراب/ عماد (إيميديه)/ إيمان، ولم ترد بالعرض على الإطلاق، ما عدا «إيميديه» ولأسباب تماسها مع شخصيته العربية/ الأجنبية. في الحقيقة؛ إن المخرج حوَّل أسماء الشخصية إلى أفعال؛ فلم نحتج أن نقرن «أبا سراب» بالوهم الذي أكل من عمره ثلاثين سنة، وهو يكدح في الغربة لأجل أولاده الذين غادرهم منذ ذاك الوقت، ولم يعد يعرف إلا صورهم، وهُم ما عادت صورة الأب بالنسبة لهم إلا حوالات تأتيهم من غربته. وكلما أراد العودة إليهم، استبْقوه في سبيل تحقيق أحلامهم المادية. فقد زوجته ولم يحضر دفنها، لأنه «كان يدفن نفسه» وعمره ليجلب مستقبلاً آمن لأولاه، إلى أن عاد دياره قسراً، بعد أن خلص عمره الافتراضي العملي، ليرجع إلى مسقط رأسه غريباً لا ينتظره أحد. لذا، يبدو حائراً متقلقلاً بين شعوره أنه غريب عن أبنائه، ولا يستطيع الرجوع لأن جهة العمل لفظته، ولا يستطيع تكملة «غواية» العمل من أجل المال! هو سراب؛ اسماً وفعلاً، بدون أن يذكر اسمه حتى.

ثم جاءت شخصيتا إيمان، الهاربة من جحيم زوجها الإرهابي، حائرة في العودة لأهلها الذين تخلت عنهم بمجرد أن صدقت، برهافة الأنثى، طرق نافذتها «الإلكترونية» التي نشهد كوارثها المجتمعية فعلياً، وتلك إشارة تنبيه جيدة لم تكن مضمنة في النص، لكنها من الذكاء أن جعل لها المخرج تماساً مع الواقع من دون توجيه مباشر. ووصال، الشاب العالق بين الهنا والهناك أيضاً لأسباب فقدان «الهوية» على مستوييها المادي والمعنوي. لذا، سيكون الصيد السهل لمنظم المرور الذي يدفع بالعابرين إلى وجهات يختارها هو، بمقايضة رمزية تتمثل في (سجادة الصلاة/ قلم والده/ دفتر مذكراته/ زجاجة رمل من وطنه/ ومفتاح جده) وهي إحالة إلى: الدين/ الماضي/ الحاضر/ الجذور/ والأمل، أي انتزاع كل ما له علاقة بنفسه وتكوينه، وليتحول إلى سمسار من الذين صار وجودهم مألوفاً من بعد 2011، يأخذون كل ما تملك ويعطونك السلاح لتلهو به مع آخرين «بلاي ستيشن»، وتعبر لميلادك الجديد، إلى حيث «الأرض التي لا يملكها أحد.. لأنها أرض الله»!! وتكوين، هذه الشخصية ملائم جداً للمهمة التي سيتولاها «وصال» المشوش بين أم/ وطن مغتصب/ محروق/ وشلالات الدم تملأه، وبين المكان الآخر الذي لا يقبل دخوله إلا بتسهيلات شرطي المرور.

إذا ما قارنّا بين شخصيته البسيطة المترددة، سهلة الحشو والإقناع، وبين الإرهابيين من أصحاب المهن التي يصنفها المجتمع بالراقية، فستدهشنا نسب المهندسين مثلاً والمنتسبين للتخصصات العلمية والتقنية التي يتعلم أصحابها على التفكير الثنائي المرتبط باللونين: الأبيض والأسود، وما عداه يعتبر خاطئاً، بينما يتصف نمط دارسي العلوم الإنسانية بالقدرة على التشكيك والنقد، حتى الوصول لقناعة حياتية تجعل من الحياة أوسع وأرحب من الزوايا الضيقة لدى أندادهم. لذا، فإن عودة وصال المتعبة من «اللعب» بالدم – غير الموجودة في النص – ومطالبة الشرطي بـ»استرجاع أشيائه» التي قايض بها، هي تحديث لهذه الشخصية المغرر بها تحت ذرائع متعددة، أولها الجهل، وليس آخرها التفكير المحدود. فمن يدخل غياهب جماعات داعش وغيرها، من الصعب أن يعود للحياة العادية ويتكيف معها دون أن يحدُث خلل ما فيه!

شخصية الشرطي محورية ومتحكمة بجميع الأطراف، وحاكمة أيضاً، برغم الفكرة التي أراد المخرج رسمها للمتلقين في تمهيد العرض على عمود الاستربتيز (Srtiptease، الذي يرسِّخ شكل الرقص الرخيص، والذي يقوم العارض/ العارضة بالتخلي عن قِطَع ملابسه واحدة تلو الأخرى بهدف إثارة الجمهور الحاضر. وفسر المخرج شخصية الشرطي المرتبطة بمعانٍ كثيرة، متشعبة الشكل الوظيفي، الذي يوحي أنه "ينظم" مرور العابرين، وفي حقيقة الأمر أنه يتحكم بمصائرهم، ويدفعهم للوجهة التي يريدها، كما فعل مع الصبي "وصال"، وأراد أن يدفع بالفتاة إيمان إلى مصير لا يقل بشاعة عمن سبقه ورضخ له قبل، ومعاملته المختلفة "للأجنبي"، الذي لابد أن يحمل مظلة تحميه، فتلك هي سماتهم! (2) غير أن دافع الفعل؛ استفادة الشرطي/ الاستربتيز، نابع من المصلحة المادية التي تنطوي عليه أفعال مشينة لا تعنيه مسمياتها. لذا، بدا الشرطي عديم العاطفة تماماً مع العابرين، كأن يأمر الفتاة الحامل التي تقف بتردد على

حافة الجسر لتلقي بنفسها دون فوضى، إن قررت هي ذلك! أو تغادر الجسر إلى إحدى الضفتين. ولعل معاملته هذه لم تطل إلا الشخصيات الثلاث: وصال/ أبو سراب وإيمان، أما "ايميديه" الذي لم يتعرض لذات حدة التعامل مع رفاقه من قبل الشرطي، فقد تولته الفتاة، بنقاش مستفز بالشكل الأفقي المغاير عن العمودي الذي يخص الشرطي، بوصفه المتحكم في الجميع ممن "يستطيع" التحكم بهم. وأظهر الجانب غير الظاهر في شخصية "ايميديه" الكيِّسة مع الآخرين، في إيضاح أن الهدوء يحمل أحياناً أصابع يد مقطوعة قهراً بالمعتقلات، هي نفسها الأصابع التي خطّت "أجمل الأشعار للوطن"! وأن أقصى آماله أن ينام في حضن وطنه الأصلي "آمناً".

ورغم ظهور لمحات تدعو المشاهد إلى التفكر بانتماء شخوص العمل إلى أماكن ما، عبر الحوارات التي تكشف بلداناً أو أحداثاً معينة، أو حتى في سياق المفردات؛ كرائحة الخبز الطازجة من التنور/ الصابون البلدي المنبعث من حبل الغسيل في الصباح الباكر/ قراءة نصوص الماغوط وأدونيس، في رقصة الدبكة التي تمارس في بلدان بعينها، في أسئلة الشرطي المباشرة لوصال حول انتمائه الحزبي/ الطائفي/ أو حتى النادي الرياضي، أو الجريدة التي يقرأها بانتظام! ولا يسري مفهوم الانتماء/ الهوية حول العابرين وحسب، بل حتى فيما حاول العرض الإيحاء به حول انتماء شخصية الشرطي؛ في التحدث بأكثر من لغة غير العربية، وكأننا في حاجة إلى الإشارة إلى الأيدي الخفية ونظرية المؤامرة من قبل الأجنبي، والعلة تقبع فينا! رغم هذه اللمحات، التي رمت إلى إشغال المتلقي عن هوية العابرين، تبقى فكرة أننا محكومون بانتمائنا، حتى وإن لم نعلن عنه، فهو ظاهر في أسمائنا/ ألواننا/ لهجاتنا، وألوان جوازات سفرنا.

تقنع الصورة المرئية عن العرض عن مدى الانسجام المتوازن بين الإضاءة المتساوقة، والتي شكلت لغة بصرية أخرى مع الحدث طول العرض، وبين الحوار المتواصل بين الشخصيات على الكتلة الوحيدة على المسرح/ الجسر/ مكان الحدث/ الذي لا يبارحه الممثلون، والذي استطاع فريق العمل – برؤية المخرج – أن يصنع حالة من المتابعة، حيث الحوارات تكمل بعضها بعضاً، تكشف طبيعة الشخصيات التي تجيء تباعاً لمكان الحدث. غير أن الجسر لم يكن ثابتاً حسب سياق العرض، حيث وظف المخرج المجاميع التي أريد لها تحريك قطعة الديكور المتمثلة في الجسر في توقيتات معينة من الحدث، كمعادل موضوعي للشخصيات الأصلية من حيث التطابق الشكلي في اللبس والهيئة، فتقوم شخصية الشبيه بتعزيز الدور لشخصيتها، أو تساهم في حلحلة بعض ما لا يستطيع الأصل التفوُّه به.

ورغم اكتمال السينوغرافيا على الخشبة، إلا أنه لم يوجد دور ملموس للموسيقى، أي أن وجودها لم يكن ملفتاً أثناء العرض. وسواء كانت اختيارات، أو موسيقى مؤلفة خصيصاً للعرض، كان من المؤمل أن يستغل المخرج الشخصيات الشبيهة، والتي تقبع أثناء العرض تحت الجسر لتحريكه غالباً، في صنع مؤثرات صوتية تكون من صلب العرض، ومتجانسة معه كما العناصر الأخرى.

يؤخذ على العرض أنه لم يحتفِ بأبطاله حتى النهاية. الموت غيَّب الشرطي/ العاهرة/ محرك الأحداث، ببساطة الواقعية تماماً! مع وعي الجمهور الذي دخل مع الحالة على الخشبة بأن هذا الموت ليس حقيقياً، لأن الموت يطال الافراد، أما الأفكار فتظل تتداول من روح لأخرى.. الأفكار لا تموت! ورمزية سلطة الكرسي قد تفوق صاحبه في كثير من الأحيان، حتى وإن استعاض المخرج بفكرة موت الشرطي، وظهور شخصية رجل الأعمال – ربما – الذي يستولي على كل شيء، يبيع ويشتري ويقايض بالبشر، هما وجهان للسلطة والمال، لا يموت أحدهما، ولا يستغني أحدهما عن الآخر. لذا، صار حلم استقرار العابرين في إحدى الجهتين محالاً أكثر، بسبب تحكم رأس المال فيهم، والمقامرة بهم وبأشيائهم، منطقية كمنطق السلطة هناك "الأرض كلها كروية، والجسور كلها ملك لي.. أين ستفرون؟" (3)

إن الرسائل المكثفة التي نبَّه إليها العرض في أكثر من موقع، وحرَّضت عليها الدقة في رسم الشخصيات وتأكيد أفعالها، قد أعطت سمة القرب للواقعية في خضم الوجبات الإخبارية اليومية، التي سبق للمخرج العامري تقديمها في عرض "لا تقصص رؤياك"، حيث تنال من المواطن العربي الأحداث السياسية التي تتسارع بالمنطقة، بحيث لا يستطيع فن – كالمسرح – مجاراة الحدث اليومي، لكنه يقتنص الأحداث المؤثرة، ويخضعها للدراما وللرسائل الضمنية والمباشرة أيضاً، ولأن تعرية الأفكار وعرضها تطلعنا على سوءتنا، وتقحمنا للمتابعة السياسية والانشغال بها، وإن تم ادِّعاء غير ذلك، لنرى أنفسنا كما لقطة النهاية للعرض، التي يظهر في رجل الأعمال وهو يلملم بقبضته ما استطاع من بقع ضوئية شكَّلت خرائط مجازية في وسط أصوات ضحك وبكاء وهستيريا العابرين.

إشارات:

جائزة الشارقة للتأليف المسرحي 2015–2016/ النصوص المسرحية الفائزة/ دائرة الثقافة/ الشارقة/ الإمارات العربية المتحدة. ص 7

نفس المرجع السابق ص 42

https://youtu.be/LnhwKryFVT4

لأن في العالم
فضاء يكفي لهذا الحزن

منى الصفار

يكفي أن تمسكِ حزنكِ من يديه
أن تُربتِ على كتفه وتبتسمين كشخص جيد
ثم تشعرين بملوحة الدم في فمك.
لم يكن أمراً عادياً
أنت تمسكين بيديك حزنك الفج
وكل الذي تعرفين أن الباب موارب
وأنك خلف الباب
كنت تعرفين أن الأقدام الطرية لا تُخرج من رأسك ثماراً
وأنك تكبرين لكنك لا تصبحين شجرة.
لديك كلام كثير يلعب الغميضة في رأسك
وأنت تخرجين من الظلال
الى تلك العتمة البيضاء في نص "ساراماغو».
تصابين بعميً طفيف في جهتك اليسرى
تندلقين كاملةً
تتركين حزنك الذي يكفي فضاءً للعالم
حيث لا يمكن أن تري
حيث لا يمكن أن تفيقي
حيث لا تتحول الحياة لكابوس
تكادين أن تستيقظي منه،
ولا تفعلين.

تحاولين الجري خلف كأس من الماء
تطفئين به حرائقك الصغيرة.
تشبهين وجهك الذي كان قبل عشرة أعوام ربما
جسدك الذي لم تلونه الحياة بمطباتها بعد
ثم تعودين لوجعك الطفيف كلما حاولت الإلتفاف
كل هذا يهترئ فيك وأنت تكبرين
ودمعك يصيبك بالغثيان
والعالم فضاء يكفي حزن امرأة تشد رحالها جيداً
للصورة المعلقة في القلب.
في الكلام الذي لا يقال
في الوجع الذي يتبسم
في الضوء الخافت لعينين تضيئان جيداً
كلما نظرت
للندم واحدا ووحيدا.
أنت وحدك
والبيت الذي تبنينه في الرمل
يأتي عليه الموج وئيداً
ليهدمه..

واحة الفكر

حول الذكرى المئوية لثورة أكتوبر

هشام عقيل

السؤال الأساسي هو: أين أخفقت الحركة الشيوعية؟ وما هي التناقضات الداخلية التي أفضت نحو هذه الخسارة المدوية؟ وكيف يمكننا أن ننظر إليها الآن؟ ففضلاً عن الجلوس على الأريكة والادعاء أن الإمبريالية هي من أفشلت المشروع الشيوعي في القرن العشرين، كأنما ليست هناك أخطاءً فادحة ومدمرة ارتكبتها الحركة الشيوعية في القرن الماضي كله التي تجلت في انحرافات نظرية مثل: الانتهازية، والتطورية، والإنسانوية، والغائية، وفي إنشقاقات في الحركة الشيوعية العالمية وأهمها ما بين الخط الصيني اللينيني والخط السوفيتي (بعد إعلان التخلي عن ديكتاتورية البروليتاريا في المؤتمر الثاني والعشرين).

فضلاً عن كل ذلك من المهم جداً الإعتراف وتحديد تلك التناقضات الداخلية التي أدت إلى هذه الخسارة التاريخية. هذا الإنهيار التاريخي لم يكن قد يحصل لولا التناقضات الداخلية – دون أن يعني ذلك أن التناقضات الخارجية لم توجد.. بل كانت موجودة.

لكن أليس من المضحك أننا غالباً ما نتحدث كأنما من المفروض ألا تكون هناك أية تناقضات خارجية؟! أهناك حزب شيوعي واحد، أو فرد شيوعي، في الكون كله يتصور أن الإمبريالية، وأعوانها المحليين، لن تحاول أن تحاربه؟ فعلى خطى الستالينية، نتصور أن الإتحاد السوفيتي، وبذلك الأحزاب الشيوعية ولمَ لا الماركسية نفسها؟، خال من التناقضات الدَاخلية.. لم يتردد ستالين أن يعلن قديماً أن الإتحاد السوفيتي هو خال من أي طبقات متناقضة؛ حيث تم «سحق» البورجوازية بالكامل، وبذلك كل التناقضات والمشاكل لا تأتِ إلا من الخارج. خروتشوف بهذا المعنى هو التلميذ النجيب لستالين حين أعلن أن الإتحاد السوفيتي أصبح "دولة الشعب كله". هذه النظرة تهمل بشكل واضح الإصرار اللينيني على أن الطبقات باقية في الإشتراكية ولن تباد إلا بعدما تجتاز البشرية الإشتراكية في العالم كله؛ وأن أساساً نواة البورجوازية تعيد إنتاج نفسها في الإنتاج البورجوازي الصغير في الريف (لينين)، وأن عناصر بورجوازية جديدة تظهر في الحزب الشيوعي نفسه (ماو تسي تونغ)، إلخ.

اهمال التناقضات الداخلية، والإقرار بالتناقضات الخارجية فقط هو ليس سوى تمثل واضح لنظرة مثالية ميكانيكية تلبس عباءة الماركسية، ولا تصلح سوى للتملق السياسي والسفسطة الديالتيكية كما حب أن يقول لينين حول بليخانوف.

الآن نحن في مرحلة تعقب الانهيار المبهم هذا؛ مرحلة تحتم علينا أن نرى أن المادية التاريخية هي ليست مكتملة بحد ذاتها؛ ولن تكتمل أبداً.. بما أن علينا الإضافة إليها وفقاً للظروف الملموسة ولفهم تمرحل الأبنية الاجتماعية بحد ذاتها. الماركسية لن تبقى إلى الأبد، ويوماً ما ستتطور إلى شيء أعلى. هناك الكثير مما يعيق تقدم المادية التاريخية.. لكن أهم ما يعيقها هو المادية الديالكتيكية. آن الأوان لفهم الطبيعة العلمية للماركسية، والتخلي عن الخرافة، أعظم الخرافات، المادية الديالكتيكية! ليس للماركسية أية فلسفة، بل لها موقع في الفلسفة.. ممارسة جديدة للفلسفة. بذلك من المهم أن نخضع نصوص ماركس للتحليل ونرى المواضع المثالية، أو «سقوط ماركس في المثالية» كما قال مهدي عامل، التي يخضع لها النص الماركسي نفسي وتعريضه لعملية تفكيكية تنصر هامش النص المادي الحقيقي على مركزه المادي الميكانيكي.

إن الذكرى المئوية لثورة أكتوبر أخيراً تفتح المجال الحر مرة أخرى للأحزاب الشيوعية أن تتباحث حول ممارسة فلسفية، ولكن هنا الممارسة الفلسفية تعنى مباشرة ممارسة سياسية كذلك، لتعزيز علمية المادية التاريخية، أيّ نظرية تصادفية – غير غائية – للتاريخ. بذلك، أنها أيضاً تفتح المجال لنقول إن على الماركسية أن تجد موقفها من أجل ممارسة علمية في السياسة (أيّ السياسة الثورية) وممارسة سياسية في العلم (أيّ عبر فلسفة مادية حقيقية) في التالي: المادية التصادفية لا المادية الديالكتيكية! نفي نفي النفي لا نفي النفي! أولية مطلقة للتناقض لا للتماثل! ديالكتيك تصادفي لا ديالكتيك غائي! أولية مطلقة للصراع الطبقي لا للوجود الطبقي! ديكتاتورية البروليتاريا لا العدالة الاجتماعية! الماركسية اللينينية لا الاشتراكية الديموقراطية!

كما أن الذكرى المئوية لثورة أكتوبر تفتح لنا المجال لأن نفكر طرق الحل التاريخي (أيّ التفاعل للوعي الذاتي) بشرط فهم الشروط الموضوعية التي نعيشها اليوم (أيّ التحليل الطبقي للشكل البنيوي الذي يعيد نمط الإنتاج الرأسمالي إنتاج ذاته). لا يمكننا تفكير الحل التاريخي من دون أن نفهم أساساً الشكل البنيوي هذا؛ وبذلك فهم تصادفي للتاريخ.. كرر لينين وماو كثيراً أن الشيوعية لا تأتي بنفسها تلقائياً، وأن لا بد أن يتم "تحقيقها" أو إلا أنها لن "تحقق نفسها بنفسها" (ضد–الغائية)؛ لكن لا يمكن لأي شيء أن يحدث عشوائياً بمعزل عن الظروف –الشروط، وبذلك لا بد تفكير "اللحظة الراهنة" بشروط الحالة، والمرحلة، والبنية (ضد –الإرادية).

إذا لم نضع أي مجال لتفكير الملامح الغريبة التي تواجهها الرأسمالية اليوم مثل: النقص الملحوظ في الأبنية الاجتماعية الإمبريالية في حجم الطبقة العاملة، وتزايد ما يمكننا أن نسميه بالإنتاج البورجوازي الصغير الخدماتي، والتضخم المجنون في الأموال، وفصل النقد عن الذهب، إلخ التي كلها قد تؤدي إلى ما يمكننا أن نسميه بـ"ضعف ميلي في تطور القوى الإنتاجية" الذي يطرح مسألة إمكانية "موت نمط الإنتاج" من دون أن يحل محله "الحل التاريخي"، وبذلك يسير التاريخ نحو نتيجة أخرى غير معروفة؛ لكن لا يمكن تفكير ذلك من دون تفكير شكل الدولة اليوم، والممارسة الطبقية للبورجوازية التي يمكنها أن تتمثل بما سميته "الإنتباذ المطلق». إذا لم نضع لكل هذا أي مجال للتفكير، أيّ بالضبط عبر وضع تفرقة واضحة ما بين «الواقع الذي يجب أن ينجز» (نظرية الحدث) والزمن التجدد في إعادة إنتاج موسع للرأسمالية (الواقع القائم في زمنه التاريخي)، والواقع المنجز نفسه، لن نتمكن من فهم فشل ثورة أكتوبر.. ولا التناقضات البنيوية القائمة اليوم، ولا نزعاتها النقيضة الميلية، ولا إمكانية طرح الحل التاريخي.

هل ستستجيب الحركات الشيوعية، ولا سيما في البحرين، إلى ما تطرحه الذكرى المئوية لثورة أكتوبر من مهام تاريخية، وسياسية، وفلسفية؟ أم ستبقى مستكينة وقابلة بوضعها الراهن؟ عليها أن تستجيب! عليها ذلك! وسنقوم بذلك معها أو دونها! وقد يقول أحدهم لا بد علينا أن نتفائل من تحقق هذه الإمكانية.. وعلينا ألا نتجه نحو الفئوية بشكل متسرع. نعم! لكن لا بد أن نتذكر ما قاله انغلز يوماً في رسالة إلى ماركس حول القانون المؤسف للحركة البروليتارية العالمية: «للأسف يبدو أن أحد قوانين الحركة البروليتارية في كل بقعة من بقاع العالم هي أن قادتها بالضرورة يُفسدون.

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 123 ـ فبراير 2018 السنة السادسة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

من الذاكرة

الرأسمال الأجنبي في البحرين والخليج

عندما نصف البحرين كبلد متخلف، فإننا نعتمد على مبدأ ميردال في تعريف التخلف، الذي يضع أي بلد في خانة التخلف إذا ما وجدت فيه مجموعة ضخمة من الأوضاع السلبية بما يخص العمل والحياة: الإنتاج، المداخيل، مستوى الحياة المتدني، تعدد نماذج الإنتاج، تدني في مستوى الصحة العامة ونماذج سلوكية منفرة، وأيضاً هنالك أعراف وعادات غير مرغوبة. هذا على مستوى الدولة، وما يقابله على مستوى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في العائلة وبين الجيران، وبينما يعزو ميردال التخلف إلى الإنتاج الاجتماعي، فإن كارل ماركس يعزوه إلى النمط الاقتصادي للإنتاج.

إن دراسة التخلف عبر دراسة وتحليل العلاقات داخل النظام الرأسمالي كما يرى ميردال هي على ما يبدو مؤسسة لفهم التطور والتغيير التاريخي إلا أن هذا المطلب العام غير كاف للبحث في ترابط العوامل التي تسبب التخلف، ولا تعتبر حقائق التخلف هذه ضرورة تجريدية ومركبة في تحديد النقطة التي يرتكز عليها الاستغلال.

يتكيف النمط الرأسمالي للإنتاج في البحرين مع مؤسسات وأوضاع، سوف تتغير حالما تغير نمط الإنتاج من النمط الإقطاعي إلى الرأسمالي، أي من نمط استخراج اللؤلؤ إلى الإنتاج النفطي. وإذا كانت حجج ميردال تختلف عما هي عليه لذا ماركس، فإنها انعكاس للنظريات البرجوازية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، تلك التي بقيت مؤطرة تاريخياً وتحريفياً.

في داخل بني البلدان المتخلفة كالبحرين، يطغى الرأسمال الأجنبي على النشاطات المصرفية الداخلية. والسؤال المطروح هو إلى أين تذهب فوائد هذه العمليات في البلدان المتخلفة، أو أنها على الضد من ذلك فهي تزيد الاستغلال، الأمر الذي يصبح عقبة تضعف مساهمة البلدان النامية في التجارة العالمية.

والعوامل المبدئية التي تفسر الدور الإجرامي الذي تقوم به الدول الصناعية الكبرى في التجارة العالمية. نجدها معروضة في تعابير (عروض) فروكين "انه مطابق لما حدث غي عام 1961، عندما تحولت المساهمة في التصدير التي قامت بها البلدان الرأسمالية الصناعية بين بعضها لتصبح 51٪ من حجم الصادرات الرأسمالية ذات الإنتاج البدائي بلغ 23٪ من المجموع .

في البحرين، تولد سياسة الدولة الاقتصادية وطبيعة آلية الاقتصاد الموجود فيه، نمواً اقتصادياً سلبياً، تقابله الحاجة الى تسريع معدلات النمو السكاني، الذي بلغ بمعدل 3 بالألف، وترينا الخبرة أن نشوء أي صناعة في أي بلد صناعي واندماجها مع النشاطات يؤسس «قطباً تطويرياً»، لا يمكن أن يظهر فوراً. وبذل الجهود في التطور الاقتصادي والاجتماعي هو شرط لابد منه.

حتى مرحلة تنافس القوى الاستعمارية في التوسع، عبر محاولاتها احتكار أسواق الشرق، كان الخليج يحتل في هذه المعمعة موقعاً استراتيجياً. كانت التوابل هي السلعة الأولى التي دخلت عالم التجارة الرأسمالية والمنافسة. وهناك بضائع أخرى كالحرير والسجاد والأفيون والقماش واللؤلؤ، كان لها دور ريادي في المساهمة في التجارة الدولية،

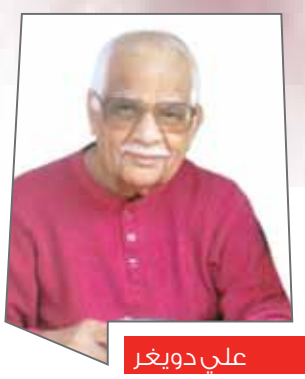

علي دويغر

التي كانت تجلب من أسواق الشرق مارة عبر الخليج، الذي عرف بموانىء تجارية مهمة.

أخذت النشاطات التجارية الضخمة دورها من خلال بانوراما من الحروب الداخلية، كالعلاقات بين القوى الاستعمارية الكبرى، ومثل هذه النشاطات ظهرت أيضاً في مناطق عديدة أخرى من العالم. كان البرتغاليون أول من غزا الخليج في القرنيين الخامس عشر والسادس عشر، ووصل الألمان بعد اندحار البرتغاليين. وحدث هذا الأمر قبل أن ينهزم الألمان في حروبهم الأوربية، حيث قدم عندها البريطانيون. لاحقاً جرت صراعات بريطانية – فرنسية بنفس الطبيعة، انتهت بانتصار البريطانيين ليصبحوا القوة الاستعمارية الرئيسية، وذلك من خلال شركة شرق الهند البريطانية.

في عام 1819، شنت شركة شرق الهند حملة ضد القواسم في رأس الخيمة، وكانت الشركة تهدف من وراء ذلك إلى مقاومة القرصنة في الخليج التي كانت تشكل خطراً على التجارة البريطانية مع الهند. هذا «الخطر» الذي سلط الضوء عليه الدكتور العقاد قائلاً:

«كان هناك اعتقاد بأن البريطانيين اصطدموا بالقواسم لمحاربة القرصنة إلا اننا إذا تمعنا بعمق في وثائق تلك المرحلة، سوف نلاحظ أنه كانت هنالك خشية من منافسة التجار العرب، لذلك وضعت الشركة كامل إمكانياتها من أجل تدمير ملاحي التجارة العرب تحت ذريعة مقاومة القرصنة في بعض الحالات، ومحاربة تجارة الرقيق في حالات أخرى».

وهكذا تمَّ تدمير قوة الملاحة العربية بالتدريج، الأمر الذي صب في مصلحة التجارة البريطانية. وتحولت منطقة الخليج إلى منطقة بكر للتجارة البريطانية، حيث أصبحت الأخيرة هي الوحيدة المهيمنة عليها.

ومع دخول السفن التجارية التي عادت ملكيتها لمؤسسات بريطانية، أخذت نشاطات السفن التقليدية (الدهو) تنقرض إلى حد بعيد، بالتدريج وبانتظام أخذ المالكون الجدد (التجار ومالكو السفن) يخضعون التجار المحليين، مستخدمين إمكانياتهم الضخمة وقوتهم السياسية والاقتصادية، وهكذا، أخذ نمط السوق المتغير يتفاعل في داخل الاقتصاد الاحتكاري كواحد من اقتصاديات الإنتاج المصنعة بالنسبة للتجارة الأجنبية والمصنع البريطاني وسلع الحيازة.

أدى هذا الأمر بجلاء إلى هيمنة التجارة الأجنبية وإلى الهبوط التدريجي في مستوى الاقتصاد المحلي، الذي أخذ يتواءم مع طرق استخدامه والتعامل معه من قبل صانعي السياسية البريطانية في المنطقة.